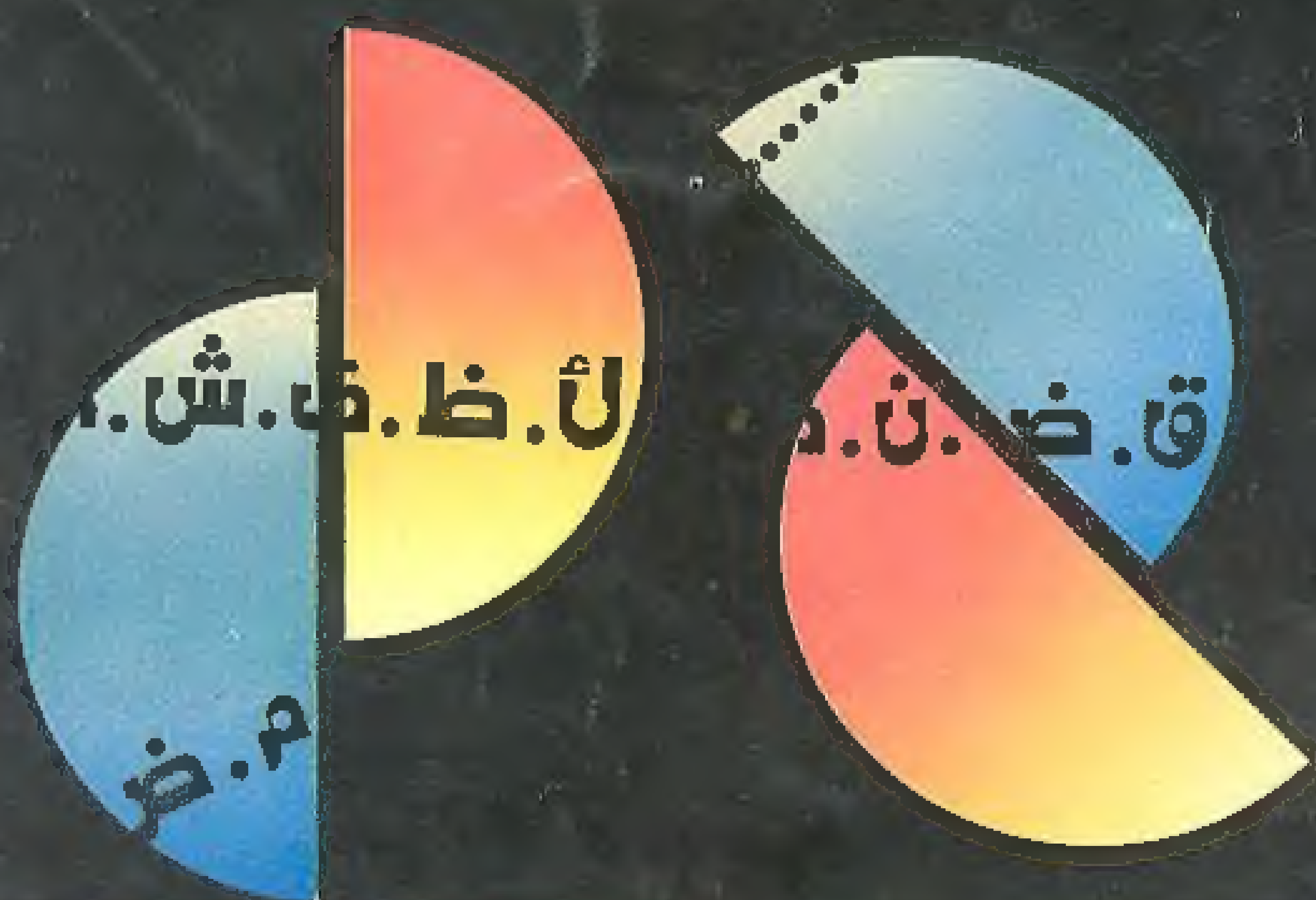
د. منذر عياشي

قضايا لسانية وحضارية





د. منذر عيّاشي
جامعة الملك عبد العزيز - كلّيّة الآداب
قسم اللّغة العربيّة - جـــدّة

قضايا لسانية وحضارية

قضايا لسانية وحضارية / منذر عياشي . ـ دمشق: دار طلاس، ١٩٩٠ . ـ ٢٠٨ ص؛ ٢٥ سم .

١ ـ ٤١٠ ع ي ا ق ٢ ـ العنوان ٤ ـ عياشي

مكتبة الأسد

ع ـ ١٩٩٠/٩/٨٥٢

رقم الإصدار ـ ٥٠٥

قضايا لسانية وحضارية

الطبعة الأولى
١٩٩١

المـدخـل:

اللسانيات العربية
عثرات في الطريق

١ ـ اللسانيات بين واقع التخلف والمنهج العلمي

آ ـ واقع التخلف

• لا تزال اللسانيات في العالم العربي ذلك المجهول الذي يثير فينا ريباً وشكاً، وتوجساً وخوفاً، أكثر مما يثير فينا نزعة ـ ولو فضولية ـ لمعرفة موقعنا من واقع الثقافة، والعلم، والمعرفة في العالم.

لقد دخلت اللسانيات، اليوم، كل ميادين العلم والمعرفة. وأصبح من غير الممكن أن نتحدث عن أمر من أمور المعرفة إلّا ونرى للسانيات فيه الفضل الأكبر إنْ في التوجيه أو المنهج، وإنْ في الموضوع أو في توليد الأفكار وبنائها. ولقد غدت، بفضل اتساعها واستقلاليتها، الأساس الأول لنظرية المعرفة. ولست مبالغاً

إن قلت إن الأسباب التي تكمن وراء حركة التطور في المجتمع الإنساني المعاصر، إنما تعود إلى الدرس اللساني الذي ساعد باقي العلوم لتكون بحثاً منظماً، مما أدى إلى مكتشفات عظمى في شتى الميادين. فنحن، كما يقول عبد السلام المسدي: «باللغة نتحدث عن الأشياء، وباللغة نتحدث عن اللغة ــ وتلك هي وظيفة «ما وراء اللغة» ــ ولكننا باللغة أيضاً نتحدث عن حديثنا عن اللغة. بل إننا ــ بعد هذا وذاك ــ نتحدث عن علاقة الفكر إذ يفكر باللغة من حيث هي تقول ما تقول: فكان طبيعياً أن تستحيل اللسانيات مولداً لشتى المعارف»(١).

• إذا نظرنا إلى اللسانيات بين التراث العربي والحداثة الغربية، فسنقف على أمرين يثيران عجبنا ويبعثان ذهولنا: لقد تميزت الحضارة العربية من باقي الحضارات بكتاب اعتبر معجزة لغوية، أو معجزة الكلمة، فقامت من حوله ألوف بل مئات الألوف من الدراسات أدت إلى تطور عقلي انتهى بالعمل العلمي عامة إلى ترسيخ قواعد في التفكير وفي البحث المنظم قام عليها بناء المجتمع العربي الحضاري كله. وجاءت العصور الحديثة، فأدرك الغرب، على الأقل منذ سوسير، أهمية الدرس اللساني في بناء المجتمع العلمي الحضاري، فسعى إلى الأخذ به تنظيراً وتطبيقاً، وكان ما كان من تطور.

والأمر الثاني الذي يدعو للعجب والدهشة هو غفلة هذا العالم نفسه، أي العالم العربي، عن الأصول التي صار بها متحضراً وعلمياً. فنحن إذا نظرنا في جامعاتنا بحثاً عن أثر هذا العلم، لا نجد أمامنا إلّا قواعد محنطة، ومسائل في النحو تبتعد طرق العلاج فيها عن أبسط القواعد المنهجية، ووصفاً لقضايا نسبت لفقه اللغة، العلم بها لا يكسب الدارس معرفة. وقد نجد اللسانيات، تدرس على شكل مبادئ أولية، في بعض أقسام اللغات الأجنبية. أما اللسانيات بمعناها العلمي، وعلم النفس اللساني، وفلسفة اللسان، وعلم الاجتماع اللساني والأنتروبولوجيا اللسانية، وما حققته البنيوية (Le Structuralisme)، والوظائفية (Le Fonctionnalisme)،

(١) مراجع البحث مثبتة في نهاية كل قسم.

والتوليدية التحويلية (Générative et Transfonmationnelle) في دراسات العلوم اللغوية، وخارجها، أي في الاقتصاد والأدب والهندسة، وفي الطب والزراعة والصناعة، وغير ذلك من الميادين، فهذا أمر نكاد لا نعرف عنه شيئاً، كما لا نعرف شيئاً عن تداخل العلوم.

ب ـ الحاجة إلى نظرية ومنهج

إن مجتمعنا العلمي المعاصر، في العالم العربي، والعالم الثالث عموماً، مجتمع يقوم من حيث المنهج العلمي ـ في أحسن الأحوال ـ على تجميع الظواهر، وتبويب المواد، تماماً كما يقوم في حياته الاجتماعية والاقتصادية على تكديس الأشياء. وإذا ارتقى كما هي الحال في فقه اللغة، قام بعد تكديس الظواهر بوصف صلاتها بعضها ببعض، ووضعها بناء على الوصف ضمن جداول وقوائم جاهلاً أنه لا بد من نظرية عامة تشرح وتبني، وتفكك وتركب، وتفسر الكيفية التي تعمل بها هذه الظواهر وتبينها، والكيفية التي تؤدي بها وظائفها، والكيفية التي تولدها بها قوانينها وتنتجها، والكيفية التي يستفاد بها. ويذكر هذا الأمر بقول (Poincaré): «إنه لا يكفي أن تلاحظ، إذ يجب أن تستخدم ملاحظاتك، ومن أجل هذا يجب أن تعمم»[٢].

ويقول أيضاً: «إن من واجب العالم أن ينظم. إننا نصنع العلم باستخدام الوقائع كما نبني البيت باستخدام الأحجار، ولكن تجميع الوقائع ليس علماً، كما أن تراكم الأحجار ليس بيتاً»[٣].

هذا يعني أننا نحتاج إلى نظرية بها نوظف معارفنا توظيفاً صحيحاً، ولا أجد في هذا الصدد خيراً من قول (Emmon.Bach) لتوضيح هذه الفكرة: «يجب أن لا تكون النظرية مكونة من قائمة تجتمع فيها العناصر، ولكن يجب على النظرية أن تظهر بشكل أو بآخر، كيف تتآلف هذه العناصر»[٤].

إن خير ما يفيد في بناء النظرية هو معالجتها معالجة منهجية ترتبط فيه بالتطبيق، وذلك بوضعها على محك التجربة. وقد أشار (Karl Popper) إلى هذا

المعنى بقوله : « إننا نستطيع إذا أردنا أن نحدد أربع مراحل مختلفة نضع خلالها النظرية على محك التجربة :

١ ــ المقارنة المنطقية للنتائج بين بعضها بعضاً . وبهذه المقارنة نتمكن من امتحان التماسك الداخلي للنظام .

٢ ــ في المرحلة الثانية يتم تنفيذ البحث ، واختيار شكل النظرية المنطقي . وهذا البحث يهدف إلى تقرير نوع النظرية ، أهي ذات صبغة تجريبية أم مجرد حشو من الكلام .

٣ ــ في المرحلة الثالثة ، يمكن عقد مقارنة للنظرية نفسها مع نظريات أخرى . وغاية هذه المقارنة ، هو التحقق مما إذا كانت النظرية تنطوي على تقدم علمي ، وتستطيع في حالة وضعها موضع الفحص أن تحافظ على صلاحيتها واستمرارها .

٤ ــ أخيراً ، توضع النظرية تحت التجربة ، وذلك بتطبيق المنهج التجريبي على النتائج التي نستخلصها منها »(٥) .

٢ ــ اللسانيات العربية وعوائق البحث

لقد لخص « ستينر » في بضع كلمات فكر الشاعر والعالم « غوته » ، وأبرز الأساس النظري الذي قام عليه بحثه العلمي ، فقال : « إن عين الجسد تقود إلى رؤية العالم المحسوس والمادي ، وإن عين الروح تقود إلى إدراك ظواهر الضمير الإنساني ، وملاحظة عالم الفكر والشعور والإرادة . وإن العلاقة بين عين الروح وعين المادة تمنح الموهبة لمعرفة العالم العضوي المكون من طبيعة محسوسة وغير محسوسة ، والموجود على منتصف الطريق بين المادة البحتة والروح البحتة »(٦) .

إذا يُسر لنا أن ننفذ إلى صلب العوائق التي تقف أمام البحث العلمي في العالم العربي لنتعرف إلى طبيعتها ، فسنجد أنها تكمن في شيئين : في شكل المادة المدروسة ومضمونها ، أو في سطح الموضوع المادي وقوانينه الضمنية . وبصورة تمثيلية بين ما سماه « ستينر » « عين الجسد » و « عين الروح » ، ومن هنا ، فإن المتأمل

في البحث اللغوي العربي المعاصر يدرك تعثره لأنه حرم نفسه ــ وذلك خلافاً لما كان عليه البحث العلمي عند العرب قديماً ــ هذه المنهجية كأداة من أدوات البحث والتفكير. وإذا أردنا أن نعد المشكلات التي نتجت عن هذا، فيمكننا أن نحصرها في ثلاث:

• لقد وجد البحث اللغوي العربي نفسه تبعاً لعدد من الممارسات الاستشراقية التي أرادت فرض سيطرتها عليه والانحراف به عن النهج العلمي، بغية التشكيك في الجدوى التاريخية للإنتاج المعرفي في الحضارة العربية الإسلامية. كما وجد نفسه أيضاً تبعاً لعدد كبير من النظريات، والمناهج، والمدارس الغربية. وذلك لأنه لا يملك نظرية خاصة به مستوحاة من الحضارة التي يريد أن ينطق باسمها.

• إن حذف العنصر الحضاري من ساحة البحث العلمي أدى بالبحث اللغوي الحديث إلى مواجهة الاختيار الصعب بين العربية الفصحى والعامية. وبمعنى آخر، إن حذف العنصر الحضاري أدى إلى انقسام وعر في ذهنية الباحث العربي بعد أن كانت متناغمة، متلائمة الأطراف، وتركيبية عند السلف، فانطلق من هذا الوضع ــ غير الطبيعي ــ إلى إقامة تصانيف لغوية جدباء وخاطئة، وذلك على غرار ما فعله الغربيون قبل نشوء اللسانيات العلمية الحديثة. وقد انعكس في تصانيفه ما انعكس في تصانيفهم من انقسام وتشتت ذهني. ونستدل على هذا بتصنيفه اللغة إلى صنفين: العربية المصحى، والعربية العامية. ثم وقف بعد هذا حائراً، أيختار الصنف الأول، أم يختار الصنف الثاني.

• أخيراً، لقد أدى غياب العنصر الحضاري إلى ميلاد مشكلة ثالثة، أقل خطورة من المشكلتين الآنفتي الذكر، ولكن لها أهميتها العلمية، وهي مشكلة المصطلحات. و هذا ما سنناقشه إلى جانب النظريات في هذا المقام:

١ ــ النظريات. المناهج. المدارس

يقول ابن خلدون: «إعلم أن مما أضر بالناس في تحصيل العلم والوقوف على

غاياته كثرة التآليف واختلاف الاصطلاحات في التعاليم وتعدد طرقها، ثم مطالبة المتعلم والتلميذ باستحضار ذلك»[٧].

إن الكتلة الهائلة من النظريات، والأنواع المختلفة من المناهج، والمدارس اللسانية الغربية المتعددة تشكل مظهراً من مظاهر العصر الحالي، والذي يفترق عن غيره بالتسارع والتكاثر، أو حسب المصطلح الاقتصادي بالتضخم. لذا فإن الباحث العربي يجد نفسه اليوم أمام جبل شاهق من الأعداد، قبل أن يجد نفسه أمام ما كان يسميه القدماء: «المعرفة». وهذه الظاهرة سمة من سمات العصر الذي نحن فيه، وتنطبق على كل ميادين العلم. ولقد كانت هذه الظاهرة، في وقت من الأوقات، عبئاً على البحث العلمي، وعلى الباحث الغربي نفسه، يتعثر بها ولا يقوى على تجاوزها بيسر وسهولة. ولكن تطور العلم، وانفتاح العقل المنظم عليه، أدى به إلى حل هذه المعضلة، بل إلى استغلالها والإفادة منها، حتى غدت كثرتها وتعدديتها شرطاً هاماً من شروط بحثه، وأداة ضرورية من أدوات تقدمه كما سنرى. أما الباحث العربي، فلا يزال يعاني منها، وهي بمقدار ما تسارع الآن في تقدم الغربي، تسارع في تأخر العربي، ووضعه في موقع التبعية. إنه يرى، كل يوم، أمام عينيه سقوط شلالات من الكتب، تحتوي على: «إطروحات جامعية، دراسات، مناهج، نظريات... إلخ». وهي مستمرة متدفقة، لا تكف عن الاتساع، بحيث يقف هنا أيضاً حائراً لا يدري ما يختار وما ينتقي، وما يأخذ وما يدع، ما يتبع وما يهمل، بالإضافة إلى أنه مسلح بعقل السجال أهم صفاته المميزة.

ويتطلب هذا الوضع من الباحث أن يضاعف جهده نوعياً وكمياً في الوقت نفسه، ولذا فهو مدعو:

أولاً: أن يدع العقل السجالي، ليتبنى العقل البنائي القادر على رصد الظواهر وفهمها وتفسيرها، وإقامة النظم التي تحيل نشاطه إلى نشاط علمي وموضوعي.

ثانياً: أن يملك منهجاً للقراءة والاطلاع وتثقيف الذات، يساعده على صعود جبل

الكتب الشاهق واستيعابها، وإدخالها ضمن مشاريعه في البحث.

ثالثاً: أن يملك منهجاً دقيقاً لكتابة المعلومات وتسجيلها وحفظها وتبويبها حتى لا يغيب عنه شيء منها، فيستحضرها وقت الحاجة بيسر وسهولة.

ولقد شعر عدد من علماء اللسانيات وغيرها في العالم الغربي بالحاجة الماسة إلى طرق يستعين بها العالم والمتعلم على حد سواء، فذهبوا يعدون العدّة لذلك. واستخدموا في هذا السبيل أموراً نذكر منها:

ــ إعداد القواميس التخصصية في كل علم من العلوم.
ــ إنشاء مؤسسات ثقافية عالية التخصص، ومراكز للبحث العلمي.
ــ إدخال الكومبيوتر في جمع المعلومات وتصنيفها وتبويبها.
ــ تبادل المعلومات بين مختلف المؤسسات والمراكز العلمية، ونشر بيانات دورية عنها، وإيصالها إلى الباحثين في الجامعات.
ــ إعطاء الباحث حرية تامة ورفع الرقابة عنه.

ونرى على النقيض من ذلك، أن الباحث في العالم العربي يتعثر بأمور وعراقيل لا تخطر على بال، ونتيجة لوضعه المتخلف يُحرم مما جد في العالم المعاصر من أساليب تعينه في بحثه العلمي.

٢ ــ المصطلحات اللسانية

أشرنا في البداية أن اللسانيات علم لا يزال في بداياته في العالم العربي. والباحث العربي مضطر أن يواجه مشكلات عديدة نظراً لحداثة البحث عنده، ومن بين هذه المشكلات التي تقف أمامه عقبة كأداء نجد المصطلحات الغربية ومشكلة نقلها إلى العربية.

إننا نعلم أن اللسانيات الحديثة، منذ «سوسير»، قد تطورت تطوراً عظيماً. ولقد أدى هذا التطور إلى ميلاد مفاهيم لغوية ومصطلحات تعبر عنها، جديدة ولا مقابل لها في اللغة العربية، أو على وجه الدقة لا وجود لها في ذهنية

الباحثين العرب ورؤيتهم. ولحل هذه القضية اتجه بعض من اجتهد في هذا الأمر إلى سلوك إحدى سبيلين :

• إما إلى ترجمة مصطلح غربي حديث بمصطلح عربي قديم.
• وإما إلى نقل المصطلح الغربي نقلاً حرفياً فيلتبس على القارئ فهمه.

أما عن السبيل الأول، فيمكننا أن نقول : إن ترجمة المصطلح الغربي بمصطلح عربي قديم يعرضنا إلى بعض المخاطر، نذكر منها :

ــ قد لا يكون المصطلح العربي القديم قادراً بما فيه الكفاية على نقل المصطلح الغربي أو استيعابه. وليس ذلك لضعف فيه، ولكن لأننا بهذه العملية نجعله يعبّر قسراً عن أمر لم يخلق له، أو نحمله ما لا يحتمل.

ــ وقد تعرضنا هذه العملية، أيضاً، إلى أخطار أخرى لا تقل فداحة عن الأولى، وذلك لأن المصطلح العربي إنما وضع لمعنى معين، واستعمالنا له معبراً عن المصطلح الغربي ربما يعرضه إلى الخروج عن معناه الحقيقي في ذهن القارئ فيترتب على هذا قطع الصلة بين الدرس والتراث، أو سوء فهم للتراث.

ولقد ألمحنا في الفقرة السابقة إلى كثرة المناهج والنظريات والمدارس. ونريد أن نقول هنا إن المصطلحات الغربية ترتبط بهذا كله، أي إن نقلها إلى العربية مرتبط بمعرفة الباحث المسبقة بكل ألوان النشاط الذهني الذي صدرت عنه هذه المناهج والنظريات والمدارس.

نستطيع أن نضيف قائلين إن المصطلح الغربي الواحد قد يستعمل استعمالات عدة. فهو عند أصحاب هذه النظرية يعني شيئاً، وعند أصحاب تلك يعني شيئاً آخر. وهناك من المصطلحات الغربية، ما يعتبر مسمى لنظريات قائمة بذاتها. ولا يمكن نقل هذه إلى العربية أو فهمها ما لم تنقل معها النظرية بكاملها.

إننا نرى أنه من الأفضل أن نتحاشى استعمال المصطلحات العربية القديمة في مقابل المصطلحات الغربية. كما نرى أن على الباحث العربي أن يعمل في اتجاهين اثنين معاً :

ـــأن يستنبط مصطلحات جديدة لاستعمالها في مقابل المصطلحات الغربية.

ـــأن يستعمل المصطلحات الغربية مكتوبة بأحرف عربية، ولكن بشرط أن يرفقها بشرح بسيط يضعه ضمن قوسين، أو في أسفل الصفحة، وذلك بانتظار أن يأخذ البحث اللساني العربي مجراه ويعمق جذوره.

ويجب على الباحث في الحالتين أن يعتمد على:

١ ـــ نظام الصرف العربي في استخراج المصطلح.

٢ ـــ وأن يسعى إلى توحيد المصطلحات ما أمكنه ذلك.

مـراجـع «المدخل»

١ ـــ التفكير اللساني في الحضارة العربية. ص /٩ـــ ١٠/.

٢ ـــ La Science eT l'hypothése. P. 158.

٣ ـــ المرجع السابق. ص /١٥٩/.

٤ ـــ Introduction aux grammaires Trans Formationnelles. P 32.

٥ ـــ La Logique de la découverte Scientifique. P 29.

٦ ـــ Rudolf Steiner: Gothe et sa Conception du monde. P 142.

٧ ـــ المقدمة. ص /٥٣١/.

القســـــم الأول

لغـــة وحضــارة

أولاً ــ اللسانيات العربية بين الأصالة والتغريب
ثانياً ــ منظور اللغة في التراث العربي
ثالثاً ــ العربية ووهم ازدواجية اللغة
رابعاً ــ اللغة والتطور في الدراسات العربية

أولاً : اللسانيات العربية بين الأصالة والتغريب

لا تزال اللسانيات كعلم غريبة على فهم بعض الناس كما أسلفنا . ولا نزال نسمع هنا وهناك من يفسر أهدافها تفسيراً يخالف العلم وقوانينه . ونحن نعتقد أن لهذا ما يعلله من الأسباب . ويمكننا أن نختار منها سببين :

١ ــ سبباً خارجياً :

آ ــ الاستعمار .

ب ــ الموقف المعادي الذي تجلى عند كثير من رجالات العلم في الغرب ، ومن والاهم من العرب إزاء الحضارة العربية الإسلامية ولغتها .

٢ ــ سبباً داخلياً :

آ ــ الانحطاط العلمي نتيجة مباشرة للانحطاط السياسي .

ب ــ مقاومة غريزية لكل كشف علمي جاء من الغرب المستعمر .

١ ــ نظرة الغرب إلى اللغة العربية

لقد اخترنا، لهذه الفقرة، اثنين من المفكرين الغربيين يمثلان ــ في رأينا ــ السبب الأول، ويحملان كل الأفكار التي يحملها الغرب تجاه:

ــ الإسلام والإنسان العربي.

ــ اللغة العربية وآدابها.

أما عن النقطة الأولى، فقد اخترنا «المفكر» المستشرق (شارل بلّا)، وهو أستاذ في جامعة السوربون بباريس. إنه يقول:

«هذا العربي البدائي، الظريف في بعض النواحي من شخصيته، الفخور الكريم، وصل به الأمر أن يحتفظ بعنجهية عشائرية وشخصية في منتهى العنف، وهو يعتبر أن ليس هناك شيء آخر بالنسبة إليه غير القبيلة والأنا. وفوق ذلك، فقد ظهر كتاب من أصل إلهي يحث العربي على التعجرف ويدفعه إلى الاحتقار، أي إلى تجاهل كل غريب أجنبي. ومنذ ذلك الوقت أصبح مستنداً إلى القرآن في حياته اليومية. أما عن الأدب، فإن العربي يحتفظ بتقاليد شعرية قديمة وهذا كل ما يكون القاعدة الجوهرية لنشاطه الأدبي»[١].

أما عن النقطة الثانية، فقد اخترنا (أندريه مارتينه)، وهو واحد من أكبر علماء اللسانيات في فرنسا، وصاحب شهرة واسعة في العالم. ومع ذلك سنراه في الفقرة التي سنأخذها من أحد كتبه يقف من اللغة العربية موقفاً غير علمي. إنه يقول:

«ربما تكون اللغة قبل كل شيء، لغة تقليدية، أدبية، أو مقدسة، ثم تكون سيئة التأقلم، بحيث لا تلبي مجموع الحاجات المنوعة للأمة، كما هو الحال بالنسبة للغة العربية «الكلاسيكية» في البلدان الإسلامية»[٢].

هل المقصود من ذلك هو الطعن في القرآن؟ يعلم كل عالم موضوعي ونزيه أن هذا الكتاب، منذ أنزله الله وحتى يومنا هذا، يمثل الضمير اللغوي للأمة العربية. كما يعلم كل عالم أن القرآن ما دام حياً بين أظهر معتنقيه، ويعيش في مشاعرهم، فإن اللغة العربية ستبقى حية.

إذا كان الطعن في القرآن لإبعاد الناس عن لغة القرآن هو قصدهم، فإن هذا ليس من أهداف البحث العلمي اللساني ولا من أغراضه. وقد كان الأجدى بهم كعلماء في اللغة وآدابها أن يتجهوا إلى دراسة العلاقة بين القرآن من جهة والعربية من جهة أخرى.

توقعنا مناقشة هذين الرأيين في حرج شديد. ولذا فإننا نرى أن لا نناقش الأول، لأن صاحبه لا يمثل في عالم العلم أي قيمة كما يدل عليه قوله. وأما الثاني، فنرى في مناقشته بعض الفائدة لا لأنه موضوعي وعلمي ولكن لأن لصاحبه في عالم العلم مؤلفات ــ في اللسانيات ــ ذات قيمة معترف بها، ولأن الرجل يشكل مدرسة لها أتباعها.

أود أن أبدأ ردي على الجانب الإيديولوجي الخفي الكامن في هذه المقولة قبل أن أبدأ بالرد على المقولة نفسها. وسأجعل هذا الرد في أربع نقاط:

١ ــ إن على المفكرين في الغرب أن يدركوا أن العالم الغربي لا يملك الحق من وجهة نظر علمية أن يعتبر نفسه المركز الوحيد لحركة الفكر في العالم.

٢ ــ إن على هؤلاء أن يعلموا أن النظريات التي تنطبق على عالمهم قد لا تنطبق على غيرهم بشكل آلي، وخاصة في ميدان العلوم الإنسانية.

٣ ــ إن عليهم أن يدركوا أن عهد السيطرة الثقافية قد انقضى، وأن الشعوب قادرة على إبداع ما يتناسب ومستواها الحضاري من علم وفكر.

٤ ــ أخيراً، نريد أن نقول لهم إن الحضارات تأخذ بعضها من بعض.

عندما نلفظ كلمة «لسانيّ»، فإنه ينزل في تفكيرنا أن الباحث في هذه الأمور يمتاز بموضوعية مطلقة يستمدها من طبيعة البحث اللساني ومنهجيته. والعلم لا ينفصل عن الحقيقة. ولذا فإن الإغتصاب الذهني، والعنصرية الثقافية، وتشويه الحقائق... كل هذا لا يدخل في ميدان البحث العلمي. ومع ذلك فإن هذا لم يمنع (أندريه مارتينه) أن يخوض مع الخائضين فينسب إلى العربية ما ليس منها و لا فيها. وقد نعجب من هذا اللساني إذا نظرنا إليه وهو يتكلم عن لغته القومية، وكيف يمتدحها في الكتاب المذكور آنفاً. إنه يقول: «إن اللغة الفرنسية، أداة، يستعملها عدد من الكائنات الحية بنجاح للاتصال فيما بينهم»(٣).

لننظر إلى كلمة «نجاح» هنا، وإلى «سيئة التأقلم» هناك عندما تكلم عن اللغة العربية. وربما زال عجبنا إذا علمنا أن (أندريه مارتينه) لم يتكلم، ولم يتعلم، ولم يتصل بالعربية لا من قريب ولا من بعيد.

لكي نحدد موقفنا ونبين الحقائق ونكشف المغالطات، لا بد لنا من تصنيف الأفكار التي تدور حول اللغة. وإننا نرى أنها تنقسم عموماً إلى ثلاثة أقسام:

• الأفكار التي تعتبر لغة من اللغات الحية لغة سيئة التأقلم.
• الأفكار التي تسعى أن تقيم علاقة بين إحدى اللغات وإيديولوجية سياسية معينة.
• الأفكار التي تنطوي على أحكام غير صحيحة كأن تعتبر أن لغة الشعب الفلاني أغنى وأرفع وأفضل من لغات الشعوب الأخرى.

وبما أننا نريد أن نعالج الأمر من الناحية اللسانية، فمن الأفضل أن نبقى ضمن مناهجها وطرقها العلمية، وأن نبين اهتماماتها. ونعتقد أن هذه هي الوسيلة المثلى لرد أقوال أولئك الذين لم ينظروا إلى اللغة إلّا من خلال أفكار إن صلحت في فترة من الفترات لطمس الحقائق العلمية، فهي لا تصلح أن تكون علماً يدرس ويستفاد منه في تعميق وتثبيت الأطر المنهجية التي تتبناها اللسانيات في أبحاثها.

إن الدراسات اللسانية تهدف إلى بناء أسس نظرية تنطبق على جميع اللغات. وتنقسم هذه الأسس إلى قسمين:

— أما القسم الأول فإن الاتجاه فيه يقوم على تزويد المنهج التحليلي بالأدوات اللازمة لاستخراج القواعد المكررة ضمن الكلام الإنساني، وذلك لدراسة الفوارق التي تميزها من غيرها من القواعد التي تبنى عليها وسائل التعبير والاتصال الأخرى عند الإنسان، كالموسيقى وإشارات المرور، أو الموجودة عند الحيوان كرقصات النحل مثلاً.
— أما القسم الثاني فإن الاتجاه فيه يهدف إلى شرح نص من النصوص مع افتراض عدة طرق تأويلية له. وهذا ما تعنى به لسانيات الخطاب الأدبي.

إذا كانت كل اللغات الإنسانية تنطبق على هذه الأسس، لا لشيء إلّا لأنها وسائل اتصال مرتبطة بنشاط البشر في حياتهم اليومية والفكرية، فلا يجوز أن ينظر إلى العربية أو غيرها إلّا بهذا المنظار. وعندما تعمد اللسانيات إلى دراسة لغة من اللغات، فإنها تدرسها لذاتها، وتغض الطرف عن الاعتبارات الفلسفية والسياسية والمذهبية والفكرية والطائفية، ذلك لأنها علم والعلم موضوعي، ومجرد من هذه النزعات. وهذا ما حدا بابن حزم إلى القول: «وقد توهم قوم في لغتهم أنها أفضل اللغات. وهذا لا معنى له لأن وجوه الفضل معروفة وإنما هي بعمل أو اختصاص ولا عمل للغة ولا جاء نص في تفضيل لغة على لغة [...]، وقد غلط في ذلك جالينوس فقال: إن لغة اليونانيين أفضل اللغات لأن سائر اللغات إنما هي تشبه إما نباح الكلاب أو نقيق الضفادع»[٤].

يجب أن لا تكون الدراسات اللغوية موطن صراعات إيديولوجية. فاللغة ــ كحد أدنى من التعريف ــ أداة. ومن شأن الأدوات أن لا تفكر، ولكن أن تستخدم وتستعمل.

إن اللغة نظام، ونظامها القواعد. وإذا شئنا فنستطيع القول إن نظام القواعد فيها هو نظام الاستعمال والاستخدام، وبما أنها كذلك، أي أنها أداة توصيل، فإن الفكرة الواحدة ونقيضها تأخذ فيها طريق الظهور، وبمعنى آخر، إن الأفكار لا تنقل اللغات ولا تعكسها ولكن اللغات هي التي تنقل الأفكار وتعكسها.

إن ما ذكرناه آنفاً يحتم علينا أن ننظر إلى اللغة أداةً. وأن نجرد نظرتنا من النزعات غير العلمية. فمما لا يدخل في مجال الدرس العلمي قولنا مثلاً إن لغة البلد الفلاني ثورية وإن لغة البلد الفلاني رجعية، أو قولنا إن اللغة الفلانية مؤمنة على حين أن باقي اللغات كافرة، أو قولنا ــ والقول هنا لأندريه مارتينه ــ إن هناك لغات «مقدسة» وأخرى «سيئة التأقلم» ونحن نعني ضمنياً أن هناك لغات غير مقدسة وأخرى جيدة التأقلم.

إن كل هذه الأقوال، وقول (مارتينه) من ضمنها، لا تدخل في إطار الدراسات اللسانية لأنها تجعل من اللغة مولوداً لإيديولوجية معينة. ولو أن (مارتينه) درس علاقة الحضارة الإسلامية باللغة وأثرها في تطوير العربية لقبل منه وحمد مسعاه، ولكنه لم يفعل. وهنا نود أن نقف على كلمة «مقدسة» لشرح المقصود منها في ذهنية الغربيين وفكرهم حين يطلقونها على لغة من اللغات:

١ ــ عندما عكف الغربيون على دراسة اللغات الشرقية عثروا في بعض جهات الهند على لغات خاصة بالصلوات والشعائر الدينية، وتستعمل فقط من قبل رجال الدين لهذه الغاية. ولقد وقفوا عند هذا الحد من الملاحظة ولم يعنّوا أنفسهم جهد البحث عن أصولها ــ في الحقيقة إن عالم الشرق وحضاراته لا يزال مغلقاً على أفهامهم ــ واكتفوا بتسمية هذه اللغات لغات مقدسة، أي لغات خاصة بالعبادة. وكعادة بعض منهم ممن لا يرون إلّا القشور دون اللباب، جاء (مارتينه) بحكمه السريع، وصنف اللغة العربية في عداد هذه اللغات. وإننا لنعتقد أن الذي أوحى له ولغيره بهذه الفكرة هو نزول القرآن المجيد باللغة العربية، وأن الصلاة عند المسلمين لا تصح إلّا بنطق الآيات باللغة العربية. ولقد نسي (مارتينه) أو تناسى أن العربية سابقة على نزول القرآن، وأن العرب يستخدمونها أداة للاتصال بينهم في حياتهم اليومية والأدبية والعلمية، وفي مساجلاتهم الفكرية، وأن المكتبات تعج بملايين الكتب العربية، وأن المطابع لا تزال تطبع يومياً أعداداً كبيرة منها في كل مجالات العلم.

٢ ــ إن كلمة « مقدسة » تعود ببعض الغربيين إلى المفهوم المسيحي للغة . وهم يرفضونه لسببين : أولاً : لأنه لا يتفق ومناهج البحث العلمي . ثانياً : لأن تفكيرهم المادي يحول بينهم وبين أي تصور ديني لأي أمر من الأمور . أما فيما يخص السبب الأول فنحن لا نملك إلّا أن نشاركهم الرأي ، لأن المفهوم المسيحي للغة يقوم على مغالطتين : المغالطة الأولى من وجهة نظر علمية ، والمغالطة الثانية من وجهة نظر مطالعات الفكر العربي . ويمكننا أن نعرض هذا المفهوم لنرى ذلك :

لقد استمد علماء الغرب والدارسون للغة في العصور « الكلاسيكية » مفاهيمهم العلمية واللغوية من الإطار الثقافي الذي كان يحيط بالحياة الذهنية ويهيمن على كل النشاطات الفكرية . ويقوم هذا الإطار أساساً على الإنجيل . وكان من نتيجة تبنيهم للتصور الإنجيلي ميلاد المفهوم اللغوي الذي يعتبر اللغة جدولاً من الكلمات ومجموعة من المفردات ، وليس نظاماً تعززه قوانينه . ولما ظهرت اللسانيات في العصر الحديث رفضت هذا المفهوم وتخلت عنه . وهنا لا بد لنا من طرح السؤال التالي : إذا كان هذا المفهوم غير العلمي قد وُجِـدَ في المسيحية فهل يعني هذا أن له ما يقابله في الإسلام ؟ . لكي لا نطيل نقول إن المفهم الإسلامي للغة يخالف المفهوم المسيحي لها . وإن الرأي الذي سنقدمه من خلال القرآن مقارناً مع الإنجيل يبين ذلك :

اللغة العربية ، كشأن لغات الأرض جميعاً ، لغة طبيعية وإنسانية . ولها خصائص تنفرد بها ككل لغة خصائصها . وإن القرآن لا يعارض هذا المفهوم في شيء ، بل على العكس ، إنه يؤكده ويدعمه . ففي مواضع متعددة منه يشير إلى وجود لغات منوعة ، ولا يقف القرآن عند هذا الحد بل يوسع الدائرة بما يضيف من لغة الحيوان إلى اللغات الإنسانية . وإنه ليخبرنا بأكثر من ذلك إذ ما من شيء إلّا ويسبح بحمد الله :

• لغـة الإنسان

أما عن اللغات ، فيجب أن لا نتصور أن القرآن يحصيها عدداً . إنه لا يشير إلى وجودها واختلافها . يقول تعالى : ﴿ ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم . إن في ذلك لآيات للعالمين ﴾ . الروم / ٢١ / .

إن الإشارة إلى تعدد الألسنة لها أهمية من وجهة نظر لسانية ، لأنها تنفي فكرة الأصل الواحد للغة والوارد في الإنجيل . ونعني بالأصل الواحد اعتبار الإنجيل أن الله لم يخلق إلّا لغة واحدة ، وأنه

سبحانه جعلها مجموعة من الكلمات التي هي مسميات للأشياء، أو كأنما هي جدول رصفت في داخله المفردات. ويدل على هذا ما ورد في الإنجيل:

«لقد سمى الله النور نهاراً والظلمات ليلاً» (Genese 5).

«لقد سمى الله الفضاء سماء واليابسة أرضاً، وسمى مجامع المياه بحاراً» (Genese 8)[٥].

• **لغــة الحيـوان**

وأما عن لغة الحيوان فإن القرآن يشير إليها في آيات كثيرة. ونكتفي هنا بالآية: ﴿ قالت نملة: يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم ﴾. النمل /١٨/.

بالطبع لا يفصح القرآن عن الطريقة التي عبّرت بها النملة، ولكن الدارسين لحياتها يعلمون أن لها نظاماً من الإشارات تستخدمه أداة للاتصال.

ومن يقرأ القرآن يجد أن الله قد ركّز على اعتبار الرسالات تذكرة، وفي هذا دلالة على اعتبار اللغة أداة توصيل واتصال:

﴿ ولو جعلنا قرآناً أعجمياً لقالوا لولا فصلت آياته ﴾. فصلت /٤٤/.

﴿ إنا أنزلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون ﴾. يوسف /٢/.

﴿ فذكر بالقرآن من يخاف وعيد ﴾. ق /٤٥/.

إذا كانت اللغة أداة اتصال فلأنها لا تربط بين اسم وشيء. واللغة باعتبارها أداة، تؤدي وظيفة، ووظيفتها نقل فكرة. وهذا لا يكون إلّا إذا كانت الإشارة اللسانية، كما قال عنها (Saussure): «لا تربط الإشارة اللسانية بين اسم وشيء، ولكنها تربط بين مفهوم وصورة سمعية»[٦].

هذه الآيات، وغيرها كثير، تبين هذا المعنى، أي تعتبر اللغة أداة اتصال بين البشر. وقد نزداد عجباً إذا علمنا أن الإسلام يذهب إلى نفي مفهوم اللغة المقدسة كلية، فهو لا يوجب على الناس اختيار لغة معينة للتوجه إلى الله، بل لا يوجب عليهم الكلام في ذلك أصلاً. وإن قراءة القرآن في الصلاة بلغة عربية لا يغير من هذا شيئاً، الأمر الذي يجعلنا نستيقن أن القرآن يعتبر اللغات على حد سواء، وأن استعمال اللغة إنما هو من طبيعة الإنسان.

لم يطلع (مارتينه) على القرآن، لذا فهو لا يستطيع أن يبني أحكاماً صائبة. ونعتقد أنه أراد أن يندد بمفهوم تقليدي للغة، فسار على عادة بعض الغربيين في النظر إلى الأمور، أي أنه استوحى

مما يعرفه عن الإنجيل ليحكم على العربية ، ولكن العجيب عند هذا اللساني أنه قد حمل حكماً على اللغة ذاتها لا على الفكرة أو على المفهوم اللغوي ، وكل يدري أنه بين اللغة وبين جملة المفاهيم التي نبنيها حول اللغة فرقاً وبعداً ، أو على الأقل هما شيئان لا شيء واحد .

لو عمدنا إلى حصر الأخطاء التي وردت في قوله فإننا نستطيع أن نبرز ثلاثة :

١ ــ لقد وضع اللغة العربية تحت ما سماه بـ « اللغة المقدسة » حتى يتمكن من تضييق مجالاتها فلا تكون مستعملة إلّا في الصلاة والشعائر الدينية . وهذا خطأ شنيع يكذبه أو يصححه الواقع . فاللغة العربية مستعملة في الصلاة وفي كل مجالات الحياة العلمية والأدبية .

٢ ــ لقد أطلق حكمه على اللغة وكان أولى به أن يطلق حكمه على المفهوم اللغوي . وهذا يعني أن (مارتينه) لم يفرق بين ما يسمى « بالنظرية اللغوية » واللغة .

٣ ــ لقد أغفل (مارتينه) الواقع اللساني للغة العربية . ومن البدهي أننا إذا أنكرنا وجود لغة ما ، فإننا ننكر وجود الشعب الذي يتكلمها ، فكيف تأتى له ذلك ؟ وهل للعرب وجود أم لا ؟

إن اللغة تحتفظ بسيطرتها كاملة على المجموعة الاجتماعية ما دامت تملك القدرة على تسجيل المشاعر وأداء أغراض من يستعملها ويتكلمها . وإن قدرة اللغة تدل على حيويتها . وتتجلى هذه القدرة في احتواء اللغة ــ كلما دعت الحاجة ــ للعناصر الجديدة التي تنبع من حاجة الأمة وتطورها . لذلك ، فإن اللغة عندما تكون حية لا تشكل نظاماً مقفلاً يحول بينها وبين التأقلم . وإن ما نعنيه بالتأقلم هنا هو مجموع الإمكانات اللغوية التي تسمح للمجتمع أن يحقق اتصالاً بين أفراده من جهة ، وبين المجموعة البشرية من جهة أخرى عن طريق نقل الأفكار ومستحدثات العلم وترجمتها .

إن النظر إلى اللغة على هذه الصورة ، واعتبارها أداة ، ينفي عنها المقولة التي كانت رائجة عند بعض المفكرين في القرون الماضية ، حيث كان ينظر إليها كانعكاس للفكر لا كأداة ناقلة للفكر ، وفي الواقع إن مثل هذه المقولة هي التي هيأت في ذهن بعض الباحثين اعتبار بعض اللغات « مقدسة » ، كما أدت إلى اتخاذ مواقف عنصرية من لغات كثيرة ، ووصمها بالفقر ، والوحشية ، والتخلف ، إلى آخره .

نود أن نضيف عنصراً جديداً إلى جملة ما قلنا سابقاً ، ألا وهو دور الجماعة في إغناء اللغة : إنه مما لا جدال فيه ، أن الجماعة التي تؤلف أمة تعطي اللغة قوة الثبات وتدفع بها نحو التجديد في آن واحد . وما دامت هناك جماعة فهناك لغة . ومن المعروف أن كل جماعة تبحث لنفسها عن مثل

لغوي أعلى ينطوي تحته كل الأفراد الراغبين في العيش ضمن مجتمع واحد . وإن من شأن هذا البحث عن المثل اللغوي الأعلى أن يقوي وحدة الأمة . وانطلاقاً من هذه النظرة يمكن درس أثر اللغة في الحدث القومي . غير أننا في الدراسات اللسانية لا نستطيع أن نبني مناهجنا على هذه النظرة . وذلك ، لأن مفهوم قومية اللغة لا يفيد في دراسة اللغة باعتبارها مجموعة من القواعد التي تؤلف نظاماً . ومن الأفضل إحالة مثل هذه النواحي إلى ميادين علمية أخرى تشترك مع اللسانيات وتقاسمها ميدانها : كعلم الإجتماع اللساني مثلاً . وإننا نسوق مثل هذه الملاحظة لنبين أن انحراف البحث العلمي عن منهجه يؤدي لا محالة إلى أخطاء جسيمة ، لا سيما في ميدان الدراسات الإنسانية . وإن مثل هذا الخطأ الذي ورد عند (مارتينه) وورد عند غيره من المفكرين . وهي أخطاء وجدت في كل الحضارات وعند كل الشعوب .

ولكي ننهي هذه الفقرة نعود مرة أخرى إلى (مارتينه) فنقول : إذا كانت اللغة الفرنسية مستعملة بنجاح ، فإن كل اللغات الحية ، ومن ضمنها العربية ، مستعملة بنجاح أيضاً . وحول هذا الأمر يقول (Christian Nipue) : « إن لكل اللغات وظائف منتظمة ومباشرة ، ولكن بشكل مختلف . لذا فإنه من غير الصحيح أن نقول إن هناك لغات غنية وأخرى فقيرة ، وإن هناك لغات متطورة وأخرى بدائية ، كما إنه لا توجد لغة قريبة من الاتصال الحيواني وأخرى بعيدة عنه . إن كل لغة تنطبق على حضارة الشعب الذي يستعملها وعلى أنماط حياته وعاداته »(٧) .

٢ ــ اللغة العربية ــ نظرة من الداخل

١ ــ موقف سلبي :

لقد ذكرنا سابقاً في بداية هذا البحث ، أن الدراسات اللسانية العربية لا تزال غريبة على فهم بعض الناس . وقد يكون قولنا هذا من قبيل المبالغة . فهناك من الأعمال والمؤلفات ما هو جدير بالذكر ، ولكن مجموع هذه المؤلفات ما زال قليلاً ولا يسد الحاجة . وإذا أردنا أن نبحث عن الأسباب التي أدت إلى هذا ، فإننا نستطيع أن نحصرها في سببين :

ــ السبب الأول خاص بالبحاث العرب .

ــ السبب الثاني خاص بظروف الاحتلال .

• البحاث العرب :

آ ــ تتجلى أولى سلبيات البحاث العرب في العصر الحديث ، في وقوفهم على ما أبدعه النحاة

العرب القدماء دون سعي إلى تطويره ومتابعته وتعميقه . وإذا كان القدماء قد فجروا عبقريات لغوية ، فلأن حضارتهم كانت وراء ذلك ، وكان الباحث منهم يستفيد منهجياً وذهنياً من تلك الحضارة . وعندما وصل إلينا ما تركوه لنا ، أخدناه نريد درسه ، غير أننا لم ننجح في ذلك على أكمل وجه ، وظل هذا العلم مغلقاً على أفهامنا في معظم نواحيه . وللحقيقة نقول إن هذا الفشل يعود إلى أننا قد عزلنا هذا العلم عن الحضارة التي أنشأته وولدته ، فإذا هو يصبح في أيدينا جثثاً هامدة لا حياة فيها ، أو أوراقاً تلقى على الأسماع دون أن تعيها العقول ، وتحفظ عن ظهر قلب لتردد في المحافل أو في امتحانات آخر السنة الدراسية .

ب ــ وإذا كنا لم ننفذ إلى أعماق التراث ، فإننا لم نتابع بفهم جيد ما جدّ في ميدان البحث العلمي . وربما يكون الأمر كذلك للسبب نفسه الذي ذكرناه آنفاً ، أي لأننا لم نعط العنصر الحضاري اهتماماً في دراساتنا ، مع العلم أن كل تقدم مهما كان نوعه إنما هو حصيلة للحضارة التي أنشأته . ونحن إذا لم نعتمد العنصر الحضاري أساساً في كل أبحاثنا العلمية فسنبقى عالة على غيرنا ، لا نتاج لنا ولا عطاء .

• ظروف الاحتلال :

من الأسباب التي أدت إلى خلق السلبيات عند البحاث العرب ، نجد الاستعمار بمختلف أشكاله . وباعتبار أن الغرب هو مصدر الاستعمار فقد وقفوا منه موقف العداء .

لقد رأى النحاة العرب في العصر الحديث ، وغيرهم من العلماء ، ما أنزله الغرب المستعمر ببلادهم من البلاء ، حيث انطمست الحركة العلمية ، وخمد النشاط الذهني الخلاق . وشاهدوا أيضاً مدى ما ألحقه باللغة العربية عند متكلميها ، حتى كان من عاقبة ذلك :

١ ــ الابتعاد عن منبع اللغة ومصدرها الحضاري .

٢ ــ الابتعاد عن اللغة نفسها وذلك عن طريق :

ــ إغلاق المدارس ومنع التعليم باللغة العربية .

ــ إحلال لغة المبستعمر وفرضها في الدوائر الرسمية بديلاً للعربية .

ــ العمل على توليد طبقة متأثرة بثقافة المستعمر ، تتكلم لغته وتحتقر أصولها الثقافية والحضارية .

٣ ــ انقطاع الصلة في بعض البلدان بين اللغة المتكلمة واللغة العربية الفحصى مما أدى إلى فقر الأولى واختفاء الثانية بعد أن كانت مصدراً يغنيها ويثريها باستمرار .

٤ ــ احتجاب اللغة الأم، فصحى ومتكلمة، في بلدان المغرب عند معظم المثقفين.

ولقد قامت حركة التبشير، والإستشراق بدور هام في دعم خطة المستعمر: أما البعثات التبشيرية، فقد تجلى دورها في الإلحاح على قطع صلة الشعوب المستعمرة بماضيها الحضاري. وأما حركة الإستشراق، فقد سعت حثيثاً لتحريف وتشويه تاريخ الفكر العربي والتشكيك فيه. كما أنها ركزت جهوداً جبارة للتقليل من أهمية اللغة العربية ودورها الحضاري حتى بدت في عيون بعض (المثقفين) العرب لغة ميتة لا علاقة لها بالعصر الحاضر، ولا تفي بحاجات التطور العلمي.

٢ ــ موقف إيجابي

• اتجاه نحو التراث:

لقد اتجه بعض البحاث العرب في العصر الحديث إلى نقل التراث. وكانت هذه خطوة إيجابية بحد ذاتها، لأنها أيقظت حماسة كثير من العلماء. وينقسم هذا الاتجاه ــ حسب اعتقادنا ــ إلى أربعة أقسام رئيسة:

١ ــ اتجاه عني بنقل التراث ونشره.
٢ ــ اتجاه عني بشرح المنقول وتفسيره والتعليق عليه.
٣ ــ اتجاه عني بتأليف الكتب على غرار الأقدمين.
٤ ــ اتجاه اعتمد التراث، فألف كتباً مبسطة حتى يسهل على أبناء الجيل الجديد تناول المادة المطروحة واستيعابها.

إذا كان هذا الاتجاه قد نجح نسبياً، فإنه قد أخفق نسبياً أيضاً. وإذا كان من أهداف هذا الاتجاه نقل التراث، فإن هذا لا يعني أن الإفادة من التراث ستتم بطريقة آلية. والتفسير الممكن لهذا هو أن الذهنية التي أنتجت التراث هي غير الذهنية التي تلقته. وإننا لا نملك، بالإضافة إلى ذلك، لا الاستعدادت العقلية، ولا الاستعدادات النفسية. ومناهج التربية، وأساليب البحث العلمي عندنا ــ في معظم الأحيان وعند معظم المثقفين ــ تحول بيننا وبين بلوغ النضج العقلي الذي يسمح بالإفادة الكلية. وإذا كنا نحكم بأن إفادتنا جزئية، فمن الأفضل أن نعدد الأسباب بشكل أوضح:

١ ــ إن المكونات الحضارية التي ولَّدت هذا الفكر كانت منسجمة مع المجتمع الذي نشأت فيه. أما المكونات التي تشكل آليات التفكير عندنا، والتي من خلالها ننظر إلى التراث، فيمكن وصفها في أحسن أحوالها بأنها سرنمات تفيد في تعطيل الفكر أكثر مما تفيد في إنمائه.

٢ ــ إذا كان التراث نتاجاً حضارياً لمجتمع متحضر، فإن المجتمع الذي نؤلفه لا يمت إلى الحضارة بصلة، هذا إذا اعتبرنا الحضارة فكراً وحرية.

٣ ــ إن التراث الذي بين أيدينا يدل على أن عمل العقل في المجتمع الذي أبدعه يربط بين ثنائيتي المادة والروح، كما يربط بين حركة التقدم تقنياً وحركة التقدم إنسانياً، والمجتمع الذي نعيش فيه، بلا جدال ولا نقاش، لا يمت إلى حركة العقل هذه بصلة من أي نوع. ولو عدنا إلى العلامة ابن خلدون لرأيناه يربط تطور الذهنية العلمية بالحضارة. إنه يقول: «وأما العلوم العقلية فلم تظهر في الملّة إلّا بعد أن تميز حملة العلم ومؤلفوه»[٨]. وهو يعزو كل ذلك كما قلنا إلى الحضارة: «فلم يزل كل ذلك في الأمصار ما دامت الحضارة [...]، فلما خربت تلك الأمصار وذهبت منها الحضارة ــ التي هي سرّ الله في حصول العلم والصنائع ــ ذهب العلم»[٩].

٤ ــ إن المجتمع الذي أوجد هذا التراث كان ينهل من معين الديمومة والحقيقة. وهذا يعني أن جوهر التفكير عندهم كان مبنياً على اليقين، ولذا كان العقل، في أمور دينهم، يقضي بالاتباع، وفي أمور دنياهم يقضي بالابتداع. وقد دفعهم هذا للبحث ضمن المتغيرات، عن القوانين الثابتة التي تولدها إلى ما لا نهاية. فضبطوا بذلك تجدد الظواهر، وأحدثوا خرقاً في الفكر الإنساني أدى بهم إلى بناء نظرية علم الأصول.

أما المجتمع الذي نعيش فيه، فيقوم على عكس ذلك تماماً، إذ لا ديمومة تمثل الحقيقة، ولا ثبات (قانون) يولّد الفكر، ولا إبداع عقلي يحدث خرقاً في جدار المألوف. وذلك لأن مجتمعنا معدوم البنية في مستوييه: التصوري، والعملي. ولذا فهو، على مستوى التصور، لا يحسن التصرف مع الظواهر لأنه باعتباره من غير بنية لا يدرك كيف انبناؤها، وهو، على مستوى العمل، لا يحسن التصرف مع الأشياء لأنه من غير بنية لا يدرك كيف يستخدمها، أي يجعلها لما خُـلِـقَـتْ له. إنه في حالته الراهنة، مجتمع استهلاكي لا إبداعي، وهو من غير عنصر الحضارة لا يستطيع إلّا أن يكون كذلك.

٥ ــ كان المجتمع الذي ولّد هذا التراث، في كل ميادين بحثه، يفكك الظواهر ثم يركبها وفق قوانين مستقاة من سنن صدرت عنها هذه الظواهر. والاتجاه المعاصر لتطورنا العلمي لا يفكك ولا يركب. إنه يكدّس دون تساؤل، ويجمع دون استفسار.

أخيراً نستطيع القول إن الذين نقلوا التراث ــ بصورة عامة ــ والذين علقوا عليه أو ألفوا وكتبوا على غراره لم يكونوا، والمجتمع معهم، على مستوى الشروط الحضارية، أي لم يكونوا عقلياً

وذهنياً مشبعين بها ــ هناك استثناءات قليلة ــ ولذا فإنهم لم يستطيعوا أن يثيروا بالتراث ما كان يثيره في بيئته الطبيعية. وهذا ما قصدنا عندما عزونا إليهم الإخفاق النسبي.

• اتجاه نحو الغرب:

إلى جانب الاتجاه الأول، نجد اتجاهاً ثانياً يكاد يكون معزولاً عنه، فهو لا يؤمن بالتراث ولا يعيره أي اهتمام، إنه اتجاه نحو الغرب. ومن العجيب الغريب في هذا الاتجاه هو ما يضفيه عليه أصحابه من صفة العلمية دون أن يكلفوا أنفسهم أي جهد علمي للتحقق من ذلك أو النظر إلى التراث قبل رفضه.

وإذا أنعمنا النظر في هذا الاتجاه، فسنقف فيه على حركتين تسيران معاً بآن واحد، وفي الاتجاه نفسه:

آ ــ أما الحركة الأولى فتعنى بترجمة ونقل المؤلفات الغربية إلى العربية.

ب ــ وأما الحركة الثانية، فتستلهم من المؤلفات الغربية وتحاول أن تزرع المفاهيم المستوردة في حقل الذهنية العربية.

إن النقد الذي وجهناه للاتجاه الأول يصلح، في بعض نواحيه، أن يكون موجهاً للاتجاه الثاني. ذلك أن حركة العلم تتطلب وجود متلقٍ يعيش حرية العقل وغير منفصل عن شروطه الحضارية. وإن كان الاتجاه الأول قد أخفق نسبياً لعدم توفر هذه الأسباب، فإن الاتجاه الثاني لم يكن أكثر حظاً من الأول. لقد أخفق للأسباب نفسها أيضاً. ومع ذلك نريد أن نبين ما حققه من خلال نقطتين:

١ ــ لقد مكن هذا الاتجاه الباحث العربي من الإطلاع على ما يجري في الغرب، وكشف له عن التقدم العلمي الهائل الذي تم إحرازه. وهذا الأمر إيجابي في ظاهره، سلبي فيما أدّى إليه كما يتبين في النقطة التالية.

٢ ــ لقد أدى تضاعف هذا النشاط إلى «تغريب» في الحياة العقلية لبعض البحاث العرب وبعض المثقفين، فنتج عن ذلك انفصال بين ذهنية هؤلاء والمجتمع الذين يعيشون فيه. ثم تطور الأمر أخيراً في مجتمع الثمانينيات فأدى إلى ميلاد شيئين خطيرين:

• «المسخ»، ونقصد الشخص الثقافي المتحول إلى شيء لا شكل له ولا هوية ولا انتماء.

• «التبعية»، وقد بدأت هذه الظاهرة عند من رأى في ثقافة الغرب شخصية جديدة له،

فتقمصها وأخذ يعمل على أساسها. ثم مالبثت هذه الظاهرة أن عمت حتى شملت كل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

نستخلص من هذا كله أن كلاً من الاتجاهين، على مافيه من إيجابية، لم يؤد الغرض المطلوب منه، كما نلاحظ أن كلاً من الاتجاهين أيضاً لم يؤد إلى كشف علمي يذكر لا من وجهة نظر حضارية، ولا من وجهة نظر تقنية.

لقد كان للعرب ميزان دقيق يزنون به أعمالهم وأبحاثهم العلمية. كما كانوا في دراساتهم يقفون على وجهين من وجوه البحث:

١ ـــ الوجه الداخلي أو الروحي.

٢ ـــ الوجه الخارجي أو المادي.

ولو أن الدراسات العربية المعاصرة اعتمدت هذا المفهوم، وسعت لكشف القوانين الداخلية والروحية، والبنى الخارجية والمادية لها لحققت الأمل المنشود دون نقص. ونحن نعتقد أننا إذا أدخلنا هذا المفهوم في أبحاثنا فسنسد ثغرة تركها الشرق والغرب مفتوحة.

أخيراً، يجب أن نوفق بين الأصول الحضارية لتراثنا، والتقدم الحادث، ويكون ذلك بجعل العنصر الثاني، أي التقدم، من منتجات العنصر الأول ووسائله، أي الحضارة، وذلك وفق المفهوم الذي نادى به ابن خلدون حين قال: «واعلم أن العلوم المتعارفة بين أهل العمران على صنفين: علوم مقصودة بالذات [...]، وعلوم هي وسيلة آلية لهذه العلوم»[١٠].

يتطلب منا هذا أن نبني تصورنا الذهني والفكري على ما قامت عليه حضارتنا، ثم ننظر في كل ما جد من تطور فنأخذ به من خلال ما استقر عندنا من مفهوم حضاري.

مراجع البحث

١ ــ Charles Pellat: Langue et Littérature arabe. P 227.

٢ ــ André Martinet: Éléments de Linguistique générale. P 155.

٣ ــ المرجع السابق. ص /١٤٧/.

٤ ــ الإحكام في أصول الأحكام، ج /١/ ص /٣٣ــ ٣٤/ ط/دار الآفاق/بيروت.

٥ ــ La Bible: Traduction en Français: Louis Segond.

٦ ــ Cours de Linguistique générale. P 98.

٧ ــ Initiation méthodique à la grammaire générative. P 10.

٨ ــ المقدمة. ص /٥٤٤/. دار البيان.

٩ ــ المقدمة. ص /٥٤٥/.

١٠ــ المقدمة. ص /٥٣٦ــ ٥٣٧/.

ثانياً : منظور اللغة في التراث العربي

لقد شغلت قضية اللغة الناس منذ فجر التاريخ. ولو عدنا نستنطق تاريخ الحضارات الإنسانية لرأينا أن اللغات تحتل مركز الاهتمام الأوّل عند كل الشعوب. فبالإضافة إلى ما كتبه المتخصصون فيها من دراسات وما ألفوه من أبحاث، فإنها قد شغلت أيضاً الفلاسفة، ورجال الدين، والمؤرخين، وعلماء الأنتروبولوجيا، وعلماء النفس، وعلماء الاجتماع، وغيرهم كثير، وذلك على مر العصور وحتى يومنا هذا. ولقد أدلى كل منهم بتعريف لها ينطبق ومستوى اهتماماته العلمية.

إلّا أننا إذا عمدنا الآن، بعد أن دخلت اللسانيات والدراسات اللغوية أعلى مراحل تطورها العلمي وصارت علماً مستقلاً، فلن يبقى لدينا إلّا النزر اليسير مما يصلح في الدرس اللغوي البحت. ذلك لأن الدرس اللغوي يجب أن يتم بمعزل عن أي فكرة تخرج اللغة عن نطاق البحث اللغوي.

وبالفعل، لقد قام علماء اللسانيات بعملية النخل هذه، وحددوا ميدان الدرس والاستثمار، ثم أرسوا فيه جهوداً جبارة. كما سعوا للكشف عن علاقة الإنسان باللغة وتساءلوا: أهي فطرية عند الإنسان أم هي غير فطرية؟ أهي وحي جاء من السماء أم هي اصطلاح واكتساب؟ أهي غاية لذاتها أم هي أداة لشيء آخر؟ وقلبوا كثيراً من المفاهيم. فبعد أن كانت اللغة تعتبر تعبيراً فكرياً، أصبحت اللغة عندهم أداة يُعبر بها عما يجول في الفكر، أو صارت أداة ناقلة للفكر.

ولقد ساهمت الحضارة العربية مساهمة عظمى في هذا المضمار، وكان للإرهاصات اللغوية التي أنتجتها كبير الأثر في تطور علوم اللغة دون ريب.

آ ـ فطـريـة اللغـة

إذا رجعنا إلى ابن خلدون فسنرى أنه يقسم العلوم إلى قسمين:

١ ـ «علوم مقصودة بالذات كالشرعيات في التفسير والحديث والفقه»(١).

٢ ـ و «علوم هي وسيلة آلية لهذه العلوم كالعربية والحساب»(٢).

تعتبر هذه النظرة في غاية الأهمية، ونحن نعتقد أن ابن خلدون هو أول من نادى بها. وإن أهميتها تأتي من شيئين.

١ ـ إنه حين اعتبر العربية ـ وكل اللغات تقاس على ذلك ـ وسيلة آلية فقد أرسى مبدأ من مبادئ البحث العلمي اللساني. هذا المبدأ يقضي باعتبار اللغة أداة اتفقت عليها الجماعة التي تتكلمها.

٢ ـ ثم إنه بقوله هذا هبط باللغة إلى الواقع البشري وأعطاها مكانها المحدد ضمن النشاط الإنساني الخلاق، بمعنى أنها ليست فطرة تخلق مع الإنسان، وليست وحياً تحمله الملائكة إليه. وهذه النقطة جديرة أن يشار إليها، لأنه لو كانت اللغة فطرة لتكلم الناس لغات بعضهم بعضاً بطريقة فطرية، أي دون تعلم.

وإذا كنا قد أبرزنا هذا الرأي، فلأنه يبين لنا أنه من المحال أن نقول بفطرية لغة ما، أو بفطرية اللغات ثم لا نتكلمها. والسبب في ذلك، أنه ما كان من خصائص الفطرة فهو من خصائص الإنسان عامة، ويشترك فيه البشر كلهم دون تمييز، وعلى حد سواء. وإن الذين يقولون بفطرية لغة ما، وهم يقصدون لغتهم التي يتكلمون، ينسون أن هناك لغات أخرى. ولو كانت اللغة من أصل الفطرة لما كان في العالم إلّا لغة واحدة، أو لتكلم الإنسان فطرياً ـ كما قلنا ـ كل اللغات الموجودة والمعروفة قديمها وحديثها، وهذا شيء محال. وإن الذين يحتجون بنوادر من الناس ممن يتكلمون عدداً من اللغات ينسون أيضاً أن مرجع ذلك للتعليم والممارسة لا إلى الفطرة.

وفي هذا الصدد يقول القاضي عبد الجبار:

«إن الكلام من جملة الأفعال المحكمة التي لا تصح إلّا من العالم بكيفيتها، ولذلك يصح من

العالم بالعربية أن يتكلم بها ولا يتأتى منه أن يعبّر عن ذلك المعنى بالفارسية . فإن كان يعلم المواضعة الفارسية أمكنه أن يعبر بها عن ذلك المعنى وتعذر منه العربية »(٣) .

ب ـ اكتساب اللغة

لقد ساهم العرب في هذه القضية مساهمتين : الأولى ميتولوجية ، والثانية لسانية . ولكل مساهمة أهميتها العلمية في الميدان الذي تنتمي إليه . أما الأولى فلأنها تساعد في الكشف عن الأصول التي قامت عليها حركة التاريخ قديماً ونشاطها المتتابع حديثاً . وأما الثانية فلأنها تؤدي إلى بناء منهج علمي في دراسة اللغة . وبمعنى آخر يمكننا أن نقول إن الأولى عامودية صاعدة لأنها تنفذ إلى مجاهل ما قبل التاريخ لترسم صورة الفكر للكائن الإنساني منذ بداياته إلى ما لا يتناهى ، أو صورة « للفكر الوحشي » كما يحلو لليفي ستروس أن يسميه ، والثانية أفقية تاريخية لأنها ترسم صورة الفكر للكائن الإنساني في مرحلة التقنين والتقعيد لمشروعه العلمي .

١ ـ يقول (رولان بارت) : « إن اللغة أسطورة »(٤) ، وإن أول تجليات الأسطورة أن تحيل اللغة نفسها إلى كائن أسطوري يصير فيه الإنسان ، متكلم اللغة ، كائناً سابقاً لحركة التاريخ ومؤسساً لها . ولقد ذكر الإمام السيوطي في كتابه « المزهر في علوم اللغة » أقوالاً لبعض العلماء هي أقرب إلى الفكر الأسطوري ومنهجه منها إلى الدرس اللساني . وسنأخذ منها قولين اثنين لندل على ذلك إنه يقول :

• « وأخرج ابن عساكر في التاريخ عن ابن عباس أن آدم عليه السلام كانت لغته في الجنة العربية ، فلما عصى سلبه الله العربية فتكلم بالسريانية ، فلما تاب رد الله عليه العربية »(٥) .

• عن عمر بن الخطاب أنه قال : يا رسول الله ، ما لك أفصحنا ولم تخرج من بين أظهرنا ؟ قال : كانت لغة إسماعيل قد درست فجاء بها جبريل عليه السلام فحفظنيها(٦) .

لا شك ، إن حديث عمر حديث موضوع باتفاق علماء الحديث ، ولكن مثل هذه الأقوال تصلح في دراسة ميتولوجيا الشعوب ، وهي دراسة ساهمت في تكوينها حديثاً الأنتروبولوجيا اللسانية والسيميولوجيا وغيرها من العلوم إسهاماً كبيراً . ولذا يجب النظر إليها ضمن هذا الإطار ، فتكون بذلك أرقى المساهمات العربية في التعبير عن الفكر الأسطوري .

أما اللسانيات ، من حيث هي علم يضع اللغة في علاقة مباشرة مع المجتمع الإنساني ، فترى

أن اللغة ليست فطرة في الإنسان، كما أنها ليست وحياً من السماء. وإنها لا تذهب بمعصية وتعود بتوبة. ويكفينا أن نسوق قول ابن جني في هذا الخصوص:

«هذا موضع محوج إلى فضل تأمل، غير أن أكثر أهل النظر أجمعوا على أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح لا وحي وتوقيف»(٧).

وإذا كانت اللغة مما تواضع عليه الناس فلا بد أن يكون في الإنسان ما يميزه فطرياً عن الحيوان، ولو لم يكن عنده ما يميزه فطرياً لما استطاع الكلام، أو لكان كلامه جملة من الأصوات المحدودة كما هي عند الحيوان. وهنا نريد أن نشير إلى نقطتين:

١ ـــ إن اللغة بحد ذاتها ليست فطرة في البشر، غير أن الإنسان يملك آلية اكتساب اللغة، وهذه الخصلة تميزه من باقي المخلوقات من حوله. وتتمثل هذه الآلية في مجموع الاستعدادات الفطرية الكامنة عنده والتي يتعلم الطفل عن طريقها لغة أبوية. وإذا كان الحيوان يتعلم غرزياً، تلبية لحاجات المعدة أو بدافع الحفاظ على الجنس، فإن الإنسان يتعلم فطرياً تلبية لنوازع حب المعرفة واكتشاف العالم المحيط به. ولذا كان لا بد له من اللغة أداةً يصير بها إلى كائنه المتميز، ووجوده المتفرد، وإدراكه لكل المعارف وحفظها ونقلها. يقول الجاحظ:

«ووجدنا كون العالم، بما فيه، حكمة. ووجدنا الحكمة على ضربين: شيء جُعِلَ حكمة وهو لا يعقل الحكمة ولا عاقبة الحكمة، وشيء جعل حكمة وهو يعقل الحكمة وعاقبة الحكمة، فاستوى بذلك الشيء العاقل وغير العاقل من جهة الدلالة على أنه حكمة واختلفا من جهة أن أحدهما دليل لا يستدل والآخر دليل يستدل. فكل مستدل دليل، وليس كل دليل مستدلاً. فشارك كل حيوان سوى الإنسان جميع الجماد في الدلالة وعدم الاستدلال واجتمع للإنسان أن كان دليلاً مستدلاً. ثم جعل للمستدل سبب يدل به على وجود ما نتج له الاستدلال وسموا ذلك بياناً»(٨).

ولقد كان الإنسان قادراً، بهذا البيان، على تحويل ما يتلقاه، وما يبدعه، وما يلاحظه إلى رموز يفهمها، ويستحضرها متى يشاء، الأمر الذي لا يقدر عليه الحيوان مهما أوتي من فطنة وذكاء، ومهما تعددت حقول تجاربه.

وحول هذه النقطة، يمكننا أن نسوق قولين لعلمين من أعلام التفكير الإسلامي في اللسانيات، الأول هو ابن مسكويه، والثاني هو الفارابي.

• أما الأول فيتكلم عن حاجة الإنسان إلى اللغة:

«إن السبب الذي احتيج من أجله إلى الكلام هو أن الإنسان الواحد لما كان غير مكتف بنفسه في حياته ولا بالغ حاجاته في تتمة بقائه مدته المعلومة وزمانه المقدر المقسوم احتاج إلى استدعاء ضروراته في مادة بقائه من غيره، ووجب بشريطة العدل أن يعطي غيره عوض ما استدعاه منه بالمعاونة التي من أجلها قالت الحكماء: إن الإنسان مدني بالطبع. وهذه المعاونات والضرورات المقتبسة بين الناس التي بها يصح بقاؤهم، وتتم حياتهم، وتحسن معايشهم هي أشخاص وأعيان من أمور مختلفة وأحوال متفقة، وهي كثيرة غير متناهية وربما كانت حاضرة فصحت الإشارة إليها، وربما كانت غائبة فلم تكف الإشارة فيها، فلم يكن بد من أن يفزع إلى حركات بأصوات دالة على هذه المعاني ليستدعيها بعض الناس من بعض، وليعاون بعضهم بعضاً فيتم لهم البقاء الإنساني وتكمل فيهم الحياة البشرية»[٩].

والجدير بالذكر أن هذا القول قد أسس لما نسميه اليوم «نظرية الإيصال ــ Théorie de la Communiction». وقد بناها على مفهوم الحاجة والعدل ارتقاءً بالإنسان، وتمييزاً له، وتطابقاً مع المنظور العربي للحضارة والإنسان، خلافاً لنظرية بلومفيلد السلوكية التي أقامت نظريتها في الإيصال على مفهوم «المنعكس الشرطي» إبقاءً للإنسان ضمن دائرة الحيوان.

• وأما الثاني فيبين قدرة الإنسان على الإنتقال من الشيء إلى الرمز الدال عليه:

«فكل ما يمكن أن يقال في الألفاظ فإنه ممكن أن يقال بعينه في الخطوط، فلما كانت الخطوط دلالاتها على الألفاظ باصطلاح، كذلك دلالة الألفاظ على المقولات باصطلاح ووضع وشريعة»[١٠].

٢ ــ إن التعلم عن طريق الاستعدادات الآلية لا يتم دون نظام وإلّا فإن الاكتساب يصبح فوضى. فهناك نظام يميز الاستعدادات الآلية الفطرية عند الإنسان وينظم عملية الاكتساب، وهناك نظام يميز الاستعدادات الآلية الفطرية عند الإنسان وينظم عملية الاكتساب، وهناك نظام في اللغة يظهر في جمل مبنية على قواعد محددة، وتنطبق على نظم الفطرة أياً كان الطفل المكتسب للغة، وأياً كانت اللغة التي يتلقاها. ولقد زاوج العرب بين فكرة النظام في اللغة وفكرة النظام في الرياضيات، فدل هذا عندهم على توجه علمي أكيد. يقول القاضي عبد الجبار: «الإيجاز والإكثار إنما هما في المعنى الواحد، وذلك ظاهر في جملة العدد وتفصيله، كقول القائل: لي عنده خمسة وثلاثة واثنان، في موضع عشرة» وقد انتهى إلى إحداث تماثل في المنهجين الرياضي واللغوي نوجزه في قولين من أقواله:

• « فكل هذه العلوم لا تخرج عما ذكرنا، وإن كانت العبارات تختلف فيه، لأن ضرب العدد في العدد ليس إلّا من باب الجمع، لكن المراد بالضرب جمع الخمسة خمس مرات. والمراد بالجمع جمع خمسة إلى خمسة. فاللقب مختلف والمعنى متفق».

« والعلم بالكلام وتركيبه يجري على هذا النحو لأن المتكلم يجب أن يكون عالماً بأفراد الكلام وكيفية ضمه، ويعرف ماذا ضم بعضه إلى بعض يكون ضرباً من الكلام، ومفارقته لغيره. وكذلك القول في تفريق بعض عن بعض»(١١).

وهذا ما نجده في اللسانيات الحديثة لا سيما تلك التي أنشأها العالم اللساني (تشومسكي)، ونقصد «النظرية التوليدية التحويلية»(١٢).

ونخلص من كل هذا إلى إجمال القاعدتين التاليتين:

آ ــ إن إمكانية اكتساب الكلام المنظم تحدث عند الطفل بطريقة آلية، وإن هذه الإمكانية هي الشيء الفطري الذي يأتي معه حين مولده.

ب ــ إذا كان الكلام منظماً فلأنه يعتمد قواعد الجملة له في كل عملية كلامية. وهذه القواعد ذات بنية رياضية.

إن الإنسان، إذن، يكتسب الكلام المنظم بطريقة منظمة، وهذا من شأنه أن يمده بإمكانات هائلة تمكنه من فهم الجمل الجديدة التي لم يسمع لها مثيلاً من قبل، كما تمكنه من استخدام النظام اللغوي لتأليف جمل لم يتعلمها سابقاً.

بقي علينا أن نقول إن التراث العربي غني بالمفاهيم اللسانية، وإن خير ما يفعله الباحث هو أن يعكف على دراسة هذا التراث في ضوء ما استجد من دراسات حديثة ومتطورة لتكون المساهمة العربية في هذا المضمار مساهمة أصولية وعلمية.

مـراجـع البحـث

١ ــ المقدمة . ص /٥٣٦ــ ٥٣٧/. دار البيان .

٢ ــ المرجع السابق والصفحة .

٣ ــ المغني في أبواب التوحيد والعدل. ج /١٦/ ص /١٩١/ تحقيق أمين الخولي . القاهرة /١٩٦٥/ .

٤ ــ (Ed Points). Mythologie. P 9

٥ ــ المزهر . ج /١/ ص /٣٠/. إحياء الكتب العربية .

٦ ــ المزهر . ج /١/ ص /٣٥/.

٧ ــ الخصائص . ج /١/ ص /٤٠/ تحقيق محمد علي النجار ــ ط /٢/ دار الهدف .

٨ ــ الحيوان . ج /١/ ص /٣٣/ ط /٢/. القاهرة . تحقيق عبد السلام هارون . /١٩٦٥/ .

٩ ــ التوحيدي وابن مسكويه . ص /٦ــ ٧/. القاهرة . /١٩٥١/ .

١٠ــ شرح الفارابي لكتاب أرسطوطا لينس في العبارة . ص /٢٧/ــ المطبعة الكاثوليكية بيروت /١٩٦٠/ .

١١ــ المغني . ج /١٦/ ص /٢١٣/ .

١٢ــ انظر كتاب الدكتور مازن الوعر : «قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث» دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر .

ثالثاً : العــربيــة ووهــم ازدواجيــة اللغــة

١ ـــ ظاهـرة العـربيـة بيـن اللغـات

تشكل اللغة العربية ظاهرة فريد في تطورها. فماضيها يجري على حاضرها، وحاضرها يشهد ـــ من خلال استخدامها أداة ناجحة للإيصال ـــ على حضور التراث القاعدي فيها. وهذا يعني أنها تعيش تطوراً معاكساً لتطور معظم اللغات المعروفة اليوم.

إن اللغات، في تطورها، تنطلق من نقطة لا تعود إليها. وقد سُجِّل تاريخ التطور هذا، وشهدت اللغات على انفجارها، وانقسامها، وابتعادها عن أصولها الأولى، أي عن لغتها الأم، ولنا في اللاتينية والسامية مثلاً على ذلك يُرى. فقد انفجرت كل لغة منهما، وأدت إلى ميلاد لغات متعددة ومنقطعة تماماً عن أصولها، ومختلفة إلى حد بعيد فيما بينها. وقد تابعت كل واحدة منها على حدة تطورها الخاص وكأنها هي الأخرى تبشر بميلاد لغات جديدة.

إزاء هذا، قد يتساءل المرء عن السر الذي جعل من العربية ظاهرة فريدة في تطور اللغات، كما يتساءل عن السبب الذي أبقاها ثابتة على أصول قاعدية واحدة دون أن يمسها التغير ويعروها التبدل، فغزت اللهجات واضطرتها إلى انحسار تدريجي يشهد واقعنا اللغوي اليومي على استمراره.

إن هذا التساؤل مشروع ولكل باحث أن يجيب عليه بالطريقة التي يريد. أما نحن، فنرجع الأسباب إلى الحضارة ـــ رأس المال الفكري ـــ كما يقول بعضهم.

وإذا كان ذلك كذلك فإن دراسة العربية تتطلب في رصد تصورها خصوصية في الدرس تختلف نوعاً ومنهجاً عن باقي الدراسات المعروفة عند اللسانيين الغربيين. وهذا ما يجعلنا في دراستنا لها نمتنع عن اتباع أشكال الدرس التي يستعملها بعض اللسانيين في العصر الحديث، ويصرفنا عن تطبيقها حرفياً.

ويمكننا أن نسجل بعض الفوارق، بيننا وبينهم، من وجهة نظر منهجية تقضيها دراسة العربية:

آ ـ إذا كان واقع تطور بعض اللغات الأوربية يقضي باستخدام المنهج التاريخي (Diachronique) بحثاً عن أصولها ووصفاً للحال التي صارت عليها إبان انفصالها عن اللغة اللاتينية الأم، فإننا لا نرى أي داع علمي لدراسة العربية بحثاً عن أصولها ووصفاً لحالها إبان انفصالها عن السامية. والسبب في هذا أن اللاتينية قد تركت خلفها نصوصاً مكتوبة وتراثاً قاعدياً لا بأس به، على حين أن السامية ليست إلّا فرضية، لا تقوم على واقع نصي أكيد ولا على تراث قاعدي معروف. وعلاوة على هذا، هناك اتجاهات ترى في السامية قصة مزعومة أو مكذوبة.

ب ـ وإذا كان علماء اللغة في الغرب قد عمدوا إلى المنهج الزمني (الآني) (Synchronique) لوصف حال اللغة في زمن بعينه، أو في عصر من العصور لبيان ما وصلت إليه بالمقارنة مع ما كانت عليه سابقاً، فإنما اقتضى ذلك منطق معرفة تطور اللغة قاعدياً، أي نحواً، وصرفاً، وصوتاً، لقياس هذا التطور. ففرنسية القرن الثالث أو الرابع عشر (م) مثلاً هي غير فرنسية القرن العشرين نحواً، وصرفاً، وربما صوتاً أيضاً. أما بالنسبة للعربية، فإن التطور لم يلامس قاعدية اللغة، أي نحوها، وصرفها، وصوتها بالرغم من تعدد الأساليب التعبيرية التي ظهرت في استخدامها أداءً، وميزت بين عصر وعصر.

إن هذه الأشكال من الدرس التي بناها (Saussure) أو من جاء قبله أو بعده، تنطبق على واقع اللغات الأوربية، وربما على واقع لغات أخرى، ولكنها لا تجد مجالاً للتطبيق على واقع اللغة العربية. وإن إقحامها علينا يعد عوجاً كبيراً.

٢ ـ الرؤية الحضارية والدرس اللساني

• اللغة بين التطور والقطيعة:

إن اللغة التي نزل القرآن بها قد تطورت بنزوله، كما تطورت بعد نزوله، ولا تزال تتطور حتى

يومنا هذا . ولذا نراها أداة ناجحة للاستعمال والإيصال . ولقد أشار السيوطي إلى تطور العربية فقال نقلاً عن ابن فارس : « فلما جاء الله تعالى بالإسلام حالت أحوال ونسخت ديانات ، وأبطلت أمور ، ونقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع أخر ، بزيادات زيدت ، وشرائع شرعت ، وشرائط شرطت ، فعفى الآخر الأول »[١] .

ونلاحظ أن هذا القول قد ربط بين التطور اللغوي والتطور الاجتماعي ، وعلى مثل هذا أكدت الدراسات اللسانية الحديثة . يقول (Bertil Malmberg) : « تتطور اللغة والحضارة بشكل متساوق . ولذا فإن التطورات الثقافية والاجتماعية تحتاج إلى تأقلم اللغة مع الحاجات الجديدة المبتدعة »[٢] .

ونريد أن ننبه في معرض هذا الكلام إلى أن التعلور لا يعنيْ القطيعة . التطور استمرار للماضي في الحاضر وانبعاث في المستقبل ، على حين أن القطيعة انفجار يصيب اللغة الأم ويحيلها إلى لغات متباعدة فيما بينها كما أشرنا . وإذا نظرنا إلى العربية أداة ، فسنراها تكتب وتحفظ ويتكلم بها أيضاً في كثير من مجالات الحياة العامة والعلمية المتخصصة ، بينما الأمر ليس كذلك بالنسبة للاتينية أو السنسكريتية . وكذلك إذا نظرنا إليها قاعدياً لا أسلوبياً ، فإننا لا نستطيع أن نحدد ، عبر الدراسة القاعدية ، الزمن الذي قيلت فيه . وذلك لأن قاعدية النصوص ظلت هيَ هيَ في القديم والحديث ، كما أن صيغ الألفاظ وتصاريف الأفعال وقواعد الاشتقاق ما زالت على حالها لم تتبدل . وهذا أمر تختلف فيه العربية عن فرنسية القرن الثالث عشر مثلاً ، حيث نجد أن فرنسية ذلك العصر تحتاج ترجمة إلى لغة هذا العصر . وقد وجد فعلاً من قام بهذا العمل ، وكأننا إزاء لغتين لا لغة واحدة .

وهكذا نرى أن التطور تعبير عن حالتين لا يجوز الخلط بينهما : أما الأولى فتعني استمرار حياة المجتمع وتجدده . وأما الثانية فهي القطيعة . فإذا أصيبت اللغة بها ـــ ولهذا أسباب درسها اللسانيون ـــ انتهت إلى موتها ، أو إلى تخلي المجتمع عنها ، لتحل محلها لغة أخرى .

• **اللغة والحضارة :**

إذا كان (مالمبيرغ Maimberg) قد ربط بين الحضارة واللغة ، فإن أكثر من باحث قد انتهى في درسه للحضارات إلى وصف الحضارة العربية بأنها حضارة الكلمة ، ورأى في هذه الصفة أساساً يميزها من غيرها[٣] .

عندما جاء الإسلام صارت اللغة صورة لحضارته ، فاخترقت الأزمنة بارتكازها عليه ، ودخلت كل ميادين الحياة تلبية لدواعي التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والأدبي والفلسفي والعلمي

التي خلقها مفهومه الذهني. فترك هذا أثراً عميقاً في فطرة المتكلم العربي، واستعداداته اللغوية. وما كان ذلك كذلك إلّا لأنه ثبت مجموعة من النظم البنيوية والتركيبية في صنع الجملة، فدعم بهذا التمكن الفطري للمتكلم، وحسّـن أداءه اللغوي، أي إنجازه غير المتناهي عبر الزمن، كما تسمي ذلك القواعد التوليدية لتشومسكي.

وخلاصة القول: إن قوة الثبات في المفهوم الذهني الإسلامي جعلت البنى اللغوية بحكم ارتباطها بمكوناته عن طريق القرآن والحديث ثابتة، بينما صيرت القوى التعبيرية قوى توليدية، وهذا ما يفسر:

- استمرار العربية ببناها القاعدية إلى يومنا هذا.
- حجم الإنتاج الهائل من الأعمال الأدبية، شعرية ونثرية، وغير الأدبية مما يدخل في شتى ميادين العلم.
- قدرة المتكلم المعاصر على مواجهة التطورات بكل أشكالها ضمن جمل جديدة غير متناهية وقائمة على البنى نفسها التي كانت للجملة العربية القديمة.

٣ ـ ازدواجيـة اللغـة

قد يعترض معترض على ما أسلفنا فيقول: ليست العربية لغة ممتدة تشهد على حضور التراث القاعدي فيها، والدليل أنها لا تخلو من ازدواجية يدل عليها وجود العربية العاميـة إلى جانب الفصحى.

يقودنا هذا الاعتراض إلى طرح سؤالين:

أولاً: ما هي الازدواجية، وما مظاهرها؟

ثانياً: هل تعبّر الفصحى والعامية عن ازدواجية لغوية، أم أنها تعبّر عن مستويات لغوية؟

آ ـ تعريف الازدواجية لسانياً:

تحدث (Malmberg) عن ظاهرة «ثنائية اللغة» (Le Bilinguisme) فقال: «لقد استخدمنا في كل ملاحظاتنا عن الإتصالات اللسانية مفهوم «ازدواجية اللغة» (Bilinguisme). وفي الواقع، إن كل تداخل بين عدد من الأنظمة يفترض وجود شيء من الازدواجية اللغوية»(٤).

يمكننا بعد أن وقفنا على تعريف لظاهرة الازدواجية أن نضيف تعريفين بخصوص مزدوجي اللغة:

• « كل فرد يتدبر أمره بشكل ملائم عبر لغة ثانية يعتبر مزدوج اللغة . يوجد ، إذن ، تماثل بين ازدواجية اللغة والمعرفة بلغة أو بعدة لغات أجنبية ... ومع هذا التعريف تصبح ظاهرة ازدواجية اللغة منتشرة ، ويصبح عدد من ازدوجت لغاتهم كبيراً »(٥) .

• « يشترط التعريف الثاني أن يكون مزدوج اللغة مسيطراً سيطرة تامة على اللغتين ، وأن يتصرف بهما بحرية ، وأن يقبله المحيط مهما كانت اللغة ، كواحد من أبنائه . ومع هذا التعريف يصبح ازدواج اللغة نادراً ، وعدد مزدوجي اللغة محدوداً جداً »(٦) .

نرى أن المقصود من ازدواجية اللغة عند هذا اللساني رهن بوجود لغتين متميزتين كالفرنسية والألمانية مثلاً . وهذا ما يجعلنا في مرحلة أولى نستبعد كل مقاربة بين الفصحى والعامية أو الدارجة ، لأن البعد اللغوي بينهما لا يجعلهما لغتين متميزتين بالصورة التي عناها هذا اللساني .

ب ـــ الفصحى والعامية

إن المعنى الأول للازدواجية من حيث هي مفهوم لساني يتطلب إذن وجود لغتين . فهل يمكن تعميم هذا المفهوم على الفصحى والعامية ؟ إنه في الواقع ، لا يجوز إجراء مثل هذا التعميم . يقول (Vendryes) بهذا الصدد : « لسنا إزاء لغتين من أصل مختلف وصلت بينهما صدف التاريخ ، ولكننا إزاء لغات من أصل واحد جعلتها الظروف التاريخية تختلف . يوجد ممر غير ملموس بين الواحدة والأخرى ، ولكن لا يوجد تعارض مذهل للغتين بحيث تقف الواحدة منهما أمام الأخرى ، وتستخدم أدوات تعبيرية مختلفة »(٧) .

يتبين لنا أن قضية الفصحى والعامية لا تدخل في إطار ما تسميه اللسانيات ازدواجية اللغة ، ولكنها تدخل في إطار آخر يمكن أن نصطلح عليه بـ « المستويات اللغوية » .

إن اللسانيات ، وأخص بالذكر « النظرية التوليدية » ، حين تعكف على دراسة اللغة تفرق بين مستويين : (التمكن La Compétance) و (الأداء ـــ La Performance) . أما التمكن فقد عرفه تشومسكي بقوله : « هو المعرفة التي يملكها السامع ـــ المتكلم عن لغته »(٨) وأما الأداء ، فقد قال إنه : « يعكس التمكن مباشرة »(٩) .

ويمكننا أن نقول بمعنى آخر ، إن التمكن هو المعرفة الضمنية للبنى التحتية التي تتكون اللغة بها . والناس يتساوون في هذه المعرفة . أما الأداء فهو الإنجاز الفعلي للغة ، ويتجلى في بناها الفوقية . والناس لا يتساوون في هذا خلافاً للتمكن . وهناك أسباب كثيرة تفسر هذا الأمر ، منها : التعليم ،

والوسط الاجتماعي، والتدين، والثقافة، إلى آخر ذلك من العوامل التي تجعل الأداء متفاوتاً بين الناس. ولكننا نرى، وإن كان التفاوت قائماً أن عملية الإيصال ممكنة، أو هي قائمة فعلاً بين أفراد الجماعة الواحدة، وما ذلك إلّا لأنهم يتساوون جميعاً في التمكن، أي في امتلاك البنى التحتية للغة. وهذه وحدها كافية لإلغاء المسافة بين المرسل والمرسل إليه في العملية الخطابية، أو في التواصل عبر اللغة.

جـ ـ الخلاصة

• إن التمكن عند الناطقين بالعربية، فصحاها وعاميتها، لا يقوم على ما يسمى بازدواجية اللغة. ولو كان ذلك كذلك لامتلك العرب بنيتين تحتيتين للغة، ولصار التمكن عندهم مزدوجاً أيضاً. وهذا مخالف لمنطق العلم في الدرس اللغوي الحديث. فالمتكلم الواحد لا يستطيع أن يمتلك إلّا تمكناً للغة واحدة هي لغته الأم، وإن كان في مقدوره أن يتعلم بعد ذلك عدداً من اللغات. والذين يعيشون ضمن مجتمع يتكلمون فيه لغتين أو أكثر إنما يحصل ذلك عندهم بامتلاك اللغة الأم أولاً، أي بحصول التمكن، ثم يأتي التعلم ثانياً، فيضيف إلى جملة معارفهم لغة ثانية وثالثة. وشتّان ما بين الأمرين: أمر التمكن وأمر التعلم.

• إن المتكلم كائن اجتماعي، ولذلك لا يمكن فصله عن الحضارة التي أثرت فيه وفي مجتمعه. والمتكلم موصول بحضارته عن طريق أسباب شتى: عقائدية، وفكرية، وخاصة لغوية. وإن نفي هذه الأسباب يعني أحد شيئين:

١ ـ إما نفي صفة الاجتماع عن الكائن المتكلم.

٢ ـ وإما نفي صلة المتكلم بالحضارة التي شب فيها.

وإذ يستحيل هذا، فإن هذه الصلة تعني أن التمكن اللغوي عند المتكلم العربي استمر يجري ضمن الزمن على وتيرة واحدة منذ عرفت العربية وحدة المصدر بنزول القرآن إلى يومنا هذا. ومن هنا نتبين أن الدراسة التاريخية لقواعد العربية في سبيل إثبات هذه الازدواجية لا تجد ما يبررها، لأن قاعدة الأمس هي قاعدة اليوم، ولأن القواعد التي تدرس اليوم هي القواعد نفسها التي عرفت من قبل بناء الجملة.

• إن قسم اللغة إلى فصحى وعامية بناءً على مفهوم ازدواجية اللغة يعتبر مغالطة علمية كبرى، أو وهماً لا حدود له. فاللساني لا ينظر إلى اللغة إلّا من خلال القوانين التي تقوم عليها.

وبالنسبة لنا نجد أن الفارق بين الفصحى والدارجة فارق في الأداء لا يمس إلّا السطح، أما التمكن، أي البنى الضمنية، فلم يتبدل ولم يتغير. وهذا الفارق طبيعي وموجود في كل اللغات الحية، وهو يعود كما أشرنا إلى مستوى كل متكلم في أدائه اللغوي، وإنجازه الفعلي للكلام.

أخيراً، إن تطور العربية يشكل حالة خاصة وفريدة بين تطور اللغات في العالم. ويعود هذا إلى ارتباط اللغة العربية بالعنصر الحضاري كما بيّنّا سابقاً. وعلى هذا، فإن دراسة تاريخ العربية يجب أن يتم بإيجاد منهجية خاصة تنطبق عليها وعلى تطورها.

مـراجـع البحـث

١ ـ المزهر في علوم اللغة ج / ١ / ص / ٢٩٤ /. دار إحياء الكتب العربية.

٢ ـ Le Langage Signe de l'humain. P 155.

٣ ـ Henri de la Bastide: Les quatres Voyages au Coursdes Civilisations.

٤ ـ Le Langage Signe de l'humain. P 169.

٥ ـ المصدر السابق. ص / ١٦٩ /.

٦ ـ المصدر السابق. ص / ١٧٠ /.

٧ ـ Le Langage. P272.

٨ ـ Aspects de La Théorie Syntaxique. ٩

رابعاً : اللغة والتطور في الدراسات اللسانية

١ ــ فرضيتان في التطور اللغوي

لقد تناول عدد من علماء اللسانيات هذا الموضوع، ولهم فيه وجهات نظر مختلفة باختلاف النظريات التي انطلقوا منها والفرضيات التي اعتمدوا عليها في شرح هذه النظريات. ونريد هنا أن نعرض إحدى هذه الفرضيات لأن صاحبها قد عممها حتى على اللغة العربية، ثم سنأتي بعد ذلك بنقيض لها كي نتمكن من مناقشتها ونقف على تحديد معنى التطور اللغوي عموماً وتطور العربية خصوصاً.

• الفرضية الأولى:

لقد تكلم العالم اللغوي (A. Meillet) عن التطور اللغوي. وبنى رأيه على فرضية مفادها أن الخطوط العامة للتطور تتماثل في كل الحضارات. واعتماداً على هذه الفرضية عقد مقارنة بين تطور اللاتينية والعربية، ورأى أن التطور متماثل في اللغتين. واستنتج من هذا أن كل واحدة قد أدت إلى ميلاد لغات متعددة ومنفصلة بعضها عن بعض. إنه يقول: «تعتبر بعض اللغات بديلة للغة واحدة وجدت سابقاً. وتعتبر الفرنسية والإيطالية مثلاً كبديلين للاتينية، واللغة العربية السورية، والعربية المصرية، والعربية المغربية ــ وهي لغات تختلف اليوم فيما بينها اختلافاً كبيراً عند الكلام ــ تعتبر هي الأخرى بديلة للغة الفاتحين العرب»[1].

• **الفرضية الثانية :**

تقول القاعدة المنطقية : إن نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج ما لم تختلف الظروف عليها . وهذا يعني ، بالنسبة للحالة التي بين أيدينا ، أنه لكي تتماثل الخطوط العامة للتطور في حضارة من الحضارات مع الخطوط العامة للتطور في حضارة أخرى يجب أن يتوفر شرطان على الأقل :

أولاً : يجب أن تتماثل الخطوط العامة التي انبنت عليها كل واحدة من الحضارتين .

ثانياً : يجب أن تمر الحضارتان بظروف متقاربة ، إن لم نقل بالظروف نفسها .

ومما تقدم يتبين لنا أنه ليس صحيحاً عقد وجه شبه بين الحضارتين ، وذلك لسببين : لاختلاف البنى المكونة لكل من الحضارتين أولاً ، ولاختلاف ظروف التطور التي تعاقبت عليهما ثانياً .

ولقد رأى كثير من العلماء أن بين التطور الحضاري والتطور اللغوي علاقة وثيقة تربطهما . يقول (Bertil Malmberg) : « تتطور اللغة والحضارة بشكل متساوق . ولذا فإن التطورات الثقافية والاجتماعية تحتاج إلى تأقلم اللغة مع الحاجات الجديدة المبتدعة »[٢] .

وفي الواقع ، لا يوجد تطور لغوي واحد بل توجد عدة تطورات تتعلق بعدة ميادين ومستويات لغوية . ودراسة التطور اللغوي تفترض تحديد ميدان التطور والمستوى الذي حدث فيه . وإذا كان يطلب من دارس التطور معرفة أسبابه فمن البدهي أيضاً أن يطلب منه معرفة التطور نفسه ومعرفة ميادينه . وقد أشار (Malmberg) إلى الأسباب ، وبقي علينا أن نعرف شيئاً عن التطور وميادينه . وسنرى فيما سيأتي أن (A. Meillet) لم يتحر الصواب فيما قال .

٢ ــ التطور حدث منظم

إن التطور حدث منظم وله قوانينه التي تنتجه . وهو دائب ، دائم ، هام وضروري ، فلولاه لانقطعت الحياة وتوقف جريانها .

ولقد تواضع علماء اللسانيات على تعريف اللغة بأنها نظام . كما تواضعوا على تعريف هذا النظام بأنه جملة من القواعد (القوانين) المحددة العدد في كل لغة ، والقادرة على إنتاج عدد من الجمل غير محدودة[٣] . وهذا يعني أن الكلام حدث منظم وله قوانينه التي تنتجه .

فإذا كان التطور حدث منظم وله قوانينه التي تنتجه فإن اللغة كحدث إنساني إنما هي تطور

مستمر، بديل أنها نظام، وأن هذا النظام يتكون من جملة من القوانين المحدودة العدد والتي تنتج جملاً، جديدة، وغير محدودة العدد. وإذا كان ذلك كذلك فإن التطور، هنا، هو الحدث اللساني نفسه على اعتبار أنه نظام يقوم على قوانين دائمة الإنتاج.

ولكن يجب أن نلاحظ ــ وهنا مكمن خلافنا مع (Meillet) ــ أن التطور إذا كان حدثاً لسانياً فهو خاص وفريد. وهذا يعني أن لكل لغة تطورها الخاص. وهو لا يتم إلّا وفق قوانين معينة وأسباب معينة تتعلق بالظروف الحضارية للناطقين بهذه اللغة أو تلك. وإن اختلاف تطور الحضارات يؤدي إلى اختلاف تطور اللغات. وبما أن اللغات متعددة فإن صور التطور متعددة هي الأخرى بتعدد اللغات.

ورداً على (Meillet) نقول إنه قد تلتقي أسباب التطور وقد لا تلتقي. قد تلتقي إذا كانت عدة لغات تعيش في ظل حضارة واحدة. وقد لا تلتقي إذا كانت كل واحدة تعيش في ظل حضارة مختلفة عن الأخرى. وهذا يفسر، بالنسبة لنا اختلاف تطور العربية عن تطور اللاتينية.

ولكن السؤال الذي بقي علينا أن نجيب عنه هو كيف يمكن تفسير تباعد اللغات الأوربية عن بعضها من جهة أولى، وتقارب اللهجات العربية من بعضها من جهة أخرى؟ وللإجابة عن هذا السؤال نحتاج إلى شرح مفهوم آخر غير مفهوم التطور، ألا وهو مفهوم القطيعة. ولعل المقارنة بين هذين المفهومين تنتهي بنا إلى إجابة دقيقة.

٣ ــ اللغة بين القطيعة والتطور

لقد قلنا في الفقرة السابقة إن التطور هو الحدث اللساني نفسه. ويمكن أن نضيف أيضاً بأنه لا توجد لغة واحدة في العالم محجوبة عن حركة التطور. وإن اللغة التي لا تتطور لتلبي حاجيات الإنسان المتجددة تحسب في تعداد الأموات. ولكن حين نتكلم عن التطور يجب أن لا نخلط بينه وبين مفهوم آخر نستطيع أن نسميه القطيعة.

آ ــ القطيعة:

إذا أردنا أن نعرّف هذا المفهوم فيمكن أن نقول: إن القطيعة مسافة لسانية تفصل بين لغة محدثة وأصلها التاريخي المنسلخة عنه. وهي تتجسد في شكل انقسام حاد وكلي بين اللغة الأم واللغات التي تولدت عنها.

ولقد اتجه علم النحو المقارن منذ القرن التاسع عشر إلى دراسة الأسر اللغوية وشملت دراساته كل الظواهر المتعلقة باللغة: الأصوات، وتركيب الكلمة، نحو الجملة وتركيبها، والقواميس. وقد رأى العلماء من خلال دراساتهم أن بعض اللغات تتقارب من بعض، وأن بعضها يتمايز. ووصلوا إلى هذه النتيجة لأنهم لاحظوا وجود روابط تاريخية بين اللغات المتقاربة. وصعوداً مع الزمن في أعماق الماضي، تبين لهم أن اللغات المتقاربة تعود إلى لغة (أم). ولقد قادتهم هذه الملاحظة إلى إقامة تصنيف للغات بينوا فيه انتماء كل لغة إلى أسرة معينة.

نستطيع على ضوء هذه الدراسات، أن نقف على ثلاثة أمور في معنى القطيعة:

١ ــ تعني القطيعة المسافة التي تفصل لغة ما عن أصلها.

٢ ــ إن اللغة العربية والعبرية والآكادية والآرامية والحبشية تعد من أسر اللغات السامية. ونتيجة مقارنة هذه الفروع فيما بينها، ومقارنتها مع اللغة الأم، يتبين أن القطيعة كمسافة لسانية فاصلة تكاد تكون شبه تامة. ويبدو أن مسافة البعد اللساني مضافاً إليها مسافة البعد الزماني، لم تترك بين هذه اللغات أي عامل مشترك.

٣ ــ ونستطيع أخيراً أن نمثل القطيعة بانفجار أصاب اللغة الأم. فإذا عدنا إلى هذه اللغات فسنرى أن ميلادها ما هو إلّا نتيجة من نتائج هذا الانفجار. ولذا فقد:

- اختلفت هذه اللغات في تكوينها عن اللغة الأم.
- واختلفت فيما بينها بنيوياً اختلافاً كبيراً.
- وأن بعضها ما زال حياً مستمراً، وبعضها الآخر أصبح أثراً للغة منقرضة.

ب ــ التطور اللغوي:

لقد قام علم اللغة التاريخي وعلم اللغة الوصفي بدراسة اللغات. فكان مجال الأول واختصاصه البحث في تطور لغة من اللغات عبر الزمن، وتسمى هذه الدراسة العامودية (التاريخية) (Diachronique)، وكان مجال الثاني واختصاصه دراسة لغة واحدة أيضاً، ولكن ضمن سطح زمني معين ومحدد، وتسمى هذه بالدراسة الأفقية (الآنية) (Synchronique). وموضوع الدرس ومادته في الفرعين لا يختلف في كثير عن موضوع الدرس ومادته في النحو المقارن. غير أن الفوارق تظهر في المنهجية وفيما اختص به كل علم من خصائص يتناول بها المادة المدروسة.

نستطيع، هنا، أيضاً، أن نوجز على ضوء هذه الدراسات أموراً ثلاثة:

١ ــ إن التطور، بالمعنى الذي نقصده، هو عكس القطيعة، إنه يحدث على مستوى السطح

اللغوي، ولا يكون بإحلال لغة مكان لغة. ومع هذا المفهوم يصير موضوع الدرس هو اللغة نفسها. وإننا حين ندرس العربية مثلاً ندرس اللغة باللغة وليس بأداة غيرها أو بلغة ثانية بديلة عنها. ولذا تبدو العربية في درسنا لها، من منطق التطور، أصلاً لذاتها، وأُمّاً لنفسها، تتحكم فينا قواعدها فنستخدمها لما جعلت له من توليد جمل غير نهائية تشهد على استمرار التراث القاعدي فيها.

٢ ــ إن التطور اللغوي يشهد على تطور سابق عليه ومؤثر فيه. وهو لا يمكن أن يحدث في اللغة ما لم يحدث في التصوّر أولاً، أي في مجموع العقائد والمفاهيم التي تربط الإنسان بالمجتمع وبالكون من حوله. وفي هذا يقول ابن فارس: «فلما جاء الله تعالى جل ثناؤه بالإسلام حالت أحوال، ونسخت ديانات، وأبطلت أمور، ونقلت من اللغة ألفاظ عن مواضع أخر، بزيادات زيدت، وشرائع شرعت، وشرائط شرطت، فعفى الآخر الأول»(٤).

٣ ــ إن استمرار اللغة رهن بتطورها، وإن التطور لا يكون إلّا في حضارة تؤدي إليه. فإذا زالت الحضارة انقطعت اللغة عن تطورها وتوقفت عن استمرارها. ويأخذ التطور، في ظل الحضارة التي نما فيها، عدة أشكال، ويظهر في عدة مواضع.

٤ ــ اللهجات ومظاهر التطور اللغوي

لكي تعتبر اللهجات حالة من حالات التطور يجب أن تكون لألفاظها البنى نفسها التي تقوم عليها ألفاظ اللغة، كما يجب أن تكون لجملها التراكيب نفسها التي تتشكل بها جمل اللغة. وبهذا ترتبط اللهجات مع اللغة برباط يجمع بين الخاص والعام، ويجعلها مظهراً من مظاهر التطور.

• **الأصوات:**

تمثل اللهجات على هذا الصعيد تطوراً صوتياً للغة واحدة موزعة على مناطق جغرافية متعددة. وهي تتعلق بنطق الألفاظ، مما يجعل لكل متكلم جغرافي طريقة ينفرد بها عن سواه. ولقد لاحظ ابن جني هذا الأمر من قبل فتكلم عن: «عنعنة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجع قيس، وعجرفية ضبة، وتلتلة بهراء»(٥).

ويعني انفراد اللهجة بنطق معين أن كل لغة ثبتت بنى ألفاظها، واستقرت تراكيب جملها ــ كما العربية ــ تملك القدرة أن تكون منطوقة بعدة طرق تتمثلها اللهجات. وقد تختلف هذه، زيادة ونقصاً، من عصر إلى عصر، غير أنه لا بد من وجودها في كل العصور، ومع كل

اللغات الواسعة الانتشار. ويلاحظ هذا على اللغة الإنكليزية حيث يختلف نطقها بين إنكلترا وأمريكا، كما يلاحظ هذا على الفرنسية حيث توجد فوارق في النطق بين الفرنسيين والكنديين والبلجيكيين. وقد أكد الدارسون أن النطق يختلف ضمن الدولة الواحدة أيضاً، وبين أبناء المدينة الواحدة، أي بين حي وحي، كما أكدوا أيضاً على اختلافها عند أبناء الحي الواحد وذلك لارتباط النطق بمستويات لغوية هي حصيلة مستويات ثقافية متنوعة. ومن المعروف أيضاً أن النطق يختلف عند الشخص الواحد وذلك حسب تدرج عمره من الطفولة إلى الشباب ثم إلى الشيخوخة. وقد ذهب بعض العلماء إلى القول إن الإنسان لا يلفظ كلمة واحدة مرتين بالطريقة نفسها، وأكدوا مخبرياً أن طريقة النطق الطبيعية في تغير دائم(٦).

يمكننا أن نقول أخيراً إن مجموع هذه الخلافات في النطق لا تجعل من اللهجات لغات مستقلة بذاتها ومنفصلة عن بعضها كما أراد أن يوهم بذلك (A. Meillet).

• **المفردات:**

لقد عرّف العلماء اللغة بأنها رموز صوتية، واعتبروا الكلمة أصغر وحدة صوتية فيها وذات معنى.

إن لهذا التعريف أهميته، إذ ما كل منطوق لغة، وما كل مفهوم كلام، أي أن الأصوات لا تكفي وحدها لتشكيل الكلمة وإعطائها دلالاتها، ولا الدلالة وحدها تكفي لتقوم بهذا الدور. إن الذي يعطي للكلمة دلالتها هو إجماع المتكلمين واتفاقهم على إعطائها معنى معيناً، هذا المعنى يشار إليه بصيغة صوتية معينة ذات قوانين محددة تسمح للكلمة أن تدخل في جمل اللغة وفق قواعد خاصة(٧).

واللغة تواضع المجتمع واصطلاحه. وإذا كان المجتمع عبر تطوره يدفع، في عصر من العصور، ببعض المفردات للظهور، فإنه يغيب أخرى أيضاً. ولذا، فقد يكون لكلمة ما في زمن ما معنى معيناً، ثم يأتي زمن آخر يتطور فيه المجتمع، فنرى الكلمة نفسها تأخذ معنى جديداً. وقد أشار السيوطي إلى هذه الظاهرة فقال: «فكان مما جاء في الإسلام ذكر المؤمن، والمسلم، والكافر، والمنافق، وإن العرب إنما عرفت المؤمن من الأمن والإيمان، وهو التصديق، ثم زادت الشريعة شرائط وأوصافاً بها سمي المؤمن مؤمناً. وكذلك الإسلام والمسلم [...]، وكذلك كانت لا تعرف، من الكفر إلا الغطاء، والستر..»(٨).

ثم إن اللغة لا تقف عند هذا الحد إنها تولد المفردات والألفاظ أيضاً، اشتقاقاً ونحتاً وتركيباً، تلبية لحاجات التطور الاجتماعي، وقد تستعير بعض الألفاظ الأجنبية، وخاصة المصطلحات. وهذا ما حدث لبعض اللغات الأوربية والشرقية حين استعارت من العربية كثيراً من مصطلحات الطب والزراعة والهندسة وغيرها، وهذا ما يحدث للعربية اليوم في أخذها عن اللغات الأخرى كثيراً من مصطلحاتها. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على حيوية اللغة وقدرتها على مواكبة الحياة والسير معها في تطورها.

غير أن ما يشد الانتباه إليه اليوم هو أن الفصحى ــ على مستوى المفردات ــ قد أخذت تغزو اللهجات، فتُـقِـر ما كان منها في أصله فصيح، وتفصح ما هو قابل للتفصيح، وتغيب ألفاظاً أخرى. وهي، كما أشرنا، ظاهرة فريدة في تاريخ تطور اللغات، ولكنها موجودة يشهد عليها كلام العرب في كل أقطارهم، منذ الخمسينيات من هذا القرن وإلى أيامنا هذه.

• الاقتصاد في الكلام والنطق:

يظهر عند المتكلمين ميل إلى الاقتصاد في الكلام والنطق، بمعنى أن المتكلم ينزع إلى الاختصار. ويبرز هذا الميل تحت أشكال مختلفة. إلّا أن هذه الظاهرة على أهميتها لا يمكن اعتبارها تحولاً جذرياً في البنى الأساسية التي تقوم عليها اللغة. إنها ظاهرة تلون السطح اللغوي، باعتماد بنية اللغة وتراكيبها، بألوان من الاستعمال تحتاجه مقتضيات التعبير. ويمكننا أن نحصر بعض مجالات هذه الظاهرة فيما يلي:

ــ الإسقاط: ويكون في نطق حرفين من الكلمة المؤلفة من ثلاثة أحرف، أو في نطق ثلاثة أحرف من الكلمة المؤلفة من أربعة أحرف. وقد انتشرت هذه الظاهرة في اللغات الأوربية اليوم بشكل خاص، وفي العربية بشكل أقل.

ــ التسكين: ويكون بالوقوف بالسكون على حرف من حروف الكلمة، وخاصة الحرف الأخير. وقد لا يكون السكون وقفاً فعلياً بقدر ما يكون خفضاً للصوت فلا يسمع الحرف الأخير في هذه الحالة.

ــ الإدغام: ويكون في إدخال حرف بحرف. وقد يأتي من طبيعة اللغة نفسها، وهو من الظواهر الموجودة بكثرة في اللغة العربية.

ــ الإبدال: ويكون في إبدال حرف بحرف تسهيلاً للنطق، إضافة إلى غايات أخرى تدخل في دلالة الكلمة.

ـــ الدمج والتركيب: ويكون في دمج كلمة بأخرى. وقد ظهر هذا الاتجاه مؤخراً في عدد كبير من اللغات تلبية لحاجات تعبيرية كاستخراج المصطلحات المركبة، خاصة عندما يشترك علمان أو أكثر في معالجة قضية واحدة.

ولقد فسر اللسانيون هذه الظواهر بميل الإنسان، طبيعياً، إلى بذل أقل جهد ممكن. يقول أندريه مارتينه: «يخضع السلوك الإنساني إلى قانون الجهد الأقل والذي بموجبه لا يجهد الإنسان إلّا ضمن النطاق الذي يستطيع أن يبلغ فيه الأهداف التي حددها لنفسه»[٩].

إن هذه الظواهر موجودة في كل اللغات الحية، وإن وجودها في العربية بشكل متفاوت بين لهجة وأخرى، لا يعني أن هذه اللهجات قد انقطعت عن اللغة الأم، بل على العكس من ذلك، إن وجودها يعني أنها ما زالت تعيش، كما كانت في الماضي، ضمن النظام اللغوي للعربية وتخضع لنظامها.

٥ ـــ اللغـة بيـن المقـدرة والأداء

ما من متكلم يقول ما يقول إلّا وهو يعتمد على مخزون لغوي، أي على مجموعة من الطرق (القواعد) في تركيب الجملة تجعل من قوله خلقاً جديداً يلبي حاجته في التعبير وبغيته في الإيصال والإفهام. وقد عالجت اللسانيات هذا الأمر وأرجعته إلى أصلين بهما تنهض اللغة لتشهد على نفسها في كلام كل متكلم:

١ ـــ المقدرة (La Compétence)

تتألف اللغة من مجموعة من النظم يتحدد بموجبها الشكل الصوتي والتركيبي لهذه اللغة. والطفل حين يتلقى لغة أبويه، أو لغة المحيط الذي يعيش فيه يقوم بعملية تخزين لكل هذه النظم عن طريق استعداداته الفطرية، وذلك لأنه كائن خلق ليتكلم ويسر لهذا بما له من هذه الاستعدادات.

وإذا كانت اللغة تتألف من «مجموعة من القواعد المحدودة العدد»[١٠] فإن الطفل لا يتعلم هذه القواعد تعلماً، ولكنه يكتسبها اكتساباً تنطبق فيه قوانين الفطرة على قوانين اللغة. وهذا الاكتساب الفطري هو ما يسمى بالتمكن، وفيه تكون البنية التحتية للغة قدرة كامنة عند المتكلم. ويتساوى في هذا المستوى كل الناطقين بلغة واحدة.

٢ ـــ الأداء (La Performance)

الأداء هو الإنجاز الفعلي للغة وهو وجهها الخلاق أيضاً . ويظهر مثلاً في البينة الفوقية ، أي في مجموع الجمل التي تم إنجازها عبر الكلام . فإذا كان التمكن يعني قدرة الإنسان على احتواء القواعد المحدودة العدد ، فإن الأداء يعني قدرة هذا الإنسان على استخدام هذه القواعد في « إنشاء جمل غير متناهية ولا يحدها عدد »[١١] . ونرى أن العلاقة بين التمكن والأداء إنما هي علاقة نظام يكون في الحالة الأولى مضمراً ، ويعمل في الحالة الثانية على توليد الجمل ، ولذا فإن تشومسكي يقول : « إن الأداء يعكس التمكن »[١٢] . غير أن الناس لا يتساوون في الأداء كما هم متساوون في التمكن . وإذا أردنا أن نعالج قضية الفصحى والعامية بموجب مبدأ التمكن والأداء ، فسنجد أنهما يتمثلان في أدائين لتمكن واحد . ودليل هذا هو أن السامع العربي يستطيع عبر تمكنه الفطري أن يفهم ما يتلقاه من جمل وإن كانت من حيث الأداء تنتمي إلى الفصحى ، أي إلى الأداء الذي لا يقوم بإنجازه فعلاً في حياته اليومية . وما كان ذلك ليتم لولا أن الفصحى والعامية كأدائين يرتكزان على تمكن واحد . وهذا ما يفسر حصول التواصل (الذي هو هدف كل رسالة لسانية) بين المتكلمين العرب على اختلاف مستوياتهم في الأداء .

ونستخلص من هذا :

١ ـــ أن الخلاف بين العربية الفصحى والعامية إنما هو خلاف في الأداء يفسره اختلاف المستويات الثقافية لكل متكلم . وهذا أمر موجود في كل اللغات الطبيعية .

٢ ـــ وأن هذا الخلاف لا يعني وجود ثنائية لغوية ، لأن الثنائية تعني وجود لغتين متمايزتين كالألمانية والفرنسية مثلاً ، وهذا لا ينطبق على الفصحى والعامية .

يمكننا أن نقول أخيراً : إن التطور الذي تمر به اللغة العربية اليوم هو تطور فريد من نوعه بالنسبة لتاريخ تطور اللغات . فاللغات تتطور ضمن احتمالية قد تقودها للقطيعة مع اللغة الأم ، على حين أن العربية تعيش تطوراً عكسياً يعود بها من آنيتها في شكل لغة عامية إلى ما كانت عليه في شكل لغة فصحى . والسبب الوحيد الذي يمكن أن نفسر به هذه الظاهرة الفريدة فعلاً ، هو ارتباط المتكلمين العرب بأصول حضارية (الإسلام) ، محورها الرئيسي لغة يعكسها القرآن والحديث في الحياة الاجتماعية ، فيغتني بهذا تمكن المتكلم ومخزونه ، ويتجه أداؤه نحو الفصحى .

* * *

مـراجـع البحـث

١ ــ Linguistique historique et Linguistique générale. P 161.

٢ ــ Le Langage Signe de l'humain. P 155.

٣ ــ انظر كتاب تشومسكي .Structures Syntaxiques

٤ ــ الصاحبي . ص /٧٨/. تحقيق السيد أحمد صقر .

٥ ــ الخصائص . ج /٢/ ص /١١/.

٦ ــ Macel Cohen: Matérieux Pour Une Sociologie du Langage. Tom 1. P 80.

٧ ــ Joseph Vendryes: Le Langage. P 176.

٨ ــ المزهر في علوم اللغة . ج /١/ ص /٢٩٥/.

٩ ــ André Martinet: Éléments de Linguistique générale. P 176.

١٠ ــ ١١ N. Chomsky: Linguistique Catésienne. P 125.

١٢ ــ Aspects de La Théorie Syntaxique. P 13.

القســـــم الثــانــي

منهـــج التفكيـــر وتطـــور اللغـــة

أولاً ــ اللسانيات ومنهج التفكير عند العرب
ثانياً ــ أربع مراحل في تطور لغات العرب
ثالثاً ــ اللهجات وحركات الإعراب

أولاً : اللسانيات ومنهج التفكير عند العرب

يبقى سؤال (Russell) مثيراً للغاية، وباعثاً على الحيرة العلمية. إنه يقول: «كيف تسنى للبشرية التي تتصل بالعالم اتصالاً عابراً محدوداً، ومن نوع خاص، أن تكون قادرة، مع ذلك، على حيازة الكثير من المعارف»[١].

إن الأمر يتعلق بالمعرفة والعلم والمنهج. ورحم الله الإمام الغزالي إذ يقول: «لو لم يكن في مجاري هذه الكلمات إلّا ما يشكل في اعتقادك الموروث لتنتدب للطلب فناهيك به نفعاً، إذ الشكوك هي الموصلة إلى الحق. فمن لم يشك لم ينظر، ومن لم ينظر لم يبصر، ومن لم يبصر بقي في العمى والضلال»[٢].

١ ـ التفكير اللساني وقضية المعرفة

• عندما أراد الأئمة الأوائل أن ينظروا للغة، أدركوا أن مفهوم اللسان يرتكز على مفهوم البيان

كما هو في القرآن ــ أسّ التفكير الحضاري عندهم ــ فانكشف البحث اللساني لهم. وصار تداخلاً بين بعد روحي وآخر مادي باشتراك العقل.

يقول سهل بن هرون:

«العقل رائد الروح، والعلم رائد العقل، والبيان ترجمان العلم»(٣).

تخفف هذه المقولة من حدة الحيرة في سؤال (Russell) وتمنح الباحث الحضاري ــ سهل بن هرون ــ أسساً خلّاقة للتفكير، إذ بها تأخذ نظرية المعرفة، عند العرب، كل أبعادها: الروحية والعقلية، والعلمية. ويبرز البيان فيها أداة تترجم العلم. وكأن محصول القول هنا تنزيل من التنزيل، أو وحي من منطق الآية: ﴿ اقرأ ﴾، أي تكلم بما علمت.

تضع هذه المقولة بين أيدينا أهم مفاتيح المعرفة. إنها توقفنا على دور اللغة في استيعاب الفكر، ونقله وتجعله استمراراً للعقل الإنساني ونتاجه عبر اتصاله بالوجود اتصالاً لا انقطاع فيه.

لكن السؤال لا يزال قائماً، نعني بماذا صار الإنسان قادراً على المعرفة؟

• يقول الجاحظ:

«ووجدنا كون العالم، بما فيه حكمة. ووجدنا الحكمة على ضربين: شيء جُعل حكمة وهو لا يعقل الحكمة ولا عاقبة الحكمة. وشيء جُعل حكمة وهو يعقل الحكمة وعاقبة الحكمة. فاستوى بذلك الشيء العاقل وغير العاقل من جهة الدلالة على أنه حكمة. واختلفا من جهة أن أحدهما دليل لا يَسْتَدِلُّ والآخر دليل يَسْتَدِلُّ. فشارك كل حيوان سوى الإنسان جميع الجماد في الدلالة وفي عدم الاستدلال، واجتمع للإنسان أن كان دليلاً مُسْتَدِلاً. ثم جعل للمُسْتَدِلّ سبب يدل به على وجوه استدلاله ووجوه ما نتج له الاستدلال، وسموا ذلك بياناً»(٤).

ولو استعملنا ثلاثية هيجل الجدلية منهجاً نحلل به مقولة الجاحظ هذه، لوقفنا على أهم الخصائص المعرفية للمنظور العربي والإسلامي:

آ ــ الاستواء في الحكمة:

١ ــ القضية (Thése):

«شيء جعل حكمة وهو لا يعقل الحكمة ولا عاقبة الحكمة».

٢ ــ ٢ ــ النقيض (antithése):

«شيء جعل حكمة وهو يعقل الحكمة وعاقبة الحكمة».

٣ ـــ التأليف (Synthése) :

«فاستوى الشيء العاقل وغير العاقل من جهة الدلالة أنه حكمة».

ب ـــ عدم الاستدلال :

١ ـــ القضية :

«دليل لا يستدل».

٢ ـــ النقيض :

«دليل يستدل».

٣ ـــ التأليف :

«شارك كل حيوان سوى الإنسان جميع الجماد في الدلالة وفي عدم الاستدلال».

جـ ـــ النتيجة :

بعد القيام بهذا التوزيع الجدلي، يمكننا أن نقف على نتيجة نهائية بها صار الإنسان مستدلاً، أي قادراً على المعرفة :

«ثم جعل للمستدل سبب يدل به على وجوه استدلاله ووجوه ما نتج له الاستدلال وسموا ذلك بياناً».

• وينتهي سؤال (Russell) عند ابن حزم إلى أنه :

«لا سبيل إلى معرفة حقائق الأشياء إلّا بتوسط اللغة»(٥).

وبهذا المعيار يحدد ابن حزم الأداة التي تقوم عليها أصولية العلم (Epistémologie de La Science)، وذلك بتوسط اللغة بين المتكلم والأشياء.

يبدو مما تقدم أن البحث اللساني في الحضارة العربية، تبيّنٌ معرفي لموقع اللغة من المعرفة ذاتها. ولعله من المفيد أن ننهي هذه الفقرة باستنتاج خاص. فلقد ظهر لنا أن أصولية اللسان وأصولية الفكر وحدتان متداخلتان ومتميزتان في الوقت نفسه :

آ ـــ أما التداخل، فلأن الخطاب :

١ ـــ لا يتم إلّا بين ذهنيات متطورة يستقل الإنسان بها عمن سواه.

٢ ــ ولأن تطور الذهن لا يكون إلّا بتوسط اللغة. وذلك لأننا باللغة نتحدث عن الفكر، وباللغة نتحدث عن الأشياء، وباللغة نتحدث عن اللغة.

ب ــ وأما عن التمايز فهو أيضاً ينقسم إلى قسمين: تمايز لساني، وتمايز فكري.

١ ــ التمايز اللساني: يتميز اللسان بكونه أداة. وهو كأداة:

ــ «دليل على ما يتضمنه»(٦).

ــ مستقل بنظامه.

ــ مُجْبِرٌ بالتزام قوانينه. وقد أشار الجرجاني إلى قسرية اللسان بقوله:

«نظم الحروف هو تواليها في النطق فقط، وليس بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسماً من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه. فلو أن واضع اللغة كان قد قال (ربض) مكان (ضرب) لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد»(٧).

ــ لا علاقة للعقل به. والغزالي يؤكد هذا فيقول:

«لا مجال للعقل في اللغات»(٨).

ويشرح الرازي الأمر فيقول:

«وذلك لأن العقل لا طريق له إلى معرفة اللغات البتة، بل ذلك لا يحصل إلّا بالتعليم، فإن حصل التعليم حصل العلم به، وإلّا فلا»(٩).

٢ ــ التمايز الفكري: يتميز الفكر بكونه مضمون. وهو كمضمون:

ــ دليل على غيره.

ــ محتاج إلى غيره في ظهوره وغير مستقل بنفسه.

ــ غير مُجْبِرٍ بنظامه.

ــ متمكن في تحصيل المعارف.

٢ ــ الحدث اللساني

الأصل في الإنسان أنه متكلم، والأصل في الكلام أنه متعدد، والأصل في التعدد أن المجتمعات البشرية عبر تاريخها الطويل قد استخدمت ــ كل مجتمع بما اصطلح عليه ــ إشارات وعلامات سمعية تؤدى بها الغرض لتعريف ما في الضمير وكشف السرائر. يقول أبو حامد الغزالي:

«ولا متكلم إلّا وهو محتاج إلى نصب علامة لتعريف ما في ضميره»(١٠).

ولقد اتفق العلماء على أن الأحداث ــ كبيرها وصغيرها ــ في هذا الكون تسير وفق قانون

أو جملة من القوانين لا تتعداها . واللسان حدث باعتبار قول الغزالي ، لأن المتكلم محتاج إلى نصب علامة لتعريف ما في ضميره . فهل كشفت اللسانيات العربية عن هذا الحدث ؟

آ ــ تعريف الحدث اللساني :

الحدث اللساني في منظومة التفكير العربي حدث أصولي . وتعتبر دراسته ، كظاهرة ، بمثابة الأمر الذي يدور على نفسه ، أو بمثابة الشيء الذي يصدر عن ذاته . يقول أبو حيان التوحيدي : « فأما الكلام على الكلام فإنه يدور على نفسه »(١١) .

وإذا كان نفي البرهان عند ابن رشد يقتضي القول بالبرهان ، فعنده أيضاً : « نافي الكلام يلزمه الإقرار بالكلام »(١٢) .

ولما كانت اللغة انعكاساً لنفسها ، فقد حدد ابن فارس تعريف علم الأصول اللساني بأنه : « القول على موضوع اللغة »(١٣) .

٣ ــ أصولية التفكير القانوني

إن العمل العلمي مشروع حضاري ولا يمكن لهذا المشروع أن يتم إلّا إذا كانت المكونات الحضارية هي صانعة المكونات العقلية المستخدمة فيه . وإذا كان الوقوف على القانون نتاج تجريبي ، فإن الوقوف على مُتَصَوِّرِ القانون ــ جوهر التفكير القانوني ــ إنتاج حضاري . ولا أعتقد أن القانون يقع في إدراك الباحث بكل نظمه وقواعده ما لم يكن لمتصور القانون وجود حضاري في ذهنه أولاً . وإن شمولية الحضارة تجعل من متصور القانون شمولياً يغطي ميادين العلم كلها ، ويسمح بالتالي ، لكل علم على حدة ، أن تكون له قوانين تحيط به أو تنتجه . ويمكننا أن نجمل هذه القضية في ست نقاط آثارها الفارابي عن القانون ومتصوره :

١ ــ « القوانين في كل صناعة أقاويل كلية ، أي جامعة ينحصر في كل واحد منها أشياء كثيرة » .

٢ ــ « وتكون معدة إما ليحاط بها ما هو من تلك الصناعة لئلا يدخل فيها ما ليس منها أو يشذ عنها ما هو منها » .

٣ ــ « وإما ليمتحن بها ما لا يؤمن أن يكون قد غلط فيه غالط « وهذا ما سماه (Popper) (Les Degrés de Falsfiabilité مراتب قابلية الوقوع في التزوير بأو الخطأ »(١٤) .

٤ ــ « الأشياء المفردة الكثيرة إنما تصير صنائع أو في صنائع بأن تحصر في قوانين تحصل في نفس

الإنسان على ترتيب معلوم. وذلك مثل: الكتابة والطب والفلاحة والعمارة وغيرها من الصنائع عملية كانت أو نظرية».

٥ ــ «كل قول كان قانوناً في صناعة ما فإنه معد بما هو قانون لأحد ما ذكرنا أو لجميعه».

٦ ــ «وينتهي إلى تعريف القوانين بأنها:
«أشياء قليلة العدد تحصر أشياء كثيرة»[١٥].

ولقد قادهم هذا النوع من التفكير في أصولية القانون إلى نوع من التفكير التماثلي بين التشكيل اللغوي والتشكيل الرياضي.

٤ ــ التشكيـل اللغـوي والتشكيـل الريـاضـي

إن اللسانيات في مقولة التراث العربي تعتمد على أصولية التفكير في بناء مناهجها. ويظهر لنا أن العرب ــ توافقاً مع رؤيتهم الحضارية ــ قد جعلوا:

أولاً ــ التفكير ينصب على نفسه ليختص بطريقة يتم فيها اكتماله بضبط مجالاته عن طريق اللغة. وإذا كان محورا هذه الطرقة هما الاتباع والابتداع، فإن أول ما يظهر من مقولات التراث هو تسخير العقل لمعرفة الأصول.

يقول أبو إسحاق إبراهيم الشيرازي: «طريق معرفة الأصول العقل». فإن عرفت فقد وجب اتباعها. ولذا كان يرى أنه «فرض على كل أحد أن يعلم هذه الأصول». ولا يجوز عنده بعد ذلك اتباع العقلاء للعقلاء. «العقلاء كلهم يشتركون في العقل فلا يجوز لبعضهم تقليد بعض»[١٦].

ويبدو لنا، في مجال آخر، أن الفكر الغربي قد ناقش مثل هذه القضية. فإذا كان ديكارت يقول: «أنا أفكر، إذن، أنا موجود»، فإن (لاكان) يرد هذه المقولة بمقولته الشهيرة: «إنني أفكر حيث لا أوجد، وأوجد حيث لا أفكر».

ثانياً ــ وإذا كان العرب يندفعون إلى اتباع الأصول في بناء التفكير الإبداعي، فإنهم يندفعون باللسانيات أيضاً إلى الأصول في ابتداع المنهج. وقد ظهرت اللسانيات، بالفعل، متخيرة لمنهجها مبتدعة فيه.

رأى بعض المفكرين العرب أن المنهج الرياضي يحتكم إلى الأصول، فاعتمدوه معتبرين أن اللغة، بموجب قوانينها، منفتحة ودائمة التوليد. ولقد وجدت هذه النزعة في العصر الحديث بفضل تطور الفكر الرياضي. ونراها في اللسانيات بصورة خاصة عند (هاريس Harris) أستاذ

تشومسكي، والذي وصل هو الآخر إلى ضرورة استعمال المنهج الرياضي كضابط علمي بسبب انفتاح اللغة. إنه يقول:

«إن اللغات الطبيعية لغات منفتحة: يمكن دائماً تشكيل الجمل الجديدة والخطابات الجديدة»[١٧].

الرازي واحد من أولئك الذين اعتمدوا هذا المنهج. فبعد أن عرض نظريته فيما سماه بالتقليب، نراه يسند قدرة التضاعف في الكلام إلى قاعدة التضاعف في العدد، وذلك بموجب قانون التصاعد، أي من الأقل إلى الأكثر، ومن التركيب البسيط إلى التركيب المعقد. ولقد رأى أن:

«أول مراتب هذا التركيب أن تكون الكلمة مركبة من حرفين. ومثل هذه الكلمة لا تقبل إلّا نوعين من التقليب كقولنا «من» وقلبه «نم» وبعد هذه المرتبة أن تكون الكلمة من ثلاثة أحرف».

ويظل ينتقل من مرتبة إلى أخرى، إلى أن يقول:

«والضابط في الباب أنك إذا عرفت التقاليب الممكنة في العدد الأقل ثم أردت أن تعرف التقاليب الممكنة في العدد الذي فوق، فاضرب الفوقاني في العدد الحاصل من التقاليب الممكنة في العدد الفوقاني»[١٨].

ويعمد الرماني إلى بدهيات التشكيل الرياضي، وهي أصول في هذا العلم، ليؤكد أن «إظهار المعنى الكثير» إنما يكون «باللفظ اليسير»، فيقول:

«الإيجاز والإكثار إنما هما في المعنى الواحد، وذلك ظاهر في جملة العدد وتفصيله، كقول القائل: لي عنده خمسة وثلاثة واثنان، في موضع عشرة»[١٩].

وينتهي القاضي عبد الجبار إلى إحداث تماثل بين المنهج الرياضي واللغوي فيقول:

«فكل هذه العلوم لا تخرج عما ذكرناه وإن كانت العبارات تختلف فيه، لأن ضرب العدد في العدد ليس إلّا من باب الجمع، لكن المراد بالضرب جمع الخمسة خمس مرات. والمراد بالجمع جمع خمسة إلى خمسة. فاللقب مختلف والمعنى متفق».

«والعلم بالكلام وتركيبه يجري على هذا النحو لأن المتكلم يجب أن يكون عالماً بأفراد الكلام وكيفية ضمه، ويعرف ما إذا ضم بعضه إلى بعض يكون ضرباً من الكلام، ومفارقته لغيره. كذلك القول في تفريق بعض عن بعض»[٢٠].

وتجد مثل هذا التحليل عند (John Lyons) حين أراد أن يقارب معنى (génératif) (التوليد) عند تشومسكي:

«إن استعمال المصطلح (Engendrer) (ولد) عند تشومسكي مشتق فعلاً من الاستعمال الرياضي».

ويدل على ذلك بالتعبير الجبري التالي:

ب ٢ + ى ٣ ـــــ ن. وبما أن كل واحد من المتغيرات (ب، ى، ن) تستطيع أن تأخذ قيمة لرقم كامل فإن التعبير سيولد (بموجب العملية الحسابية المؤلفة) مجموعة من القيم اللامتناهية. مثلاً: إذا كانت ب = ٣، ى = ٢، ن = ٥، فإن النتيجة هي ٧. وإذا كانت ب = ١، ى = ٣، ن = ٢١، فإن النتيجة ستكون ـــــ ١٠. وهكذا نستطيع القول بأن ٧ ـــــ ١٠، تشكل جزءاً من مجموع القيم التي ولدها التعبير الجبري»[٢١].

وإذا كنا قد أتينا بهذا المثال فلكي ندل أن العرب لم يقفوا عند حدود ما عرضنا، بل ساروا مع التشكيل الرياضي إلى أبعد من هذا، ولم يقفوا إلّا عند (سرّ) الحدث اللساني فالتقوا بذلك مع أحدث نظريات هذا العلم في عصرنا، ونقصد البنيوية عموماً، والتوليدية بشكل خاص. وهذا اللقاء، يعني، بالنسبة لنا، أن إنسان العصر يتدرج في شتى ميادينه العلمية، نحو تاريخ عقلنة الروح وعلمنة العقل، أي يسير بموجب قول ابن هرون الذي وضعناه في بداية هذا البحث. وهنا تكمن، في رأينا، الحداثة، حيث تلتقي مقولات عصرنا مع التراث.

٥ ـ التعميم والحدث اللساني

إذا كنا لا نملك تصوراً عاماً عن الأشياء، فإننا لا نستطيع أن نملك تصوراً خاصاً عن هذه الأشياء. وإذا كنا نملك ملاحظات خاصة بشيء فإن الوقوف عندها لا يجعل منها أحكاماً عامة تحيط بالشيء. ولذلك نرى الإمام الغزالي قد جعل منهجه في البحث يقوم على أربعة مراحل:

١ ـ مرحلة التجربة الحسية. وهي مرحلة تقوم مقام الملاحظة الخاصة بشيء. ولكنه لا يكتفي بها لسببين:

آ ـ لأنها حسية، وعنده أن «ليس للحس إلّا قضية في عين»[٢٢].

ب ـ لأنها فردية، وعنده أن «المعلومات التجريبية يقينية عند من جربها والناس يختلفون في هذه العلوم لاختلافهم في التجربة»[٢٣].

٢ ــ مرحلة تكرار التجربة: والغاية من ذلك حصول العلم بالشيء مع اليقين به. فالشيء «إذا تكرر مرات كثيرة انغرس في النفس يقين وعلم»[٢٤].

٣ ــ مرحلة التنظير: وهي مرحلة يطلق فيها الباحث أحكاماً عامة وكلية انطلاقاً من تجربة حسية ومكررة، أي انطلاقاً من تجربة جزئية ثبت اليقين فيها بثبوت صحة قانونها وعموميته وقابليته للتكرار. وهو يقترب بهذا من النظرة الوضعية (Positivisme) والعقلانية (Rastionalisme) في الوقت نفسه. فمن جهة يدعو إلى معرفة المتكرر من الحوادث بواسطة الحس، ومن جهة أخرى يدعو إلى بناء أحكام عامة، أي ما نسميه بالقوانين، عن طريق تمثل العقل لها. إنه يقول: «الحكم في الكل إذ هو للعقل ولكن بواسطة الحس أو بتكرار الإحساس»[٢٥].

٤ ــ المرحلة الرابعة: وهي مرحلة القياس. إنه يقول: «إذا تأملت هذا عرفت أن العقل قد ناله بعد التكرر على الحس بواسطة قياس خفي ارتسم فيه»[٢٦].

ومع القياس ندخل، منهجياً، مرحلة أخرى من مراحل البحث العلمي واللساني على السواء. وفي هذا الصدد يقول (Poincaré):

«لكي نتنبأ يجب على الأقل استدعاء القياس»[٢٧].

ويعلل هذه الضرورة بقوله:

«يجب أن لا نمتهن قضية المراجعة عندما تتهيأ الفرصة. غير أن التجربة طويلة وصعبة، والعاملين قلة، بينما الوقائع التي نحتاج أن نتنبأ بها عظيمة.

وبالمقارنة مع هذا الحجم الهائل فإن المراجعات المباشرة التي نستطيع إجراءها لن تكون إلّا كمية ضعيفة»[٢٨].

وبمثل هذا التوجه نفذ الرماني إلى صلب الحدث اللساني ورأى أنه صدور اللانهائي عن النهائي عن طريق التأليف. وسنعرض له مقولتين، الأولى، ويقول فيها: دلالة الأسماء والصفات متناهية»[٢٩]. والثانية يقول فيها: «فأما دلالة التأليف فليس لها نهاية»[٣٠]. وقد علل نظريته هذه وفسرها بقوله: «لأن دلالة التأليف ليس لها نهاية كما أن الممكن من العدد ليس له نهاية يوقف عندها ولا يمكن أن يزاد عليها»[٣١].

لقد أشرنا في الفقرات السابقة إلى دور الحضارة في إنماء البحث العلمي وتطويره. ودللنا على هذا بما قاله الجاحظ والفارابي والرازي وغيرهم إنتهاء بما عرضنا للإمام الغزالي. ونحن ما فعلنا ذلك إلّا

لأننا نعتقد أن عملية التنظير هذه قد جاءت إلى الرماني وغيره من علماء المسلمين استلهاماً من المكونات الحضارية، أو بصورة أدق استنباطاً من المكونات الإسلامية التي انعكست في أذهانهم، وأقامت فيها مكونات عقلية ورؤى إبداعية ضرورية للبحث. ومثال موقف الرماني من اللغة نجده عند الشهرستاني وأحمد بن رشد القرطبي تجاه النصوص، وضرورة استعمال القياس عقلاً. أما الأول فقد قال: «إن النصوص تتناهى والوقائع لا تتناهى»(٣٢).

والمقصود بالنصوص جملة القواعد والأحكام الشرعية.

وأما الثاني فقد قال: «إن الوقائع بين أشخاص الأناسي غير متناهية، والنصوص والأفعال والإقرارات متناهية، ومحال أن يقابل ما لا يتناهى بما يتناهى»(٣٣). ولذلك وجب القياس عقلاً لمقابلة ما هو متناه من النصوص مع ما هو غير متناه من الوقائع، كما وجب في اللغة لأن القواعد متناهية والجمل الناتجة عنها غير متناهية.

ونستطيع أن نلاحظ أثر هذا التفكير بجلاء ووضوح عند منظر كبير من علماء اللسانيات في العصر الحديث، ونقصد به (تشومسكي). فلقد رأى هذا اللساني أن اللغة تقوم على مجموعة من القواعد المحدودة العدد والقادرة على توليد عدد من الجمل غير محدود أو لا نهائي. ولعلنا نلاحظ وجه الشبه الشديد بين ما قاله المنظرون العرب في اللغة وفي علم الأصول الذي استلهموا منه نظريتهم، وبين هذا المنظر للغة. وإذا كان المسلمون قد استعملوا القياس في مقابلة الوقائع وتكثيرها إلى ما لا نهاية، فإن تشومسكي قد استعمله أيضاً تحت اسم التكرار في توليد الجمل إلى ما لا نهاية. إنه يقول:

«يجب على القواعد التوليدية أن تكون نظاماً من القوانين التي تستطيع أن تتكرر بغية توليد عدد كبير من البنى»(٣٤).

وإذا كان تشومسكي وتلاميذه يشترطون في القواعد أن تولد جملاً قاعدية فقط، فإن هذا الشرط مضافاً إليه مصطلح التوليد يذكرنا بما قاله القاضي عبد الجبار في كتابه (المغني):

«إن مثل السبب يجب أن يولد مثل المسبب إذا وقعا على طريقة واحدة، ولا يجوز أن يولد الشيء نفسه بالقصد وضده إذا قارنه مقصد آخر»(٣٥).

في الواقع، إن أوجه الشبه والمقارنة كثيرة، غير أنا، للأسف، لم نجد مؤرخاً واحداً لعلم اللغة قد تكلم عن إسهام الحضارة الإسلامية والعربية في تطوير هذا العلم.

بعد هذا الاستطراد نعود إلى الحدث اللساني فنقول بأنه صدور اللا نهائي عن النهائي، أي صدور الجمل صدوراً غير محدودٍ بعددٍ عن قواعد محدودة بعدد. وإذا كان ذلك كذلك، فما هي مبررات هذا الحدث الذي يرافق الإنسان طوال حياته المعلومة؟

في الحقيقة، هناك ثلاث نظريات رائدة تتنافس الإجابة عن هذا السؤال. أما الأولى فقد تبنتها النظرية السلوكية وعلى رأسها بلومفيلد. وأما الثانية فقد تبناها بعض المنظرين المسلمين، وأما الثالثة فقد تبناها تشومسكي والمدرسة التوليدية. غير أننا سنقف عند الأولى والثانية دون التعرض لمقولات المدرسة التوليدية، وذلك لأن المجال لا يتسع لهذا.

٦ ــ المدرسة السلوكية (Behaviorisme)

عندما كتب (Bloomfield) كتابه (Langage) تبنى بشكل واضح النظرية السلوكية، واعتبرها إطاراً مناسباً لكل عملية وصف لسانية. ولقد شرح في هذا الكتاب أبعاد نظريته معتبراً أن المعنى المتضمن في شكل لساني يعرف بأنه مجموعة من الحوادث العملية أو التطبيقية والداخلة في علاقة مع هذا الشكل. وخير مثل نعطيه لتوضيح هذه النظرية هو المثل الذي أعطاه بلومفيلد نفسه:

كان جاك وجيل يسيران على إحدى الطرق، فلمحت جيل تفاحة على إحدى الأشجار، وبما أنها جائعة، فقد طلبت إلى جاك أن يأتيها بها. صعد جاك إلى الشجرة وقطف التفاحة، ثم أعطاها لجيل فأكلتها.

توصف الحوادث عادة على هذا الشكل، غير أن المدرسة السلوكية تعمد إلى وصف آخر: إن الجوع عند جيل (أي تقلص بعض العضلات في المعدة) والتفاحة التي رأتها (أي تموجات ضوئية صادرة عن التفاحة قد وقعت على عينيها) تشكل المنبه. وإن رد الفعل المباشر كان يحتم على جيل أن تذهب إلى الشجرة بنفسها لقطف التفاحة. ولكنها عوضاً عن ذلك، أحدثت رد فعل منبه أخذ شكل متوالية خاصة من الأصوات المصنوعة مع موجات الكلام. وكان هذا بمثابة بديل لجاك الذي اندفع نحو الشجرة كما لو كان هو الجائع الذي رأى التفاحة[٣٦].

أراد بلومفيلد أن يجعل البحث اللغوي بحثاً مستقلاً عن باقي الدراسات الإنسانية، ولذلك كان يرفض التعامل مع المعطيات اللغوية التي لا تخضع للملاحظة المباشرة. وقد بنى تفكيره هذا على نظرية مفادها أن اللغة سلوك مادي ــ مَثَلُ جاك وجيل يدل على ذلك ــ وهي كأي سلوك تخضع

للقيـاس المادي. وكان في عرضه لهذه النظريـة يطـلب أن يفسر سلـوك أي عضو من الأعضاء ــ حيوانياً كان أم إنسانياً ــ على أنه رد فعل من العضو على مثير أو منبه خارجي. (يذكرنا هذا بتجربة بافلوف وغيره التي أجريت على الحيوانات). وقد أخضع كلاً من الكلام والتفكير لهذا المعيار. فالكلام ينتهي إلى سلوك مرئي، والتفكير كلام غير مسموع ولكن يمكن أن يكشف عنه عندما تدعو الحاجة إليه. وعلى هذا الأساس أصبح الكلام تتابعاً من المثيرات أو المنبهات تتلوها عدة إجابات، ثم تتحول الإجابات فتصير منبهات تتطلب هي الأخرى جواباً أو عدة أجوبة. وهكذا دواليك حتى يتم الحديث أو الحوار ويزول أثر المثير. وقد مثل بلومفيلد في كتابه المذكور آنفاً هذه المعادلة كالتالي:

مثير ← رد فعل عملي

مثير ← رد فعل لغوي بديل

وعندما يتحول المثير إلى لغة تصبح المعادلة كالتالي:

مثير ــــ رد فعل .... مثير ــــ رد فعل[٣٧].

الجدير بالذكر أن بلومفيلد قد تأثر بـ (J.B. Watson) مبتدع علم النفس السلوكي، وعنه أخذ نظريته وطبقها على اللغة. ونتيجة لهذا أصبح الحدث اللساني عنده عبارة عن سلوك يتمثل في رد فعل على مثير خارجي يأخذ منه مبرر وجوده واستمراره.

٧ ــ المنظـرون المسلمـون

نريد في هذه الزاوية أن نتكلم عن نقطتين: الأولى وهي الإنسان في التفكير اللساني العربي. والثانية وهي مفهوم المشاركة في الحدث اللساني.

• **الإنسان في التفكير العربي:**

لقد تواضع أهل العلم، عرباً وغير عرب، على توفر شرطين في الدراسات اللسانية: شرط العلم، وشرط الإنسانية. يقول (André Martinet) في تعريف اللسانيات بأنها:

«الدرس العلمي للغة الإنسانية»[٣٨].

أما عن شرط العلم فقد قال فيه (John Lyons):

«يمكن تعريف اللسانيات بأنها الدرس العلمي للغة. ولكن هذا التعريف لا يفصح للقارئ

عن المبادئ الأساسية لهذا العلم وربما تكون الفائدة أكثر لو عرضت مستلزمات المصطلح «علمي» تفصيلياً»[٣٩].

ثم نراه يعرض باختصار مبدأ كنا قد وقفنا عليه عندما تكلمنا عن بعض مبادئ المنهجية عند الغزالي. إنه يقول:

«يكفي أن نقول في صيغة أولية، بأن المطلوب هو دراسة اللغة عن طريق المراقبة التي تقبل المراجعة بشكل تجريبي، وذلك ضمن إطار نظرية عامة ومحددة للبنية اللسانية»[٤٠].

لا يختلف أحد إذن في وجوب شرط العلم، كما لا يختلف أحد في وجوب بناء نظرية عامة تكون بمنزلة المنهج للدرس اللغوي. ولكنهم يختلفون في شرط الإنسانية ومفهومه.

لم يعتبر اللسانيون في الغرب «الإنسانية» صفة مميزة للإنسان، تفصله عن باقي المخلوقات وتجعله كائناً مستقلاً. وإنما اعتبروها صفة مميزة للغة فقط. وهذا يعني أن استخدامهم للمصطلح «الإنسانية» قد انطوى على تمييز للغة وليس للإنسان. وقد بنوا على هذا المنظور كل تصورهم اللغوي، فكانت نظرية بلومفيلد إحدى وجوه هذا التصور.

وإذا أردنا أن نحلل حقيقة هذا الموقف، فيمكننا أن نرده إلى سببين:

١ ــ فرضيات داروين في الإنسان. وهي وإن كانت تنضوي على مغالطات علمية فادحة وفاضحة، إلّا أنه قد ظل قارّاً عندهم أن كل المخلوقات الحية، بما في ذلك الإنسان، توجد ضمن دائرة واحدة هي دائرة الحيوان.

٢ ــ أما فيما يخص اللغة، فقد تابعوا المقولة اليونانية: «الإنسان حيوان ناطق»، ووجدوا فيها ما يدعم تصورهم.

لقد تبين لنا منذ البدء، وعبر مقولة الجاحظ، تميز التفكير العربي الإسلامي فيما يخص الإنسان وتفرده. ومن الملاحظ في كل الدراسات الإنسانية العربية، كسبب لهذا التميز أنها ترتكز على أصولية في البحث كونتها الحضارة. ولقد أدى هذا الإرتكاز إلى كشف معرفي انتهى بالعلماء إلى اعتبار الإنسان كائناً فرداً متميز الخصائص. ومن تميزه أن قال الجاحظ فيه: «الفصيح هو الإنسان»[٤١]. والإنسان عند إخوان الصفاء قد تفرد «بعالم مخصوص»[٤٢]. وهو عند الشهرستاني، على اعتباره ناطقاً، فإن دخوله في «حد الإنسانية» أولى من دخوله في «حريم البهيمية»[٤٣]، ولذلك قال جملته الرائعة:

«النفس الناطقة هي الإنسان من حيث الحقيقة»(٤٤).

وبهذه المقولات وغيرها في الإنسان يتميز التفكير العربي الإسلامي من الفلسفة اليونانية وحتى من كثير من الفلاسفة المعاصرين. فإذا كانت الفلسفة اليونانية ووليدتها المعاصرة تصران في تعريفهما للإنسان على حيوانيته، فإن التفكير العربي الإسلامي يصر على إنسانية الإنسان أولاً وأخيراً. يقول فخر الدين الرازي:

«أجسام هذا العالم على ثلاثة أقسام: أحدها ما تكون خالية عن الإدراك والشعور وهي الجمادات والنباتات. وثانيها التي يحصل لها إدراك وشعور ولكنها لا تقدر على تعريف غيرها الأحوال التي عرفوها في الأكثر وهذا القسم هو جملة الحيوانات. وثالثها الذي يحصل له إدراك وشعور ويحصل عنده قدر على تعريف الأحوال المعلومة له وذلك هو الإنسان»(٤٥).

• مفهوم المشاركة في الحدث اللساني:

إذا كان (بلومفيلد) قد جعل من الـ «مثير — رد فعل» أساساً لمعادلته في تبرير الحدث اللساني، فإن الفارابي قد جعل من مفهوم «المشاركة» بين المتحاورين أساساً لتصوره، أي أنه جعل اللسان «في حل من مراقبة أي منشط كان» كما يقول تشومسكي(٤٦). وقد بنى نظريته هذه انطلاقاً من اللفظ كعلامة — (Signifiant - Signe) — إلى اللفظ كدلالة (Signifié) ليغطي بالمشاركة كل الأنظمة العلامية (La Sémiologie). وهذه هي عين النظرة الشمولية للتفكير العربي الإسلامي. إنه يقول:

«وأما الألفاظ فإنها علامات مشتركة إذا سمعت خطر ببال الإنسان بالفعل الشيء الذي جعل اللفظ علامة له. وليس لها من الدلالة أكثر من ذلك. وذلك شبيه بسائر العلامات التي يجعلها الإنسان لتذكره ما يحتاج أن يذكره. فليس معنى دلالة الألفاظ شيئاً أكثر من ذلك. وكذلك الخطوط ليس دلالتها على اللفظ أكثر من ذلك»(٤٧).

وبهذا الفكر الشمولي تحتل المشاركة المكانة الأولى بين المتحاورين. وتأخذ في نظريته مكان (مثير — رد فعل) التي قال بها بلومفيلد. فإذا ارتقينا مع هذا المفهوم بحثاً عن أسبابه وتفسيراً لهذه الأسباب، فسنجد ابن حزم يقرر أن الوجود الإنساني واستمراره مرتبط بالكلام. وقد دل على هذا بقوله:

«لا سبيل إلى بقاء أحد من الناس ووجوده دون كلام»(٤٨).

وقد أكد الجاحظ أن :

« الحاجة إلى بيان اللسان واكدة وراهنة ثابتة »[٤٩] .

٨ ــ دافع الفطرة ووظيفة اللسان

يبدو لنا من هذه المقولات أن الوجود الإنساني مسند في استمراره إلى اللسان . وإذا كان الأمر على هذا ، فإن الحاجة إليه ، كما هي الحال عند الجاحظ ، حاجة واكدة وراهنة ثابتة . ولقد علمنا مما سبق أن الإنسان يعرف بتوسط اللغة ، ولكننا لم نعلم بعد كيف يندفع الإنسان إلى المعرفة ، ولا الوظيفة التي يتقلدها اللسان في منظومة البيان المعرفية التي يمتلكها الإنسان . وهنا نود أن نطرح سؤالين :

١ ــ بأي دافع يتحرك الإنسان ليعرف ما يعرف ؟

٢ ــ لقد حدد (Martinet) وظيفة واحدة للغة ، فقال :

« الوظيفة الأساسية لهذه الأداة ، أي اللغة ، هي الإيصال »[٥٠] .

والسؤال هو : هل للغة في منظور التراث العربي وظيفة واحدة أم وظائف عدة ؟.

• ليس في التراث العربي ما يدل على أن الإنسان يتحرك ليعرف بموجب منشط معين أو بموجب مثير شرطي . إن نظرية المعرفة العربية تؤكد عبر القرآن والحديث ومقولات الأصوليين المسلمين أن الإنسان مزود باستعدادات فطرية ترغمه أن يعرف ، فارتبط خلقه بمعرفته منذ البدء . ولذا فإن الكائن الإنساني بهذا المعيار كائن عارف . ولقد تبين لنا من قبل أيضاً أن الكائن الإنساني كائن ناطق دون خيار منه ، أي أنه مخلوق ليتكلم . ويتبين لنا الآن أنه مخلوق ليعرف . وهو في الحالتين مرغم على أمره ، يلبي حاجة استعداداته المودعة في أصل خلقه . ويمكن أن نقول بأنها حاجة بيولوجية بشهادة العلم الحديث[٥١] ، أو فطرية انطباقاً مع مقولة التراث .

أما عن المعرفة بالذات ، فإن الفارابي يرى أن الإنسان يتحرك بدافع من فطرته ، ولذلك .

« تنهض نفسه إلى أن يعلم أو يفكر أو يتصور أو يعقل كل ما كان استعداده بالفطرة أشد وأكثر » .

ويعلل هذا الأمر بقوله :

« وأول ما يفعل شيئاً من ذلك بقوة فيه بالفطرة وبملكة طبيعية »[٥٢] .

• أما عن وظيفة اللغة ، فإنها متعددة الوجوه والأبعاد . ويكاد المتتبع لها في مقولات التراث أن لا يقف معها على عدد . غير أن الذي يشد الانتباه بصورة خاصة مقولتان للشهرستاني والقاضي عبد الجبار تأخذ كل واحدة منهما جانباً هاماً من جوانب التفكير العربي في عملية التأصيل والمعرفة .

آ ـــ يلفت الشهرستاني الانتباه إلى أمر يصبح به اللسان :

١ ـــ معداً لما هو له .

٢ ـــ وموطناً ، في بعض أنحائه يكون نماء الفكر .

وكأن الشهرستاني في هذا يقرأ من خلف القرون ما يكتبه تشومسكي عن هذه القضية أيضاً . أما عن النقطة الأولى فيقول :

« كل الحروف والكلمات محالها اللسان ، وكل المعاني والمفهومات محالها الجنان ، وبمجموع الأمرين سمي الإنسان ناطقاً » .

وأما عن النقطة الثانية فيقول :

« لو وجدت اللسانية منه (أي الإنسان) دون المعاني الجنانية سمي مجنوناً لا متكلماً إلّا بالمجاز ، ولو وجدت المعاني الجنانية منه دون الألفاظ سمي مفكراً لا متكلماً إلّا بالمجاز »[٥٣] .

أما النقطة الأولى فهي ما اصطلح تشومسكي على تسميته بالبنية الفوقية (السطحية) في مقابل الحروف والكلمات ، والبنية التحتية في مقابل المعاني الجنانية . إنه يقول :

« إن البنية التحتية (العميقة) تحدد التأويل الدلالي ، وإن البنية الفوقية تحدد التأويل الصوتيي »[٥٤] .

وأما عن هذه النقطة فإن تشومسكي يرى أن البنية التحتية ليست « إلّا انعكاساً لأشكال الفكر »[٥٥] . وبموجب هذا التصور يأخذ اللسان وظيفته الأولى فيصير شاهداً على صحته من جهة ، وشاهداً على صحة العقل من جهة أخرى .

ب ـــ وإذ يصير اللسان شاهداً على صحة العقل عند الشهرستاني ، يصير العقل شاهداً على صحة المعنى الجناني عند القاضي عبد الجبار فينتفي العبث عنه بمعلوم المراد منه . إنه يقول :

« إنه ليس في العقل ما يعلم معه المراد فيكون عبثاً »[٥٦] .

وبهاتين المقولتين يأخذ اللسان وظيفته الثانية ، وهي : الإخبار باللغة عن الخبر . يقول الجرجاني :

« الدلالة على شيء هي لا محالة إعلامك السامع إياه ، وليس بدليل ما أنت لا تعلم به مدلولاً عليه ، وإذا كان كذلك وكان مما يعلم ببدائه العقول أن الناس إنما يكلم بعضهم بعضاً ليعرف السامع المتكلم ومقصوده فينبغي أن ينظر إلى مقصود المُخبِرِ من خبره ما هو ، أهو أن يُعْلِمَ

السامع وجود المُخبرِ به عن المُخبَرِ عنه، أم يُعْلِمه إثبات المعنى المُخْبَرِ به للمُخْبَرِ عنه»[٥٧]. ويذهب ابن مسكويه في تحليل الحاجة إلى الكلام مذهباً اجتماعياً ولسانياً، ويردها إلى أصلين:

- التعايش، ويقول فيه: «إن السبب الذي احتيج من أجله إلى الكلام هو أن الإنسان الواحد لما كان غير مكتف بنفسه في تتمة بقائه مدته المعلومة وزمانه المقدر المقسوم احتاج إلى استدعاء ضروراته في مادة بقائه من غيره. ووجب بشريطة العدل أن يعطي غيره عوض ما استدعاه منه بالمعاونة».
- التواصل، ويقول فيه: «لم يكن بد من أن يفزع إلى حركات بأصوات دالة على هذه المعاني بالاصطلاح ليستدعيها بعض الناس من بعض، وليعاون بعضهم بعضاً فيتم لهم البقاء الإنساني وتكمل فيهم الحياة البشرية»[٥٨].

قلنا إن وظائف اللسان لا تحصى، وما هذا بغريب. وقد أدرك تشومسكي هذا الأمر فقال:

«إن اللغة الإنسانية، إذ تستخدم استخداماً طبيعياً، في حل من مراقبة، أي منشط كان. وهي لا تقوم بوظيفة الإيصال فقط، إنها بالأحرى أداة للتعبير الحر عن الأفكار، وللتحرك بشكل ملائم تجاه المواقف الجديدة»[٥٩].

مـراجـع البحـث

١ ــ عن كتاب تشومسكي .Réflexions Sur Le Langage. P 13

٢ ــ أبو حامد الغزالي : ميزان العمل. ص /١٧٥/. مطبعة الجندي ــ القاهرة.

٣ ــ البيان والتبيين للجاحظ. ص /٥٥/ الشركة اللبنانية للكتاب. بيروت. حققه فوزي عطوى.

٤ ــ الحيوان. ج /١/ ص /٣٣/ طبعة /٢/ القاهرة. تحقيق عبد السلام هارون /١٩٦٥/.

٥ ــ التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأسئلة الفقهية. ص /١٥٥٩/. تحقيق إحسان عباس ــ بيروت /١٩٥٩/.

٦ ــ المغني في أبواب العدل والتوحيد . ج /١٦/ ص /٣٥٩/.

٧ ــ دلائل الإعجاز ــ نشر رشيد رضا ــ ص /٣٥/.

٨ ــ المستصفى في علم الأصول. ج /١/ ص /١٦٥/.

٩ ــ الرازي ــ مفاتيح الغيب. ج /٢/ ص /١٧٦/.

١٠ ــ المستصفى في علم الأصول ج /١/ ص /٤٨/.

١١ ــ الإمتاع والمؤانسة. ج /٢/ ص /١٣١/.

١٢ ــ تفسير ما بعد الطبيعة. ج /١/ ص /٣٥٧/.

١٣ ــ الصاحبي. ص /٣/.

١٤ ــ انظر كتابه .La Logique de La découverte Scientifique. P 112

١٥ ــ الفارابي. إحصاء العلوم. /٥٨/.

١٦ ــ التبصرة. ص /٤٠١/.

١٧ ــ Z.S. Harris: Structures Mathématiques du Langage. P 20.

١٨ ــ مفاتيح الغيب. ج /١/ ص /١٤/.

١٩ ــ النكت في إعجاز القرآن. ص /٨٠/. ضمن مجموعة رسائل.

٢٠ ــ المغني في أبواب العدل والتوحيد. ج /١٦/ ص /٢١٣/.

٢١ ــ John Lyons: Chomsky. P 62.

٢٢ ــ ٢٣ ــ ٢٤ ــ ٢٥ ــ ٢٦ ــ المستصفى من أصل العلوم.

٢٧ ــ La Science et l'hypothése. P 159.

٢٨ ــ نفس المرجع ص /١٥٩/.

٢٩ ــ ٣٠ ــ ٣١ ــ النكت هي إعجاز القرآن. ص /١٠٧/.

٣٢ ــ أخذ قول الشهرستاني عن كتاب محمد أبو زهرة «في أصول الفقه» ص /٣٠٦/.

٣٣ ــ بداية المجتهد ونهاية المقتصد. ج /١/ ص /١٩/.

٣٤ ــ Aspects de La Théorie Syntaxique. P 31.

٣٥ ــ المغني في أبواب العدل والتوحيد. ج /٧/ ص /١٩٥/.

٣٦ ــ Bloomfield: Le Langage. P 29.

٣٧ ــ نفس المرجع ص /٢٩/.

٣٨ ــ Éléments de Linguistique générale. P 6.

٣٩ ــ ٤٠ ــ Linguistique générale. P 5.

٤١ ــ الحيوان ج /١/ ص /٣٢/.

٤٢ ــ رسائل إخوان الصفاء. ج /٣/ ص /١١٥/.

٤٣ ــ نهاية الاقدام في علوم الكلام. ص /٣٢٣/.

٤٤ ــ نفس المرجع. ص /٣٢٥/.

٤٥ ــ التفسير الكبير. ج /٢٦/ ص /١٨٧/.

٤٦ ــ La Linguistique Cartésienne. P 32.

٤٧ ــ شرح العبارة. ص /٢٥/.

٤٨ ــ الإحكام في أصول الكلام. ج /١/ ص /٢٩/.

٤٩ ــ الحيوان. ج /١/ ص /٤٨/.

٥٠ ــ Éléments de Linguistique générale. P 9.

٥١ ــ J. Monod: Le hasard et La nécessité.

٥٢ ــ الحروف. ص /١٣٤/.

٥٣ ــ نهاية الاقدام في علوم الكلام. ص /٢٨٥/.

٥٤ ــ Aspects de La Théorie Syntaxique. P 32.

٥٥ ــ La Linguistique Cartésienne. 64.

٥٦ ــ المغني في أبواب العدل والتوحيد. ج /٧/ ص /١٩٠/.

٥٧ ــ دلائل الإعجاز. ص /٣٤٧/.

٥٨ ــ الهوامل والشوامل. التوحيدي وابن مسكويه. ص /٦ ــ ٧/.

٥٩ ــ La Linguistque Cartésienne. P 32.

ثانياً : أربع مراحل في تطور لغات العرب

ذكرنا سابقاً أن تطور اللغة العربية يشكل حالة فريدة، ومعاكسة لما هو معروف عن تطور معظم اللغات في العالم. ولما كان الأمر كذلك، فقد صار مستحيلاً علينا، في دراسة هذا الجانب، أن ننظر إلى العربية من خلال مفاهيم هي لما جعلت له من تفسير للتطور وفهمه في اللغات الأخرى.

ولقد رأينا أن ننظر إلى هذه اللغة وفق طريقة تقوم على تتبع التطور فيها من خلال مراحل، يكون للحقب الزمانية والحضارية فيها حضور متصاقب تارة، ومنفصل تارة أخرى. وهي إن لم تكن دقيقة في فواصلها الزمنية، إلّا أنها تؤدي غرضاً منهجياً في دراسة التطور اللغوي العربي. ولقد وقفنا على مراحل أربع :

١ ـــ مرحلة تعدد اللهجات وسيادتها : وهي مرحلة ما قبل الإسلام، حيث كان الإنتاج الشفوي شعراً ونثراً، وكلام القبائل في حياتهم اليومية هو الأساس لكل نشاط لغوي.

٢ ـــ مرحلة وحدة المصدر : وهي مرحلة زمانية حضارية، صار القرآن فيها مصدراً معيارياً لكل إنتاج لغوي. فاستقت منه اللهجات، وبه تأثرت، ولكنها حافظت على كثير من خصائصها النطقية واللفظية في الوقت نفسه. وقد تغلبت لهجة قريش في هذه المرحلة على اللهجات جميعاً.

٣ ــ مرحلة الميل عن الفصحى : ونلاحظ في هذه المرحلة ظهور شيئين لم يكونا في المرحلتين السابقتين :

ــ ظهور الخطأ في استخدام حركات الإعراب .

ــ طهور « العاسية » وانقباض الفصحى .

٤ ــ مرحلة العودة إلى المصدر : وهي المرحلة التي تمر بها اللغة العربية اليوم . إنها تجمع مظاهر المرحلة السابقة ، أي مرحلة هيمنة العامية ، ولكنها تملك من الخصائص ما يجعلها مغايرة لها . ولهذا الاعتبار ، لا يمكن النظر إليها كامتداد مباشر وطبيعي للمرحلة السابقة .

إننا حين نتكلم عن التطور الفريد للغة العربية ، إنما نعني هذه الخصائص. فنحن نشهد اليوم ، وبشكل سريع وملحوظ ، انحسار « العامية » ، كما نشهد حلول الفصحى محلها تدريجياً . وقد يفسر هذا الأمْرَ انتشارُ التعليم ، واتساع وسائل الإعلام السمعية والبصرية ، والصحف ، حيث تنطق كلها بالفصحى . ولكن من المؤكد أيضاً أن ما يفسر وجود هذا الأمر كذلك ، هو ظهور المكوِّن الحضاري ، موثِّراً في النشاط العقلي والاجتماعي ، ومهيمناً على الإنتاج اللغوي في شتى ميادينه الأدائية والإنجازية .

١ ــ مرحلة تعدد اللهجات وسيادتها

لقد انعكس الموقف الحضاري للفكر الإسلامي في ذهنية الباحثين العرب تجاه اللهجات ، فعالجوها بطريقة غير الطريقة التي يعالج بها البحاثة اليوم قضايا اللغة بصورة عامة ، واللهجات بصورة خاصة .

كان من أبرز مميزات هذا الفكر جملة منطلقاته . فلقد جعل التعددية أساس بحثه ، فانطلق منها بحثاً عن العناصر العامة والمشتركة التي تضع الظواهر ضمن نظم من القوانين تمثل وحدة إنتاجها . وهذا يعني أن وحدة الإنتاج ، ضمن هذا الفكر ، تقوم على تعددية المنتوج . ولذا نراه يذهب من التحليل إلى التركيب ، ومن النظرة التي تجعل الأجزاء يناقض بعضها بعضاً إلى النظرة التي تجعل الأجزاء يكمل بعضها بعضاً . وغدا هذا الموقف من ثم شرطاً لكل بحث علمي عندهم .

ولما كانت هذه السمة أصلاً من أ صول منهج التفكير في الحضارة العربية ، فقد تمخض البحث عندهم عن امتحان معرفي لجملة المعطيات التي تقع تحت ملاحظتهم . وبما أن اللغة كانت تقع في مركز اهتماماتهم ، فقد صار الكلام عندهم معرفة ، لأن الإنسان به يصبح دالاً ومستدلاً . ومن هنا ، صارت معرفة الكلام جزءاً من المعرفة .

إن الظواهر اللغوية التي تقع تحت ملاحظتنا المباشرة، تمثل حالة نهائية وغير مباشرة لمجموعة من العمليات العقلية، والنفسية، والاجتماعية التي أدت إلى تكوينها بصورة سابقة على ملاحظتنا. ولكي نستطيع تحليل الأجزاء التي تكونها وإدراكها، فلا بد لنا من معرفة النظام الذي أحدثها. وبما أن اللغة ظاهرة طبيعية ــ وإن كانت فريدة في نوعها وخاصة بالإنسان ــ فليس لنا من سبيل سوى العودة إلى الأسس أو النظم التي تشكلت بها حتى غدت جملاً منطوقة أو مكتوبة. وإذا كان هذا العمل الإجرائي من معطيات الدرس اللغوي الحديث، فإن التراث العربي، بما يقدمه لنا بهذا الخصوص، يقف في طليعة المعارف المنهجية للباحث المعاصر.

ولعل خير من يمثل هذا الاتجاه في الفكر العربي، هو ابن جني. فقد أبرز في كتابه «الخصائص» نزعة التعددية في دراسة اللغة، وأبرزها بعنوان خاص، جعل له باباً من أبواب كتابه سمّاه: «باب اختلاف اللغات وكلها حجة»(١).

إن أكثر ما يشد الانتباه عند هذا المنظر الكبير هو إقراره بوجود لغات (لهجات) متعددة ضمن اللغة الواحدة. والعنوان الذي افتتح به هذا الباب يحمل دلالة كبرى على ذلك. وللملاحظة نقول: إن استقرار هذا الرأي عنده مبني على موقف حضاري، جعله أساساً لبحثه العلمي. ولذا، فهو يذكر به قائلاً: «أولا ترى إلى قول النبي ﷺ: نزل القرآن بسبع لغات كلها كافٍ شافٍ» فجعل التعددية بذلك، معتمداً على مصدر حضاري، أساساً لبحثه.

إذا اعتبرنا أن اللهجات، ضمن التعددية التي أشرنا إليها، ظواهر لغوية، فإن مذهب ابن جني يقوم على الإقرار بها من جهة، وتفضيل بعضها على بعض من جهة أخرى، وذلك اعتماداً على الأسس التي تكونها. وهي عنده تقوم على محورين:

ــ الأول، ويرى فيه أن اكتساب اللغة فطرة في الإنسان، وأن أداء الكلام تبع لها، تأكيداً منه لما اعتاده الناس من إنجاز لغوي في حياتهم اليومية.
ــ الثاني، ويرى فيه أن اللغة نظام، وأنها من حيث هي نظام تقبل أو لا تقبل ظاهرة من الظواهر. ولذا، فهو في اختبارها، يقيسها على النظام اللغوي الذي تشكلت به ليرى مدى شيوعها.

ويمكننا على هذا الأساس أن نقول: إن منهجية ابن جني تنقسم إلى قسمين:

آ ــ إقراري.

ب ــ تفضيلي.

آ ـ إقراري

يضع ابن جني ضمن هذا الإطار قاعدتين، يؤكد فيهما على تعدد اللهجات واقعاً لغوياً، واعتبار كل لهجة منها حجة. أما القاعدة الأولى، فقد بناها انطلاقاً من ملاحظة الواقع وتحليله. وأما الثانية، فقد بناها من خلال منظور كلي، قاصداً من ورائه استخراج القوانين العامة للكلام، أو الوقوف عليها. ونستطيع ترتيب أفكاره على النحو التالي:

١ ـ إنه يقول: «اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك (أي تعدد اللهجات)، ولا تحظره عليهم». وبعد أن يقر هذه القاعدة (سعة القياس) يأتي بمثل ليوضح مقصده: «ألا ترى أن لغة اليمنيين في ترك إعمال «ما» يقبلها القياس، ولغة الحجازيين كذلك». ثم يعلل هذا الأمر انطلاقاً من الواقع اللغوي، أي بما يناسب ما فطر عليه كل قوم في اكتساب اللغة وأداء الكلام. وهذا أصل ثابت من أصول البحث اللساني. إنه يقول: «لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يُؤخذ به ويُخلد إليه».

٢ ـ وإذا كان لكل واحد من القومين ضرب من القياس يؤخذ به ويخلد إليه، فإن موضوعية البحث وعلميته تفرضان على اللساني قبول منطق النتائج التي يصل إليها ابن جني حيث يقول: «وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها»(٢).

٣ ـ وإذا كان ذلك كذلك، فإن كل من يتكلم إحدى اللغتين مصيب. ولذا، فهو يرى أن: «غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما، فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها، وأشد أنسابها».

٤ ـ ويذهب ابن جني أخيراً، نقلاً عن أبي بكر محمد بن الحسن، ليعدد اللهجات التالية من خلال صفاتها:

ـ عنعنة تميم.
ـ كشكشة ربيعة.
ـ كسكسة هوازن.
ـ تضجع قيس.
ـ عجرفيّة ضبّة.
ـ تلتلة بهراء(٣).

وإذا كانت العربية اليوم، على ما فيها من اختلاف في اللهجات، لا تمكننا من القول إن كل لهجة مستقلة تقوم بنفسها ولها قوانينها الخاصة، فإنه من باب أولى أن ننظر إلى لغات العرب قديماً على أنها لغات متصلة غير منفصلة، وتخضع لقوانين عامة إنْ في النطق وإنْ في بناء الجملة. وإشارة ابن جني إلى العلاقة بين هذه اللغات بمصطلح «الأنساب» دليل قاطع على ذلك.

ب ــ تفاضلي

والمقصود به، عند ابن جني، اختيار وجه من وجوه الإنجاز اللغوي وتفضيله على وجه آخر. ولذا اتجه البحث عنده اتجاهاً معرفياً (Epistémologique)يقوم على استنباط الأُصول، واختبارالظواهر وأسسها القاعدية، ثم ردها إلى هذه الأُصول. ونستطيع بيان ذلك عنده في ناحيتين:

١ ــ إنه لا يشير إلى قاعدة من قواعد النحو تساعد المتكلم أن يختار بين شكلين كلاميين يكمن الصواب في أحدهما والخطأ في الآخر، ولكنه يريد من المتكلم أن يلجأ إلى القوانين اللغوية التي انطبعت في فطرته ليأخذ منها ما اعتاد عليه، وما صح به اعتقاده. ولذا رأيناه يقول: «وتعتقد أقوى القياسين أقبل لها ...».

٢ ــ ويذهب ثانياً إلى اعتماد ما كثر شيوعه وتمت معرفته. إنه يقول: «فأما أن تقل إحداهما وتكثر الأخرى، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية، وأقواهما قياساً». «فإذا كان الأمر في اللغة المعول عليها هكذا وعلى هذا، فيجب أن يقل استعمالهما، وأن يتخير ما هو أقوى وأشيع منها، إلّا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب، ولكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين».

ونستدل من هذا أن ابن جني يدعو المتكلم في مرحلة أولى أن يعمد إلى كفايته (Compétence) اللغوية المتمكنة فيه، كما يدعوه في مرحلة ثانية إلى الانتقال إلى النظر في الأداء ليختار بين أشكال اللغة المنجزة وبناها.

ويذكرنا هذا الإجراء بمفهوم القبول (Acceptabilté) الذي أحدثه تشومسكي والذي تتحدد بموجبه الكفاية اللغوية. وقد رأينا أن الجمل عنده، تنقسم إلى أربعة أقسام:

١ ــ جمل مقبولة وقاعدية.
٢ ــ جمل مقبولة وغير قاعدية.
٣ ــ جمل غير مقبولة وقاعدية.
٤ ــ جكل غير مقبولة وغير قاعدية.

غير أن فكرة « القبول » عند ابن جني مشروطة بالقياس على لغة قائمة من لغات العرب. ولذا يمكن أن نقسم منهجه في النظر إلى ثلاثة أقسام:

١ ــ العربية لغة واحدة، تقوم على أدائها وإنجازها لهجات عدة. ولذا، فقد تأخذ حالة معينة من حالات اللغة عدداً من وجوه الإنجاز والأداء يتناسب وعدد لهجات هذه اللغة.

ويجعلنا هذا الأمر نفكر بقاعدة أصولية بناها اللسانيون حديثاً، وخاصة سوسير، في الفرق بين اللغة والكلام، أو بين الكفاية والأداء.

٢ ــ إذا كانت اللسانيات حديثاً تجعل من الفطرة في اكتساب الكلام أساساً يُعتمد عليه في الحكم على الظواهر اللغوية، فإن ابن جني يلجأ إلى هذا الأساس أيضاً ليحكم على الظواهر اللغوية واعتبارها مقبولة أو غير مقبولة.

٣ ــ إن تركيز ابن جني على مبدأ تعددية الإنجاز للظاهرة اللغوية الواحدة في عدد من اللهجات، يعتبر إدراكاً منه لطاقة اللغة الخلّاقة في تحقيق نفسها عبر أداء متعدد. ولذا، فإن القياس على لهجة من اللهجات ــ ضمن هذا المفهوم ــ يعتبر قياساً على منجز كلامي لطاقة اللغة الخلّاقة.

٢ ــ مرحلة وحدة المصدر

آ ــ النشاط الإنساني ووحدة اللغة

يقول (Jespersen): « يكمن جوهر الكلام في النشاط الإنساني. إنه نشاط يقوم به الفرد لكي يفهمه الآخر، ونشاط يقوم به الآخر لكي يفهم ما في فكر الأول »(٤).

لقد عرفت الجزيرة العربية، قبل الإسلام وبعده، نوعين من النشاط الإنساني: النوع الأول تجاري واجتماعي وديني، والنوع الثاني لغوي. ولقد أدى هذان النوعان من النشاط إلى استخدام العربية أداة للإيصال ولنقل الأفكار. وكان من نتيجة ذلك اقتراب اللهجات من بعضها وتكوين لغة معيارية إليها يلوذ الناس في مخاطباتهم.

وإذا كان لهذين النوعين من النشاط أثرهما، قبل الإسلام، في تكوين اللغة، فإن لمجيء الإسلام مساهمة فعالة في هذا الشأن. فلقد أصبح القرآن مصدراً لغوياً وحيداً من غير منازع، وأصبحت لغته أداة مثالية للتعبير والتواصل.

ويمكن أن نرد هذا الأمر إلى سببين: الأول، لأن البنى اللغوية المستخدمة في أداء القرآن

وإنجازه، هي البنى اللغوية نفسها المستخدمة في أداء العرب وإنجازهم. وهذا يعني، من هذه الوجهة، أنه انطبق قاعدياً على قواعد اللغة المكتسبة آلياً عند المتكلمين. فوافقت بناه اللغوية بنى اللغة التي فطر المتكلمون عليها. والسبب الثاني، لأن القرآن، من حيث هو أداء (Performance)، بلغ حد الإعجاز دون أن يصدم فطرة المتكلم. وبذلك غدت آياته، من ناحية الإنجاز اللغوي، أرق ما يود العربي قوله لو كان له إلى مثل ذلك سبيلاً.

كان يكفي لهذين السببين أن يؤديا بالنص القرآني إلى تجسيد وحدة المصدر لغوياً. ولكن دخول العرب في الإسلام، وارتباطهم بالقرآن عقدياً أدى إلى وحدة الأمة. فعزز هذا الأمر الوحدة اللغوية، وحال دون حدوث قطيعة لسانية بين لهجات العرب المتعددة، وذلك على غرار ما حدث للغات الأخرى. وبذلك غدا القرآن مصدر وحدة متعددة الجوانب: لغوية، وروحية، وسياسية.

ب ـــ الإسلام واللغة

يمكننا أن ندرس موقف الإسلام من اللغة من خلال ثلاث زوايا:

١ ـــ علاقة اللغة بالحضارة الإسلامية.

٢ ـــ القطيعة الثقافية واللغوية في الغرب.

٣ ـــ القرآن بين وحدة اللغة وتعدد اللهجات.

١ ـــ علاقة اللغة بالحضارة الإسلامية

لقد ارتبط الدرس اللغوي العربي بالقرآن. ولذا احتلت اللغة في ذهنية الباحثين مكان الاهتمام الأول. وكان لهذا الارتباط أثره أيضاً على الصورة التي برزت بها الحضارة العربية الإسلامية. فقد تميزت من بين الحضارات بأنها حضارة الكلمة أو حضارة النص. وهذا يعني أن اللغة إن لم تكن العماد الأساسي في بناء الحضارة العربية، فإنها أحد المكونات الأساسية فيها.

وما دام حديثنا يدور عن علاقة اللغة بالحضارة، فمن المفيد أن نتكلم عن أربع حالات لنتبين فرادتها:

- ثمة حضارات يدركها الهرم، ثم الموت، فتزول متصوراً ومفهوماً وواقعاً عن الكون والحياة. ولكن زوال الحضارة، قد لا يؤدي بالضرورة إلى زوال اللغة واندثارها. فقد تبقى اللغة أداة للتواصل، كما كانت في الحضارة السابقة، لتستعمل ثانية أداة للتواصل أيضاً في حضارة لاحقة. ولنا في الفارسية خير مثل على ذلك.

• وقد يحدث العكس، أي قد تموت لغة من اللغات دون أن يتبع ذلك موت للحضارة أو للتقاليد التي رافقتها. ولنا في بعض الشعوب التي استعمرت ما يدل على هذا. فقد زالت لغاتها المحلية، إلّا أن عاداتها وتقاليدها ودياناتها ما زالت حية.
• وقد تنتقل حضارة ما إلى شعب آخر دون أن تنتقل معها لغة الحضارة التي تعبر عنها. فالحضارة الصناعية اليوم، غزت كل شعوب العالم، ومع ذلك لم تستطع أن تقتلع لغاتهم الأُصلية لتحل محلها لغاتها هي.
• وقد تزول اللغة والحضارة في الوقت نفسه.

ونستطيع أن نقول، على ضوء هذه الحالات الأربع، إن العربية في المرحلة التي نتكلم عنها ـــ مرحلة وحدة المصدر ـــ قد دخلت مرحلة جديدة من تطورها. فبعد أن كانت أداة للتعبير، أصبحت بالإضافة إلى هذا، صورة للحضارة التي تنطق باسمها، ومكوناً أساسياً من مكوناتها، كما أسلفنا. وهذه حالة، قد تكون فريدة في تاريخ الحضارات واللغات في الوقت نفسه. ذلك لأن التعبير اللغوي معها صار غاية ذاته، وصار النشاط الإنساني صورة للتعبير اللغوي. ويمكننا بمعنى آخر أن نقول إن اللغة ارتقت من كونها أداة للتعبير ليصبح الإنسان أداتها في تجسيد ما تقول. ولعل هذا هو سر ارتباط القرآن بها، وهو سر تحويل القرآن ـــ وهو نص لغوي ـــ للكائن البشري من كائنه الإنساني إلى كائنه الكلامي، ومن كائنه الشخصي إلى كائنه النصي.

وإذا كان هذا هو حال العربية في علاقتها مع الحضارة، فمن المستحسن أن نلقي نظرة على حال اللغات الأخرى في علاقتها مع الحضارات التي بنتها الشعوب.

٢ ـــ القطيعة الثقافية واللغوية في الغرب

إن استمرار اللغة مرتبط بالثقافة التي تعبر عنها. وكذلك، فإن ثقافة المجتمع مرتبطة بمقدار فاعليتها في اللغة التي تقولها. فكما أن اللغة تحفظ للمجتمع تراثه وحضارته، فإن ثقافة المجتمع وحضارته تمد اللغة بمعين ثر من التجدد والتطور يحفظ لها بقاءها واستمرارها. ولقد رأينا، في الحالات التي مرت معنا، أن قطيعة من نوع ما، قد تحدث بين اللغة والثقافة، فتؤول حال إحداهما، لا محالة، إلى الزوال.

كتب (Georges Pasch) دراسة حول هذا الموضوع، فقال: «يمكن للثقافة أن تتطور، وتضيع في الوقت نفسه لغتها القومية».

وضرب أمثلة عديدة أكد فيها هذه الحقيقة، فقال: «تتشكل اللغة الإنكليزية في الوقت الحاضر بنسبة ٤٤٪ من الفرنسية، أو بشكل أكثر دقة من اللغة النورماندية، والباقي من السكسونية، وهي لغة الفاتحين القدماء». و «يتكلم السيثيسي اللغة السلافية حالياً، وليس الإيرانية لغتهم الأصلية». و «لقد كانت لغة أجدادنا الجلوا (Les Goulois) اللغة السلتيكية، وهي أقرب إلى لغة البروتون، ولم تكن لغة من لغات الرومان. غير أنهم تبنوا اللغة اللاتينية دون أن يضيعوا ثقافتهم».

ويضيف، بعد ذلك، قائلاً: «ولقد أتى الفرانك (Les Francs) الذين ورثنا عنهم الثقافة، ولكنهم أضاعوا لغتهم وعوضوها بلغتنا. وكذلك الحال بالنسبة للفيكينك (Les Vikings) فقد سكنوا في النورماندي وأضاعوا لغتهم».

ولقد أدى ضياع اللغات، واندثار الثقافات بالعالم الغربي إلى تكوين متصور لغوي قوامه القطيعة لا التطور، والقفز لا التتابع. وهو متصور مستنبط من الحياة والتاريخ. وينطبق حقيقة على الواقع الفعلي. غير أن هذه الحالة تبقى تعبيراً خاصاً بالوضع اللغوي الغربي. وهي إذا كانت كذلك، فلا يجوز تعميمها. ولقد استطاع (Georges Pasch) أن يصور هذا الواقع، ولذا نراه يفصل بين الثقافة واللغة، ويقول: «إن اللغة لا تعرّف الثقافة. وإن الثقافة تستطيع أن تستعمل العديد من اللغات غير القومية. ولن أقول شيئاً عن الكتاب والعلماء الذين غيروا لغاتهم هم أو أسرهم، كالفيلسوف الروسي بودوان مثلاً»★.

وهكذا نرى أنه لما كانت الثقافة لا تمثل انعكاساً حضارياً في العالم الغربي، فقد أصبح من الممكن تجاوز اللغة والثقافة معاً، أو إحداث قطيعة لسانية ومعرفية معهما. إن العالم الغربي يمثل حالة فريدة، ولكن هذه النظم، كما هو ملاحظ، لا تقوم على أسس حضارية. ولذا كان من الطبيعي أن لا ترتبط اللغة بالثقافة، وأن لا تعكس الثقافة الشرط الحضاري للتطور الإنساني واللغوي فيه.

٣ــ القرآن بين وحدة اللغة وتعدد اللهجات

الإسلام موقف من الإنسان والحياة. وهو دين حمل إلى البشرية متصور الوحدانية ضمن التعددية. ولذا كان من الطبيعي أن ينعكس نظام الوحدانية التي جاء بها في نظام الحضارة التي كونها. وأن تنعكس هذه في تعددية الحياة الثقافية، والفنية، والأخلاقية، والمادية، واللغوية. بل لقد كان من الطبيعي أيضاً أن تكون قواعده الثابتة وراء إنتاج المتغيرات وتوليدها.

وإذا كان هذا هكذا، فمن بدهيات الأمور أن يكون لتعددية اللهجات مكانها في المجتمع. فالقرآن يؤدي وظيفتين مضاعفتين:

- الوظيفة الأولى، وتتجلى في بنائه للفكر الحضاري الواحد من خلال تعددية الثقافات.
- الوظيفة الثانية، وتتجلى في أدائه اللغوي الواحد من خلال تعددية القراءات.

وما دام الأمر كذلك، فلا غرابة أن يكون المثل الأعلى للتعبير العربي، والمرجع الأرقى للتفكير الحضاري في الوقت نفسه. وهو لأنه هكذا، فقد صار أيضاً المصدر الأهم في استنباط الأحكام الشرعية والقوانين اللغوية. ولذا نجده مولّداً للثقافات ومتعدداً في اللهجات.

٣ ــ مرحلة الميل عن الفصحى

ولعل أهم ما يمكن ملاحظته، في هذه المرحلة، التي نريد أن نتحدث عنها، هو ميل المتكلم عن الفصحى، لغةً في الأداء اليومي، إلى العامية. ونستطيع، تفسيراً لهذه الظاهرة، أن ندلي بفرضيتين:

- **الفرضية الأولى**

تأخذ الفرضية الأولى بالأسباب الخارجية. ولذا، فهي ترى أن هذه الظاهرة تُـفَـسَّـر بدخول عناصر غير عربية في الإسلام، وهيمنتها على شؤون الحياة سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، أي هيمنتها على النشاط الإنساني في كل مناحيه.

غير أننا نرفض هذه الفرضة لسببين:

١ ــ السبب الأول، لأن الحضارة قوة هاضمة وفاعلة في الوقت نفسه. وهي لأنها كذلك، فإنها تملك القدرة على تحويل العناصر الوافدة إليها والداخلة فيها من وجودها المستقل إلى الوجود الحضاري المتناغم، أي تصبغها بصبغتها، وتصيرها لوناً من ألوانها، وعنصراً من عناصرها الداخلية، ومتغيراً من متغيراتها. والأمثلة الدالة على هذا الأمر عديدة وكثيرة في الحضارة الإسلامية. وهذا ما يجعلنا نزعم أن قيمة الحضارة واستمرار بقائها تكمن في انفتاحها وليس في انغلاقها.

٢ ــ السبب الثاني، لأن هذه القضية قضية داخلية، لا يفسرها سبب خارجي. فالميل الذي نتحدث عنه هو ميل عن الفصحى في الأداء اليومي، وليس ميلاً عن العربية على وجه العموم إلى لغة أخرى حملها الوافدون معهم.

• **الفرضية الثانية**

تأخذ الفرضية الثانية بالأسباب الداخلية: فتربط بين وجود العربية أداءً وإنجازاً، ووجود الحضارة محركاً للحياة العقلية، والنفسية، والاجتماعية. وهي ترى أن عطلاً أصاب ديناميكية الحضارة وفاعليتها أدى إلى تعطل العلاقة بين الوجود اللغوي والوجود الحضاري، كما أدى إلى حدوث انكسار مزدوج في الوجود الحضاري واللغوي في الوقت نفسه:

١ ــ أما الإنكسار الحضاري، فقد تمثل في تعطل الحياة العقلية، والنفسية، والاجتماعية: سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً.

٢ ــ وأما الإنكسار اللغوي، فقد تمثل في تعطل اللغة أداءً وإنجازاً، وظهور الميل عن الفصحى في لغة الخطاب اليومي.

إذا صحت هذه الفرضية، فإنه يبقى علينا أن ننبه إلى ثلاثة أشياء:

١ ــ ظلت العلاقة بين القرآن ــ منجزاً لغوياً ــ واللغة ــ جملةً من القوانين المحدودة العدد ــ قائمة في قلب النشاط الإنساني للمجتمع، الأمر الذي سيكون له أثره البالغ في توجيه تطور العربية فيما بعد.

٢ ــ إن الإنكسار الحضاري لم يبلغ حد القطيعة المعرفية مع الإسلام وتراثه. فقد ظل الإسلام مؤثراً في البنية التحتية للمجتمع وفاعلاً فيها.

٣ ــ إن الإنكسار اللغوي الممثل في الأداء، لم يؤد إلى قطيعة لغوية مع الفصحى. فقد ظل الإنتاج الأدبي والعلمي، من حيث الأداء، خاضعاً إلى قوانين اللغة الفصحى.

وهذا يجعلنا نقول توضيحاً لهذه الفرضية: إن جزءاً من الأداء اللغوي قد عطل. وإن بعضاً من الدلالات الإعرابية، نتيجة لذلك، ما عاد يظهر على السطح اللغوي. وقد انحصرت هذه الظاهرة في لغة الحياة اليومية، ولم تقو، بسبب الأشياء الثلاثة التي ذكرنا، أن تصبح ظاهرة عامة تمثل مجمل الأداء اللغوي. وهذا يعني أن اللغة العامية التي مثلت هذه الظاهرة، لم تقو على الانفصال عن اللغة الأم لتكون بديلاً عنها، كما حدث هذا مع مثيلاتها من اللغات الأوربية.

٤ ــ مرحلة العودة إلى المصدر

تنقسم العربية، وهذا شأن كل اللغات، إلى مستويات، لا من حيث هي نظام، ولكن من حيث هي أداء. وهذا أمر طبيعي تفسره الأسباب الاجتماعية. وإذا كان من الملاحظ أن تعدد

مستويات الأداء اللغوي، لا يحول دون الإيصال بين مختلف الفئات الاجتماعية، فهذا يؤكد، أن كل الفئات الاجتماعية تشترك في الكفاية اللغوية، أي في مجموع النظم القاعدية التي تتكون اللغة منها ضمنياً عند المتكلمين. ولذا ذهب سوسير، وكل الباحثين اللغويين، إلى تأكيد أن اللغة (النظم) اجتماعية، بينما الكلام (الأداء) ففردي.

ولقد تبين مما سبق، أن العربية لغة مصدرية، وأداة حضارة للإيصال الإنساني في الوقت نفسه. أما مصدرية، فلأنها ارتبطت مع القرآن بعلاقة وجود. وأما حضارية، فلأن الإسلام أدخلها في قلب الحياة الاجتماعية وربطها بالنشاط الإنساني. ولذا كانت، ولا تزال، لغة للتعبير الأدبي، وأداة للإيصال الاجتماعي، ووسيلة للعلم في إظهار مكنونه.

وهذا يعني أن فاعلية القرآن، من حيث هو نص، قد تجلت في إسهامين لم يكن لأي نص غيره المقدرة في إنفاذهما:

ـــ لقد ساهم القرآن، في الحفاظ على جملة القوانين التي تتكون اللغة منها، وأدى نظامه إلى تثبيتها في فطرة المتكلم تمكناً (Compétence) يكتسبه من المجتمع بصورة آلية، ويستعمله في إنجاز كلامه وأدائه، أو في استقبال كلام غيره.

ـــ كما ساهم القرآن في جعل العربية أداة ناجحة للإيصال، لأنه عندما قال بها نفسه تعبيراً وشريعة، جعلها في قلب النشاط الاجتماعي.

والمتكلم العربي، حالياً، لا يزال يعيش في ظل فاعلية القرآن حضارةً ولغةً. ولذا تشهد العربية اليوم، عن طريق انتشار وسائل الإعلام المختلفة، والتعليم، مرحلة جديدة تتجلى في انحسار العامية أو الدارجة لصالح الفصحى. وسيظل الأمر كذلك ـــ وهذا هو التفسير العلمي الوحيد لهذه الظاهرة لأنه اجتماعي بالدرجة الأولى ـــ ما دامت العربية مرتبطة بالقرآن ارتباط وجود. وهذا يؤكد فرادة هذه الظاهرة وتميزها ـــ كما أسلفنا ـــ حين يراقب الباحث طبيعة التطور وأصوله الاجتماعية في اللغات الإنسانية.

مـراجـع البحـث

١ ــ الخصائص. ج /٢/ ص /١٠ــ ١٢/.

٢ ــ المصدر السابق والصفحة.

٣ ــ المصدر السابق والصفحة.

٤ ــ عن كتاب : Chomsky: Essais sur La Forme et Le Sense. P 35.

ثالثاً ــ اللهجات وحركات الإعراب

١ ــ في التطور اللغوي

يقوم التطور اللغوي، في الحالات الطبيعية على محاور أربعة:

١ ــ التطور الزمني: ونعني به انتقال اللغة من جيل إلى جيل ملبية الحاجات المتطورة للمجتمع الذي يتكلمها.

٢ ــ التطور المكاني: ونعني به تطور اللغة في الإطار الجغرافي.

٣ ــ التطور الاجتماعي: ونعني به تطور اللغة في إطار انتماء الفرد الاجتماعي.

٤ ــ التطور الفردي: ونعني به تطور اللغة في حياة الإنسان من طفولته إلى شيخوخته.

وعموماً يمكن رد كل هذه التطورات إلى اللهجات. وفي هذه الحالة تكون كل العناصر التي تميزها بمنزلة متغيرات للغة واحدة تربط بينها جميعاً علاقات بنيوية ووظيفية. ويمكن أن نضرب مثلاً على ذلك بالعربية ولهجاتها.

نستطيع أن ندل على هذا إذا ألقينا نظرة عابرة إلى مصادر اللغة العربية (كتب النحو، والمعاجم، والشعر... إلخ). وسيتبين لنا من هذه النظرة أن اللهجات قد سادت شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام، وفي فجر الإسلام، وبعده. وإن الدارس لهذه اللهحات لا يستغرب إن رآها مستمرة، وإن كان بقاؤها يختلف بين عدة مستويات متداخلة أو متباينة.

وقبل أن نذهب في هذا الأمر قدماً إلى منتهاه، نود أن ننبه إلى أمور ثلاثة:

أولاً — إن المعايير التي قاس بها الغربيون تطورهم اللغوي، والنظريات التي أقاموها بناءً على هذا التطور، قد لا تنطبق في جزء منها أو في معظمها على واقع التطور في اللغة العربية. وهذا يدعونا للتعامل معها بحذر. ولقد أشرنا إلى ذلك في مواضع أخرى.

ثانياً — إن ما يبرر حذرنا أننا إذا نظرنا إلى تطور بعض اللغات في العالم، فسنرى أنه ليس من طبيعة واحدة، بالإضافة إلى أنه لا يحمل الخصائص نفسها. فثمة لغات امتازت عبر مراحل تطورها بمميزات تكون فرادتها، وتجعل منها موضوع بحث خاص، قد يكون على النقيض تماماً مما يتبع في درس تطور اللغات الأخرى. ومن هنا، فإن مارسيل كوهين يقول: «ليس ثمة تعليل مشروع للاعتقاد بأن كل اللغات قد مرت بالتطور نفسه»[1].

ثالثاً — إذا كنا في الدرس اللغوي العربي نستطيع أن نستفيد من نظريات لسانية مختلفة، ومناهج علمية متعددة، فإن هذا لا يعني أن نتخلى — للاعتبارات التي ذكرنا — عن استقلالية مشروعنا الخاص في دراسة اللغة العربية. ذلك لأن دراستها ضمن النسق الداخلي لتطورها وتطور المجتمع العربي معها، قد يفيد في الكشف عن قوانين في التطور اللغوي لم يصل إليها البحث اللغوي المعاصر. فيكون هذا إضافة يقدمها الدرس اللغوي العربي للفكر اللساني عموماً.

تكلم بعض الدارسين للعربية عن تطورها، وكان من أبرز الآراء التي طرحوها في هذا الميدان، تلك التي تتعلق باللغة المتكلمة أو المحكية. والتساؤل الذي نطرحه على أنفسنا بهذا الصدد، هو: هل تعيش العربية المتكلمة قطيعة مع الفصحى، أم تطوراً نحوها؟

أول ما يتبادر إلى الذهن هو أن اللغة المتكلمة ليست منفصلة عن الفصحى. والخطأ الفادح الذي وقع فيه بعض المستشرقين هو إدراجها ضمن اللغات المنقطعة عن اللغة الأم. ولذا فإن دراستها بشكل يعزلها عن النسق الداخلي لتطور العربية يخرج بها عن سياقها العام. وهذا أمر يخل بالشرط العلمي في الدرس اللغوي. ذلك لأن اللغة ليست أداة مجردة لاستعمال يقوم خارج المجتمع الذي نشأت فيه، وهي ليست فردية أيضاً. إنها ظاهرة اجتماعية كما عبّر سوسير عن ذلك: «اللغة مؤسسة اجتماعية»[2]. ولذا تجب دراستها بما لها من علاقات بنيوية ووظيفية مع مجمل الإنتاج اللغوي للمؤسسة الاجتماعية التي تستعملها، وقد فعل هذا ابن جني. ولذا نراه يقول: «الناطق على لسان لغة من لغات العرب مصيب غير مخطيء، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه»[3].

إن قول ابن جني يؤكد وحدة النظام اللغوي، كما يؤكد أن اللغة من حيث هي نظام،

تتجلى في اللهجات من حيث هي أداء. وهذا يعني أن العلاقة بين الفصحى واللهجات قائمة غير منقطعة.

ويمكننا أن نقول إن وجود مثل العلاقة البنيوية والوظيفية بين اللغة نظاماً، واللهجات أداء أدت إلى استمرارية العربية وتطورها. والنتائج التي وصل إليها بعض الباحثين تدل على ذلك. فالدكتور محمد فهمي حجازي يقول: «وهكذا تتفق لغة النقوش من الناحية المعجمية مع عربية الجاهلية»[٤]. وقد أشار إلى ظاهرتين قائمتين في لغة النقوش، لا يزال وجودهما قائماً إلى اليوم، وهما:

١ ـ استخدام اسم الموصول (ذ).

٢ ـ استخدام أداة التعريف (هـ).

أما عن (ذ)، فإنه يقول: «أما (ذ) المدونة في النقوش فقد تكون متصرفة إعرابياً (ذو، ذا، ذي)، وقد تلزم حالة واحدة من الحالات المذكورة دون تصريف إعرابي. ومع هذا فلا شك أن استخدام هذه الكلمة كاسم موصول هو ما عرف قديماً في قبيلة طيء. فقد ذكر النحاة أن قبيلة طيء كانت تستخدم كلمة (ذو) اسماً موصولاً»[٥].

ولا تزال كلمة (ذ) تستعمل اسماً موصولاً تحت الشكل نفسه، أو (ذا) كما هو الحال عند بعض القبائل العربية المعاصرة، أو بالدال (د)، أو (ده)، أو (دا) كما في بعض اللهجات.

وأما عن (هـ) أداةً للتعريف، فإنه يقول: «وأما استخدام الهاء كأداة للتعريف تحمل الدلالة الإشارية فهو ما تعرفه لهجات عربية كثيرة في الشام وجزيرة العرب إلى اليوم، عندما يقولن (هالولد) و (هالبنت)[٦].

٢ ـ اللهجات وحركة الإعراب

لقد علمنا مما سبق أن اللغة العربية من حيث هي نظام تقوم على أسس قاعدية واحدة في مجملها، وأنها من حيث هي أداء تقوم على لهجات عديدة. وهنا نود أن نعرض أثر هذه اللهجات في اختلاف الحركات، سواء منها تلك التي تدخل في بناء صيغة الكلمة، أو تلك التي تعتبر حركة إعراب. ثم نريد بعد هذا العرض أن نصل إلى آراء بعض المعاصرين. وهنا سنرى أن قضية الإعراب قد قسمت الناس إلى قسمين: قسم ينكر حركة الإعراب أصلاً، وقسم يؤكد وجودها.

• اختلاف اللهجات

تركزت مصادر اللغة العربية في بعض القبائل المعروفة مثل قيس، وأسد، وتميم. ولجأ العلماء إلى هذه القبائل عندما أرادوا أن ينظروا إليها ويقننوا قوانينها. ولكن كانت هناك قبائل أخرى غير هذه، واستمرت لهجاتها تطبع الأداء بخصوصيتها. نذكر منها: هذيل، وكنانة وطيء وغيرها كثيراً. وإذا كان ذلك، فإن هذا يعني أن ما أخذه العلماء في تلك العصور، لا يعتبر إلّا جزءاً من كل، وقلة من كثرة. ولعل ما يبرر لهم موقفهم، هو:

١ ـــ إدراكهم أن اللغة نظام. وأن اللهجات متغيرات أدائية لهذا النظام.

٢ ـــ وأن الحضارة العربية الإسلامية اتجهت نحو المكتوب بعد نزول القرآن، وأن المكتوب صار تعبيراً عن حضارة النص لا عن حضارة الشخص. وهذا ما يفسر إهمالهم لكثير من اللهجات، أداة للإيصال الشخصي، وتمسكهم بالمكتوب، لغة معيارية لكل إنجاز وأداء لغوي.

وفي رأينا، أن هذين العنصرين يفسران في الوقت نفسه وجود الحركات من جهة ويؤكدانه، ويبينان من جهة أخرى أن الخلاف عند القدماء بشأن الحركات لم يكن قط في إثبات أو نفي وجودهما ـــ كما ظن بعض المحدثين ـــ ولكن في حالات إعرابها.

وقبل أن ندخل في هذا الموضوع، نريد أن نضيف، أن الخلاف عندهم ليس فقط في حالات الإعراب، ولكن أيضاً في بنى الكلمات وصيغها، أي، أن الخلاف لم يكن فقط فيما يتعلق بالحركة التي هي في آخر الكلمة، ولكن كان كذلك في أول الكلمة وأوسطها:

١ ـــ أما عن الخلاف في أول الكلمة، فنكتفي بمثل عن الفعل وآخر عن الاسم:

آ ـــ **الفعل**: كانت تميم تقول: (اتخذت)، وكانت الحجاز تقول: (تخذت) دون ألف، أو (وخذت) بإبدال الألف واواً.

ب ـــ **الاسم**: كانت الحجاز تقول: (حِصاد) على وزن (فِعال) بكسر الحرف الأول، وكانت تميم تقول: (حَصَاد) على وزن (فَعَال) بفتح الحرف الأول.

٢ ـــ وأما عن الخلاف في وسط الكلمة، فنكتفي أيضاً بمثل عن الفعل وآخر عن الاسم:

آ ـــ **الفعل**: كانت قريش تقول: (حَقَدَ)، أي تفتح عين الفعل وتجعله على وزن (فَعَلَ) وكانت تميم تقول: (حَقِدَ)، فتميل إلى كسر عين الفعل وتجعله على وزن (فَعِلَ).

ب ـــ **الاسم**: كانت الحجاز تقول: (الوَتْر) بفتح الواو، وكانت تميم تقول: (الوِتْر) بكسر الواو.

وثمة خلافات أخرى كثيرة تتراوح بين الفتح والضم[٧] .

• **اختلاف النحاة في حالات الإعراب**

يقول السيوطي : «وقال القالي في أماليه : حدثنا ابن دريد حاتم قال : جاء عيسى بن عمر الثقفي ونحن عند أبي عمرو بن العلاء فقال : يا أبا عمرو ما شيء بلغني عنك تجيزه ؟ قال : وما هو ؟ قال : بلغني أنك تجيز «ليس الطيبُ إلّا المسكُ» بالرفع . قال أبو عمرو ذهب بك يا أبا عمرو : نمت وأدلج الناس . ليس في الأرض حجازي إلّا وهو ينصب ، ولا في الأرض تميمي إلّا وهو يرفع»[٨] .

إن قصد الخلاف هنا هو خبر ليس المقترن (بإلا) ، فقريش تنصبه إطلاقاً ، وتميم ترفعه على اعتبار أن القوم يرون في (ليس) (ما) النافية ، فحملوا (ليس) على (ما) .

والخلاف الذي ترويه هذه القصة ، هو خلاف في الأداء اللغوي بين القبائل أولاً ، أكثر مما هو خلاف على الحركة . غير أن هذا الأمر وأشباهه مما جرى في الأداء اللغوي فتح باب الخلاف واسعاً أمام النحاة ، فنشأت المدارس وتعددت التفسيرات ووجهات النظر ، وعرف البحث اللغوي مناظرات أغنته وأثرته ، جمع الأنباري بعضاً منها في كتابه «الإنصاف في مسائل الخلاف» .

• **البحث اللغوي المعاصر وحركات الإعراب**

على الرغم من أن البحث في هذه المسائل ، يعتبر من اختصاص فقه اللغة ، لأنه يُعنى أصلاً بتاريخ اللغة ويقوم عليه ، فإن بعض الدارسن في العصر الحديث أثاروا قضايا لا يستطيع الباحث اللساني إلّا أن يدلي بدلوه فيها ، متجاوزاً بذلك ميدان اختصاصه . وذلك لما لديه من أدوات منهجية ومعرفية يستطيع بها أن يجد لهذه القضايا وأمثالها حلولاً ، الأمر الذي يعطي للبحث اللغوي العربي وجهاً مشرقاً جديداً .

إذا كان القدماء قد اختلفوا في حالات الإعراب فأثروا البحث اللغوي وأغنوه ، فإن بعض المحدثين قد اتجهوا بالبحث وجهات أخرى ، تخفي وراءها أغراضاً غير علمية بشكل واضح . وكانت حركات الإعراب إحدى القضايا المثارة .

يقول الدكتور صبحي الصالح رحمه الله : «فهل سمعت بعد هذا البيان برأي أعجب ، وخيال أخصب ، وقول أدعى إلى طول الهزء والسخرية ، مما ذهب إليه المستشرق (فولرز K. Vollors) من أن

القرآن نزل أول الأمر بلهجة مكة المجردة من ظاهرة الإعراب، ثم نقحه العلماء على ما ارتضوه من قواعد ومقاييس، حتى أضحى يقرأ بهذا البيان العذب الصافي، وغدا في الفصاحة مضرب الأمثال ؟! »[٩] .

ويقول الدكتور محمود فهمي حجازي مستعرضاً القضية نفسها: «كان المتعارف عليه عند اللغويين العرب قديماً واللغويين المحدثين حتى أواخر القرن التاسع عشر أن لغة الشعر الجاهلي ولغة القرآن الكريم تمثلان العربية الفصحى، والمقصود بهذا أن هذه اللغة لم تكن مجرد لغة أدبية، بل كانت أيضاً لغة التعامل الراقي ولغة التعامل بين أبناء القبائل المختلفة: وقد أثار فولرز وهو متخصص ألماني في اللغة العربية، كثيراً من الشكوك حول كون هذه قد استخدمت في الحديث اليومي والتعامل الشفوي في الفترة التي ألف فيها الشعر الجاهلي. ولذا رفض فولرز تسمية هذه اللغة باسم: «العربية الفصحى»، واقترح تسميتها باسم اللغة «المكتوبة الأقدم». وبهذا عد فولرز المعايير المتعارف عليها حول اللغة العربية الفصحى والتي سجلتها الأمثلة الواردة في كتب النحو شيئاً مصنوعاً أقامه النحاة ودعوا إليه. ومعنى هذا في رأيه أن لغة الحديث اليومي في عصر تأليف الشعر الجاهلي وفي صدر الإسلام كانت تخلو من عدد كبير من السمات التي تنسب للعربية الفصحى، ومنها مثلاً الإعراب. فيرى فولرز أن اللغويين العرب صنعوا ظاهرة الإعراب، ولم يكن لها وجود حقيقي من قبل. أما القرآن الكريم فرأى فولرز اعتماداً على المصاحف المخالفة للمصحف المتداول، واعتماداً على بعض القراءات، أنه كان يقرأ في صدر الإسلام على نحو محلي، أو وفق العادات الصوتية لأهل الحجاز في مكة والمدينة، أما قراءته وفق معايير اللغة الفصحى فقد كان عملاً متأخراً»[١٠] .

ولقد أعاد الدكتور إبراهيم أنيس تكرار رأي فولرز فيما يكتب، فقال: «ما أروعها قصة! لقد استحدثت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثم حيكت وتم نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الهجري أو أوائل الثاني، على يد قوم من صناع الكلام نشأوا وعاشوا معظم حياتهم في البيئة العراقية. ثم لم يكد ينتهي القرن الثاني حتى أصبح الإعراب حصناً منيعاً، امتنع حتى على الكتاب والشعراء من فصحاء العربية، وشق اقتحامه إلّا على قوم سموا فيما بعد النحاة»[١١] .

• تأكيد وجود حركة الإعراب

لا تخلوا فكرة فولرز من فطنة، كما لا يخلو أسلوب المرحوم الدكتور أنيس إبراهيم من سحر .

ولكن هذا شيء والمعالجة العلمية لظواهر لغوية بالغة الخطورة شيء آخر. فقد حملا إلينا مذهباً في الشك، غير واضح المعالم، دون أن يحملا إلينا نظرية في اللغة تسعف الباحث في تقصي كل الظواهر، أو في الوقوف على جملة القوانين التي أنتجتها. ويتبين لنا من النظر إلى هذه الآراء باستخدام أبسط أدوات البحث المنهجي، أنها لا تقوم على سند ثابت يمكن الاعتماد عليه. ويدرك من يتفحص الشعر الجاهلي، والقرآن، والحديث النبوي الشريف، أنه لا يمكن لهذا الكم الهائل من الإنتاج اللغوي المنوع في أجناسه والمختلف في مستوياته أن يكون قد صنع صنعاً، وإن اجتمعت له أكبر الهيئات العلمية. كما يدرك أن وراء نفي الحركات تكمن فكرة أخرى تقضي بنفي الشعر الجاهلي، والقرآن، والحديث النبوي الشريف في الوقت نفسه. وهذه أيضاً إثارة «جميلة»، ولكنها تخالف منطق التاريخ وتقف ضد المنهج العلمي، اللهم إلّا إذا كنا نخترع التاريخ اختراعاً أيضاً، ونلفق المناهج العلمية تلفيقاً. ومهما كان، فإن هذه الآراء تدل، بباطن من القول، أن القدماء كانوا عباقرة لا مثيل لهم. ولكن لكي تكون فكرة التزوير التي نسبت إليهم ممكنة، لا بد من تضخيم هذه العبقرية والمبالغة فيها. فهل هذا ممكن؟ وهل هذا الإجراء علمي؟

٣ ــ الحركات والنظام اللغوي

نرى، بادئ ذي بدء، ضرورة الكلام عن مصطلحات ثلاثة والتعريف بها:

• **تعريف الحركات**

تذهب اللسانيات إلى تعريف الحركات على أنها: «نظام من العلاقات التي تظهر في بعض اللغات مع الأسماء، والصفات، والضمائر لكي تعبر عن وظائفها في سياق الكلام. ويتمثل مختلف أنواع هذه العلامات في الحركات الإعرابية الإضافية، والتي تندمج غالباً مع الدال»(١٢).

• **النظام**

يظهر من التعريف السابق أن الحركات نظام. ويمكن تعريف النظام بأنه: «مجموعة من العناصر المتداخلة التي تشكل كلاً واحداً»(١٣).

يبقى مفهوم النظام من خلال هذا التعريف ناقصاً أو غامضاً. ولكي يكون تاماً أو واضحاً، لا بد أن نلحقه بتعريف إضافي يظهر فيه دور العناصر، أي وظائفها. هذا التعريف هو تعريف الوظيفة.

• **الوظيفة**

يمكننا أن نقول بشكل مبدئي إن الوظيفة هي الدور الذي يقوم به كل عنصر ضمن النظام. ولكن هذه الوظيفة، كما أن هذا العنصر، ليسا معزولين لا عن الوظائف الأخرى، ولا عن باقي العناصر ضمن النظام. ومن هنا نرى أن نعرف الوظيفة أيضاً بأنها شبكة من العلاقات تقوم بها العناصر ضمن النظام. وقد عرف لالاند العلاقة الوظيفية بقوله: «إن العلاقة الوظيفية هي العلاقة القائمة بين شيئين، بحيث يمكن لأحدهما أن يعتبر كمتغير مستقل، ويكون الآخر وظيفة للأول»(١٤).

وعلى هذا الأساس يمكننا أن نقول إن الإعراب نظام تشكل الحركات فيه مع نظام الكلمات مجموعة من العلاقات المتداخلة، تتحدد كل علاقة منها باعتبار العلاقة الوظيفية التي لها مع باقي العلاقات ونظام الكلمات. وهي جميعاً تشكل كلاً واحداً هو النظام.

هنا نلاحظ تزاوج نوعين من أنواع الأنظمة: نظام الحركات، ونظام الكلمات. وإذا كانت الكلمة لا تأخذ وظيفتها ضمن الجملة من نظام الحركات، ولكن من علاقتها القاعدية مع باقي الكلمات، فإنها مع ذلك تقيم مع الحركات علاقات وظيفية تكون هي فيها بمثابة المتغير المستقل، وتكون الحركات بمثابة الوظيفة لها.

وبصورة عكسية يمكن القول أيضاً: إن الحركات تقيم مع الكلمات علاقات وظيفية، إلّا أنها في هذه العلاقة لا تملك وجوداً مستقلاً، بل وجوداً يعتبر وظيفة تابعة لمتغير مستقل هو الكلمات. ولذا فإنها تأخذ شكل الدال، ليس بالنسبة للكلمات، ولكن بالنسبة للوظائف التي تقوم بها الكلمات ضمن الجملة.

إن وجود هذه الأنظمة، بالإضافة إلى غيرها، يدل على أن اللغة نظام أعلى، أو هي نظام الأنظمة. وإن ما يسمى بالإعراب ضمن نظام الأنظمة، أي في اللغة، يتمثل في مجموع الحركات المعبرة عن الوظائف اللغوية. ولذا كان إعطاؤها صفة النظام أقرب إلى حقيقتها. وهي تظهر في العربية منفصلة عن دال الكلمة تارة، فتأخذ في هذه الحالة شكل الكسرة، والضمة، والفتحة، والسكون، أي تعتمد أساساً على النظام الصوتي. كما تظهر تارة أخرى متصلة بدال الكلمة، فتأخذ في هذه الحالة شكل الألف والنون، والياء والنون، والواو والنون، إلى آخره، أي تعتمد أساساً على النظام المورفولوجي المعبر بالحروف عن صيغ الكلمات. وهي ما دامت تشكل نظاماً ضمن الكائن

اللغوي ، فإن وظائفها تتجلى عبر المكونات اللغوية الثلاثة : الصوتية ، والنحوية ، والدلالية . وهذا يعني أنها جزء أصيل ، أو جزء لا يتجزأ من النظام اللغوي ، أو من الكائن اللغوي نفسه .

والخلاصة التي ننتهي إليها ، أنه إذا كان الأمر كذلك ، فإنه لا يمكن نفي الحركات ، كما لا يمكن اختراعها . لأن هذا يقتضي نفي النظام اللغوي بعد أن كان ، أو اختراعه بعد أن لم يكن ، كما يقتضي في الوقت نفسه نفي المجتمع أو اختراعه ، وهذا محال . والسبب في ذلك ، أن اللغة نظام يقوم من خلفه نظام المجتمع الذي يعبر عن أغراضه وحاجاته . وإن حركات الإعراب ، من حيث هي نظام ، ترتبط قاعدياً بأداة تعبير المجتمع عن أغراضه وحاجاته . وهي بهذا المعنى جزء من نظام المجتمع باعتباره المؤسسة الوحيدة التي تصطلح على استعمال أدواتها الإيصالية وطرق تشكلها ، وهي الوحيدة المؤهلة التي تقدر على إقرارها باتفاق وتواضع يحصل بين أفرادها عبر تطورها وسيرورتها التاريخية . وهكذا نلاحظ ، أن إقرار شيء أو نفيه ، إذا لم يأت من الداخل ، أي من النظام ذاته ، فهو شيء يستحيل على النظامين اللغوي والاجتماعي قبوله . وإذا كان هذا هكذا ، فيمكننا أن نلاحظ أيضاً أن نفي الحركات أو اختراعها ، كما ردد بعضهم ذلك ، قصة جميلة ، ولكنها تخالف منطق النظام اللغوي والاجتماعي على حد سواء .

* * *

مـراجـع البحـث

١ ــ Matérieux Pour une Sociologie du Langage. Vol 1, P 105.

٢ ــ Cours de Linguistique générale. P 33.

٣ ــ الخصائص: ج /٢/ ص /١٢/.

٤ ــ أسس علم اللغة العربية. ص /٢٢٦/.

٥ ــ المرجع السابق والصفحة.

٦ ــ المرجع السابق والصفحة.

٧ ــ السيوطي. المزهر في علوم اللغة. ج /٢/ ص /٢٧٥/ باب «ذكر ألفاظاً اختلفت فيها لغة الحجاز وتميم».

٨ ــ المرجع السابق والصفحة.

٩ ــ دراسات في فقه اللغة. ص /١٢٢/.

١٠ــ أسس علم اللغة العربية. ص /٢٣٨/.

١١ــ من أسرار اللغة. ص /١٢٥/.

١٢ــ Georges Mounin: Dictionnaire de La Linguistique. P 96.

١٣ــ المرجع السابق. ص /٥٥٠/.

١٤ــ André Lalande: Vocabulaire Téchnique de La Philosophie. P 345.

القسم الثالث

بنية اللغة العربية
بين القواعد الشكلية والقواعد التوليدية

أولاً ـ القواعد الشكلية

ثانياً ـ بين القواعد الشكلية والقواعد التوليدية:

نقد القواعد الشكلية

أولاً: القواعد الشكلية

١ ــ الهدف من عرض القواعد الشكلية

نريد أن نقدم عرضاً لمفاهيم القواعد الشكلية، وذلك بغية الوصول إلى هدفين:

١ ــ الهدف الأول

يجب أن نعلم أن ما نقوم به هنا مبني على ملاحظتين من ملاحظات أصحاب المنهج التوليدي:

- إنهم يرون أولاً، أن مفاهيم القواعد الشكلية لا تكفي لبناء منهج نحوي.
- ويرون ثانياً، أن هذه المفاهيم، على الرغم من قصورها، ترتب الوقائع اللغوية وتركبها بشكل جدي أكثر من غيرها.

وحين ينظر رواد القواعد التوليدية إلى القواعد الشكلية من هذه الزاوية فإنهم ينظرون إليها على

أنها قواعد وصفية فقط، أو كما قال تشومسكي بأنها منهج يعني «بالتصنيف» (La Classification)[1].

وإذا أردنا أن نبرر لهذا الهدف، فيمكننا أن نقول إن القواعد الشكلية تقدم للقواعد التوليدية أداة عمل هامة على اعتبار أنها وصفية. وفي الواقع، إن من يعنى بالقواعد التوليدية يجد في القواعد الشكلية ما يساعده على وصف الجمل، التي يريد أن تولدها منهجيته، وصفاً علمياً، وذلك لأنها منطقية للغاية.

٢ ــ الهدف الثاني

أما الهدف الثاني، فسنتعرض له بتفصيل في الجزء الثاني من هذا القسم، وهو يتجلى في النقد المنهجي الذي توجهه المدرسة التوليدية للقواعد الشكلية. وسنرى أن هذا النقد سيساعدنا في شيئين:

١ ــ في تعميق مفاهيم القواعد التوليدية.
٢ ــ في نقلها من الحيز النظري إلى الحيز العملي.

٢ ــ مفهوم التوزيع في القواعد الشكلية

إن إحدى الفرضيات الأساسية لهذه النظرية تقول إنه يجب النظر إلى الجمل على أنها عبارة عن بنى تشتمل على نظم متعلقة بطبقات[2] الكلمات لا على أنها كلمات تحلل إلى كلمات. وهذه الفرضية ترى أن كل عنصر من عناصر اللغة لا يجد معناه ودوره وتعريفه إلّا لأنه يشكل جزءاً من نظام الطبقات وترتيبها، وللسياق الذي توجد فيه الكلمة أهمية في هذه النظرية، فخصائص السياق هي التي تسمح بتعريف الطبقة وتعيين مميزاتها. وهكذا فإن كل طبقة إنما تعرف بخصائص الكلمات التي تحيط بها. وهي لم تعتمد المعنى لتعريف الطبقة ولكنها اعتمدت على مكان كل طبقة وتوزيعها ضمن بناء الجملة.

آ ــ مكونات الجملة

تتألف كل جملة من قالب ومادة. ونرمز للكلمة الأولى بـ (ق) والثانية بـ (ما). وقد يبدو لنا لأول وهلة أن جمل اللغة تمتلك مواد جد مختلفة، غير أننا لن نلبث حتى نرى بعد التمحيص أن الكلمات التي تؤلفها تنقسم إلى أنواع محدودة، وأن المواد الداخلة في بنائها تخضع هي الأخرى لهذا المعيار، بحيث أننا نستطيع وصفها عن طريق نظم مميزة لأنها بدورها أيضاً تنقسم إلى أنواع محدودة.

١ ـ المادة

حتى نستطيع أن نتابع بحثنا في بنى اللغة العربية سنضرب مثلاً بالجمل التالية :

توجـدُ الفتاةُ في الحديقـةِ .

يحمـلُ التلميـذُ الكتابَ .

هذا الكلـبُ ينبـحُ .

يتثاءبُ الرجـلُ .

يحلـمُ الغريـبُ بأهلـهِ .

هذه الجمل ذات طبيعة إخبارية ، ويشكل القالب الإخباري القاسم المشترك بينها جميعاً .

وإذا نظرنا في كل واحدة منها فسنرى أن القالب الإخباري يتناسق مع مادة معينة :

توجـدُ الفتاةُ في الحديقـةِ = ق + توجدُ الفتاةُ في الحديقـةِ .

يحمـلُ التلميـذُ الكتابَ = ق + يحمـلُ التلميـذُ الكتابَ .

هذا الكلـبُ ينبـحُ = ق + هذا الكلـبُ ينبـحُ .

يحلـمُ الغريـبُ بأهلـهِ = ق + يحلـمُ الغريـبُ بأهلـهِ .

يتثاءبُ الرجـلُ = ق + يتثاءبُ الرجـلُ .



إن كل هذه الجمل تشترك في قالب واحد، هو القالب الإخباري ولكن يجمع بين هذه الجمل أيضاً مقومات مشتركة أخرى غير القالب. هذه المقومات توجد فيما سميناه المادة.

إن كل جملة من هذه الجمل هي مادة. وبما أنها تخضع لنوع واحد من البنى فإنها تخضع لنوع واحد من التنظيم. ويجب علينا، كما هي الحال في كل دراسة لسانية أن نحللها، أي يجب أن نظهر:

١ ــ أن العناصر التي تتألف منها تحوي على علاقات عدة.
٢ ــ وأن هذه العناصر مع علاقاتها تسمح بتحديد الطبقات التي تنتهي إليها.

سنحاول أن نرى فيما إذا كان بالإمكان تقريب بعض العناصر من بعض، أو إذا كان بالإمكان اعتبار بعض العناصر معادلاً لبعضها الآخر، بحيث نستطيع القول إن العنصر (الفتاة) والداخل في مادة: (توجدُ الفتاةُ في الحديقةِ)، يعادل أحد العناصر الداخلة في المواد الأخرى. وسنحاول هذا حتى نرى إذا كنا نستطيع القول إن العنصر (الفتاة) والعنصر (التلميذ) مثلاً ينتميان إلى طبقة واحدة. ثم إن المقصود أيضاً من هذه المحاولة هو وصف نظام المادة وبناها عن طريق تحديد الطبقات التي تنتمي العناصر إليها. وللوصول إلى هذه الغاية سنقوم ببعض التغييرات في بعض المواد، وسنطرح بعدها على أنفسنا السؤال التالي: إذا غيرنا هذا الجزء من المادة، أو إذا أدخلنا بعض التعديلات على المادة مع المحافظة على باقي أجزائها، هل نستطيع الحصول على جملة عربية صحيحة؟ لدينا جملة:

يحمـلُ التلميـذُ الكتابَ.

ولدينا جملة:

يحـنُّ الغريـبُ لأهلـهِ.

سنضع المركب الاسمي (الغريب) في مكان المركب الاسمي (التلميذ) وبعد ذلك سنرى أننا قد حصلنا على جملة:

يحمـلُ الغريـبُ الكتابَ.

هذه هي العملية الأولى من عمليات الإبدال التي نجريها على المادة. ونلاحظ أنه بإمكاننا أن نعزل ضمن مادة الجملة (يحـنُّ الغريـبُ لأهلـهِ) جزءاً مؤلفاً من خمسة عناصر: (يحن، الغريب، لـ، أهلـ، ـه) هذه العناصر التي إذا ما اجتمعت مع بعضها فإنها تؤلف وحدة نحوية، بمعنى أن هذه

العناصر مجموعة مع بعضها تعادل مجموعة أخرى مؤلفة من أربعة عناصر أو ثلاثة أو إثنين مثل:

توجـدُ الفتاةُ في الحديقـةِ.

يتثاءبُ الرجـلُ.

ومن المفروض أن لا نقبل من عمليات الإبدال إلّا تلك التي تستطيع أن تنتج مادة قادرة إذا ما أُدخلت في أحد القوالب أن تعطي جملة. أما إذا أغفلنا منذ البداية تكامل الطبقة فإننا لا نستطيع أن نخرج بأي شيء منها. ولذلك فإننا نقوم بعملية الإبدال ضمن إطار نحوي يحتوي: الجملة، والمادة، والوحدات النحوية. وعندما نقول بتعادل عنصرين فإن هذا يعني تعادلهما ضمن كادر نحوي، أي إن حلول أي عنصر مكان عنصر آخر لا يهدم تكامل الطبقة التي انطلقنا منها في البداية، والتي تؤلف الكادر أو السياق.

سنبحث الآن عما إذا كانت الكلمات التي تؤلف مواد الجمل التي ذكرناها تقدر أن تدخل في كتلة تمكننا من إقامة التعادل بين كتل المواد. وهذه العملية تفرض علينا أن نراعي شرطين:

١ ـــ أن نحدد هذه الكتل.

٢ ـــ وأن نقيم التعادل بينها.

٢ـــ تقطيع وإبدال

إذا أتينا إلى جملة:

يحمـلُ التلميـذُ الكتابَ.

وإلى جملة:

يحـنُّ الغريـبُ لأهلـهِ.

ثم وضعنا المركب الاسمي (الغريب) مكان المركب الاسمي (التلميذ) فسنحصل على الجملة:

يحمـلُ الغريـبُ الكتابَ.

وكذلك الحال بالنسبة للأفعال في جملتي:

يوجـدُ الطفـلُ في الحديقـةِ.

يتثاءبُ الرجـلُ.

فبإمكاننا أن نضع الفعل (يتثاءب) بدل الفعل (يوجد) فتصبح الجملة : يتثاءبُ الطفلُ في الحديقـةِ .

وبالمثل ، فإننا نستطيع أن نضع (الشاب إلى بيته) في جملة : يعودُ الشابُّ إلى بيتهِ .

مكان (الغريب لأهله) في جملة :

يحـنُّ الغريـبُ لأهلـهِ .

فنحصل على جملة :

يحـنُّ الشابُّ إلى بيتـهِ .

وهذا يعني أننا نستطيع أن نعزل من مادة الجملة (يعود الشاب إلى بيته) كتلة مؤلفة من الكلمات (الشاب إلى بيته) والتي تشكل وحدة نحوية . هذه الكلمات بمجموعها تعتبر معادلة لمجموعة الكلمات (الغريب إلى أهله) ، كما يمكنها أن تعادل مجموعة أخرى مؤلفة من كلمتين (يحمل الكتاب) ، أو مؤلفة من كلمة : (يتثاءب) :

يحمـلُ الغريـبُ الكتابَ .

يتثاءبُ الغريـبُ .

وإذا نظرنا إلى هاتين الجملتين : نرى أن حلول (يتثاءب) مكان (يحمل الكتاب) لا يعطل الطبقة التي كان الانطلاق منها ، لأن (يتثاءب) و (يحمل الكتاب) يملكان قابلية للإبدال ضمن إطار المادة والجملة .

وبمعنى آخر نقول إن (يحمل الكتاب) تشكل كتلة و (يتثاءب) تشكل كتلة ثانية وإن الكتلتين تتعادلان . ويمكننا أن ننظر إلى كتلة (الغريب إلى أهله) بطريقتين :

الأولى : أن نرى الكتلة مؤلفة من ثلاث كلمات متميزات .

الثانية : وهي التي يهمنا هنا أن ننظر إليها من ناحية بنيتها ، فنرى أن الكلمات مع بعضها تشكل وحدة نحوية .

وبالطريقة نفسها نستطيع أن نحدث الإبدال في الجملة التالية :

يحمـلُ التلميـذُ الكتابَ .

فتصبح :

يحمـلُ الرجـلُ الكتابَ .

أو أن نأتي بكلمة أخرى مثل (الشاعر) أو (رئيسي) فسنرى أن الأولى مؤلفة من: (الـ + شاعر) والثانية من: (رئيس + ي)، وفي هذه الحالة علينا أن نعلم أن التعادل يتم بين أزواج كلمات لا بين كلمتين:

الـ + شاعر = رئيس + ي .

وإذا ما أبدلنا (الشاعر) بكلمة واحدة مثل (بسام)، فإننا في هذه الحالة نكون قد عادلنا كلمتين بكلمة واحدة. وكذلك الحال إذا استعملنا الضمير عوضاً عن (الشاعر)، وهذا يعني أن ضمن الإطار النحوي للمادة والجملة تقوم التعادلات بين مجموعات الكلمات التي تشكل وحدات معينة مثل: (الـ + شاعر) ووحدات أخرى قد تكون مؤلفة بطريقة أخرى.

لقد رأينا أننا، وإن تعددت أشكال الإبدال، نصل دائماً إلى جملة صحيحة. والخلاصة التي نستنتجها هي أن الإجراءات التي طبقناها بشكل مقتضب تبين القيمة الفعلية لعمليتي التحليل اللتين أتينا على ذكرهما، وهما:

١ ــ التقطيع، أي تقسيم الوحدة (ونعني بها هنا المادة) (توجد الفتاة في الحديقة) إلى وحدات من المركبات (ونعني بها هنا الكتل) مثل: (الفتاة) و (توجد في الحديقة).

٢ ــ الإبدال، وهو الذي يكشف لنا أن المورفيم المعزول يتناسب مع شيء ضمن النظام اللغوي أو لا يتناسب. فإذا كان في إمكاننا ضمن الإطار المادة (يحمل التلميذ الكتاب) أن نبدل (التلميذ) باسم شخص، مثلاً: (بسام) للحصول على مادة جديدة مختلفة ولكنها نحوية فإننا نستطيع بناءً على هذا أن نقرر أن: (الـ + تلميذ) تعادل (بسام) من وجهة نظر نحوية ضمن الإطار المشار إليه، أي أن الكلمتين: (الـ) و (تلميذ) تشكلان وحدة تماماً مثل (بسام).

وإذا نظرنا إلى الكلام من ناحية البنى النحوية وأخذنا جملة مؤلفة من الحد الأدنى من المواد، ولتكن: (نامَ الولـدُ)، فسنرى أن الكلمتين: (نام) و (الولد) تشكلان عنصرين. وفي هذه الحالة نعتبر أن هذين العنصرين يشكلان الوحدات المركبة للمادة التي يوجدان فيها:

نــــام	الــولــــــــد

فإذا ما قمنا بعملية إبدال ووضعنا هذه الجملة تحت الاختبار ، فسنرى أن عنصراً آخر يمكن أن يحل محل (الولد) وبذلك نحصل على جملة نحوية جديدة مثل : (نامَ القطُّ) يكون فيها (نام) و (القط) بمثابة الوحدات المركبة لمادة الجملة .

وكذلك ، فإن عملية الإبدال تسمح لنا باختيار آخر حيث نستطيع أن نحل : (يوجدُ في الحديقةِ) محل (نامَ) فنقيم جملة أخرى هي : (يوجدُ الولدُ في الحديقةِ) يكون فيها (يوجدُ في الحديقةِ) و (الولد) بمثابة الوحدات المركبة لمادة الجملة .

٣ــ المكونات المباشرة

لقد رأينا فيما سبق أننا قمنا بعمليات إبدال متعددة كان القصد منها عزل كتلتين ضمن المادة الواحدة . كما رأينا أن هاتين الكلمتين مع القالب الإخباري الذي وردتا فيه تشكلان مجموع الجمل :

الطفلُ	يوجدُ في الحديقةِ
التلميذُ	يحملُ الكتابَ
الرجلُ	يتثاءبُ
الغريبُ	يحنُّ لأهلِهِ
الشابُّ	يعود إلى بيتِهِ

ونطلق تسمية المكونات المباشرة على الكتل التي تشكل مواد الجمل ونأخذ على ذلك مثلاً :

يحملُ التلميذُ الكتابَ .

نستطيع أن نفصل عن هذه الجملة كلمة (التلميذ) لنحصل على كتلتين هما (التلميذ) و (يحمل الكتاب) ، وكل واحدة من هذه الكتل تشكل وحدة . ومجموع هذه الوحدات هي التي تسمى بالمكونات المباشرة للجملة .

والسبب الذي دعا القواعد الشكلية أن تطلق مصطلح (المكونات) على الوحدات يعود إلى أنها تعتبر الجملة بناءً أقيم على عنصرين مكونين .

وأما المصطلح الثاني (مباشرة) فيأتي من اعتبار هذه القواعد أن المكونات تتألف بدورها من مجموعة من البنى ، وهذه البنى تحلل إلى مكونات وهكذا دواليك حتى تصل إلى مكون أصغر لا يمكن أن يتفكك . ويظهر لنا أنه يوجد العديد من الطبقات المتتابعة للمكونات . ونطلق تسمية

(المكونات المباشرة) لبنية ما على مجموع الكتل المكونة والتي تقع عليها مباشرة ضمن الطبقة السفلى . هذه الطريقة في التصور والتحليل هي التي تبين لنا أن الجملة مؤلفة من نظام متدرج من المكونات . ومن أهداف هذا التحليل أيضاً ، هو أن تضع هذه المدرسة في حيز البداهة العلاقات الموجودة بين العديد من عناصر الجملة . ولتوضيح هذه النقطة نأخذ الجملة .

يحمـلُ التلميـذُ الكتابَ .

إن التحليل يظهر لنا أن الكلمتين (الـ) و (تلميذ) مرتبطان بعلاقة واحدة ، وتشكلان مكونين اثنين ضمن المكون المباشر (التلميذ) على حين أن (الـ) والفعل (يحمل) لا يرتبطان بمثل هذه العلاقة ، وذلك لأنهما يدخلان في نظم مختلفة لمكونات مختلفة . وفي الواقع ، إنها لم تأت بجديد لأن كل هذا يطابق الحدس الذي نملكه عن طبيعة العلاقات الموجودة بين كلمات الجملة والتي يقوم التحليل اللساني عليها .

ويمكننا الآن أن نقوم بعملية تحليلية بسيطة للتحقق من صحة ما أسلفناه . ونأخذ الجملة نفسها : يحمـلُ التلميـذُ الكتابَ .

ونلاحظ أن مادة هذه الجملة مؤلفة من مكونين رئيسين :

التـلـميـــذ	يحمـل الكتـاب

كما نلاحظ أننا إذا احتفظنا بأحد المكونين وحذفنا الآخر نستطيع أن نستبدل عوضاً عن المحذوف بمكون مغاير له ، ومن ذلك كأن نضع عوضاً عن كلمة (التلميذ) ضميراً يتمثل في (هو) ، أو أن نأتي بفعل غير (يحمل) ونضعه مكانه . ولكن ثمة تساؤلات تطرح نفسها : هل يمكن القيام بعملية تقطيع للجملة على طريقة غير هذه الطريقة ؟ إذا حاولنا أن نجمع كلمات هذه الجملة بصورة غير الصورة التي رسمناها ولتكن :

يحمـلُ التلميـــذُ	الكتـــابَ

فسنلاحـظ أن الضمير (هو) وحـده لا يستطيـــع أن يحل محل المركب المكـــون من

(يحمل + التلميذ) ، وهذا يدل على أن لعملية تقطيع الجمل شروطاً معينة يجب أن تتبع . وسنضرب أمثلة عدة يؤدي الإبدال فيها إلى خلل في نحو الجملة نتيجة لعدم الشروط الملائمة في عملية التقطيع :

(* تعني هذه الإشارة أن الجملة غير صحيحة)

* يبلغُ الكتابُ .

* يحملُ التلميذُ هُوَ .

* يحمـلُ التلميـذُ يبلـغُ .

إن هذه الأمثلة تظهر لنا أننا لا نستطيع أن نقطع الوحدة النحوية للمكونات المباشرة التي تؤلف الجملة : (يحمل ، التلميذ ، الكتاب) كما نريد ، لأن الكلمات المختلفة التي تشكل الجملة تتجمع في قالب وترتبط ضمن هذا القالب بين بعضها بعضاً بعلاقات نحوية معينة .

٤ ــ المركبات

لقد ظهر لنا عبر التحاليل السابقة أن بعض الجمل يحتوي على كتلتين متغايرتين من حيث انتمائهما النحوي ، أما الأولى فهي كتلة المركبات الاسمية ، وأما الثانية فهي كتلة المركبات الفعلية :

مركب فعلي م ف	مركب اسمي م إ
جـاءَ	الولدُ بالكتابِ .
أَكَـلَ	الوالـدُ الخبـزَ .
شربَ	الرجـلُ .
فكـرَ	صديقي في أحوالـهِ .

٥ ــ تعريف المركبات

تتألف المركبات من عدد من العناصر المنتظمة بعضها مع بعض . وتكون هذه العناصر وحدة كاملة بسبب من التناسب الذي بينها . ويمكن أن نقول : إن ما نطلق عليه المركبات إنما يكون باجتماع عدد من العناصر لتشكيل وحدة نحوية .

• الفرق بين المكونات والمركبات

لقد استعملنا مصطلحين: الأول: وهو المكونات، والثاني: وهو المركبات. وقد كان ذلك بشأن نفس المتواليات اللفظية. وربما نتساءل عن السبب الذي جعلنا نستخدم مصطلحين اثنين للتعبير عن غرض واحد. الواقع أن هذين المصطلحين لا يشيران إلى الخصائص نفسها وإن لكل مصطلح وظائف منوطة به:

١ ــ المكونات:

يشير هذا المصطلح إلى الدور المنوط بوحدة من الوحدات ضمن وحدات أعلى منها، كما يشير إلى دخول وحدة من وحدات البناء ضمن أخرى أكبر منها. ولو نظرنا إلى الكلمة: (صديقي)، لرأيناها تشكل وحدة داخلة في مكونات الجملة:

فكـرَ صديقي في أهلـهِ.

٢ ــ المركبات

يشير هذا المصطلح إلى النظام الذي تقوم عليه الوحدة الكلامية. فكلمة صديقي عبارة عن مركب، لأنها تمثل، نوعاً من أنواع العلاقة، ونظاماً من الكلمات (صديق) + (ي) ضمن جملة:

فكرَ صديقي في أهلهِ.

لو نظرنا إلى الكلمتين (صديق + ي) في جملة: (أرى صديقي)، فسنرى أنهما تشكلان دائماً (م إ)، ولكن (م إ) هنا لا يعد من ضمن المكونات المباشرة للجملة، كما كان في الأولى.

• مركب أم مجموعة

قد ترد الكلمتان في بعض الأحيان لأداء المعنى نفسه أو الغرض نفسه. غير أن اللسانيين يميلون في معظمهم إلى استعمال كلمة (مركب) أكثر من ميلهم إلى استعمال كلمة (مجموعة). ويرى اللسانيون أن كلمة (مركب) أكثر تعبيراً عن فكرة الأشياء المنتظمة بعضها مع بعض، من كلمة (مجموعة) التي تعبر عن فكرة (نماذج منتقاة أو مختارة) أو (عناصر متعددة)، ولكنها لا تعبر بالضرورة عن فكرة الأشياء المنظمة. إن كلمة (مركب) تعني نظاماً وعلاقات تبعية، كما تعني نظاماً حول عنصر أساسي.

• أنواع المركبات في الجملة

بما أن كلمة (مركب) تميز متتالية من الكلمات المنظمة التي تقيم مع بعضها علاقات تبعية،

فإننا نحدد بناء عليه طبيعة بناء هذا المركب ، وذلك بإعطائه هوية الكلمة الرئيسة التي تنتظم حولها الكلمات الأخرى :

• لو نظرنا إلى المركبات :

الـولـــــد
صـــديقـــي
هـذا القـــط
حـــامــــد
بـــريــــد
هـــــــو

فسنرى أنها في مجموعها تتضمن عنصراً رئيساً هو بمثابة (الرأس) الذي من حوله تتجمع العناصر الأخرى عندما توجد كلمات عدة ، أو الذي يستطيع أن يكون العنصر الأوحد للمركب. هذا العنصر هوالعنصر الاسمي سواء كان ذلك اسماً أم ضميراً.

ولو نظرنا إلى المركبات :

جاءَ بالكتـابِ .

أكـلَ الخبـزَ .

شــربَ .

فكـرَ في أهلـهِ .

فسنرى أنها في مجموعها تتضمن عنصراً رئيساً يقدر أن يبقى وحده ، وهذا العنصر هو

الفعل : جاءَ ، أكلَ ، شربَ ، فكَّرَ . وبالرغم من التغيرات التي قد تطرأ عليه من حيث الزمن ، لأنه يقدر أن يكون في الماضي أو في الحاضر أو في المستقبل ، كما يمكن أن يكون متبوعاً بمفعول أو مفاعيل عدة ، أو غير متبوع ، بالرغم من هذا كله يبقى المكون الرئيسي رقم (٢) للجملة فيما إذا حللت هذه ككل ، ويسمى بالمركب الفعلي .

قد نجد المركب الاسمي والمركب الفعلي في جمل أكثر تعقيداً من الجمل التي أوردناها حتى الآن . ونعطي مثلاً على ذلك في الجملة التالية :

الأخُ الأكبرُ ينامُ على السريرِ .

تتألف هذه الجملة من مركبين :

فعلي : ينامُ على السريرِ .

اسمي : الأخُ الأكبرُ .

ونلاحظ ضمن إطار المركب الفعلي الكلمات :

ينامُ على السريرِ

كما نلاحظ أن الكتلتين : (الأخ) و (الأكبر) تقعان من جهة خارج الإطار الفعلي ، ومن جهة أخرى تقبلان الإبدال الفردي بحيث تنوب الكتلة الواحدة منهما عن الأخرى ، والسبب في ذلك هو أن كل كتلة تتكون من (م إ) :

الأخ ــ الأكبر

الأخ الأكبر	ينام على السرير
م إ	م ف

وكذلك الحال بالنسبة للجملة :

الطالبُ الذي يأتي في كلِّ الأيامِ يحملُ الكتابَ .

إن الكلمات : (الطالب الذي يأتي في كل الأيام) تكون وحدة نستطيع أن نستبدلها بـ (الطالب) . وهنا أيضاً نسمي هاتين التكلتين بـ (م إ) :

الطالب الذي يأتي في كل الأيام الطالب	يحمل الكتاب
م إ	م ف

هذا الأسلوب في النظر والتحليل يسمح لنا أن ننظر إلى الجملة التالية بالمنظار نفسه:

إنَّ صديقي يحلـمُ بأهلـهِ على حافـةِ النافذةِ.

إن الكلمات: (يحلم بأهله على حافة النافذة) تكون كتلة معادلة لكلمة (يحلم) ضمن هذا الإطار:

إن صديقي	يحلم بأهله على حافة النافذة يحلم
م إ	م ف

ملاحظة

لقد حللنا هذه الجمل بشكل آلي، واعتبرنا أن الأحلام التي يقوم بها صديقي إنما تتم على حافة النافذة. في هذه الحالة، كما بيناه هنا، يجب علينا أن نعتبر (على حافة النافذة) مكوناً من مكونات (م ف) وجزءاً من أجزائه. إلّا أنه يمكن تأويل الجملة بشكل آخر:

إن صديقي: يسكنُ الفندقَ وفي إحدى الأمسياتِ، على حافـةِ النافذةِ، حلمَ بأهلـهِ الذينَ لم يرهمْ منذُ وقتٍ طويلٍ.

لقد قلنا سابقاً إن على التحليل اللساني أن يعكس الحدس الذي يملكه المتكلم عن لغته. وإن الحدس يخبرنا هنا أن (على حافة النافذة) لاتقوم بالمهمة نفسها في التأويلين الممكنين لهذه

الجملة. ونستطيع أن نعزو السبب إلى أننا قد نطقنا بجملتين مختلفتين ولهما معاني مختلفة.

لا يأتي هذا الفارق من الكلمات لأننا نستعمل الكلمات نفسها في الحالتين. إن الفارق يأتي بالضرورة من النحو، ولذا فإننا نميز بين المعنيين باستخدام تحليلين نحويين مختلفين.

إذا نظرنا إلى المعنى الثاني فسنلاحظ أن (على حافةِ النافذةِ) لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بـ (أهله)، كما سنلاحظ أن هذه المجموعة من الكلمات لا تشكل جزءاً من المركب الفعلي. إن المركب الفعلي مكون من (حلمَ بأهلـهِ) بينما المجموعة (على حافةِ النافذةِ) تشكل مكوناً مباشراً ثالثاً للجملة. ويمكن للفوارق أن تظهر في المعادلات التالية:

ــ المعنى الأول:

يحلـمُ بأهلـهِ على حافـةِ النافذةِ.

صديقي يحلـمُ بأهلـهِ المغاربةِ ــ المشارقةِ ــ المصريين... إلخ.

يحلـمُ.

ــ والمعنى الثاني:

يحلـمُ بأهلـهِ على حافـةِ النافذةِ.

صديقي

يحلـمُ.

نملك إذن معنيين مختلفين وتحليلين نحويين مختلفين. ونستدل من هذا على أن ثمة جملاً كثيرة تتكون من مكونين كبيرين. ونعطي مثلاً في: يحملُ التلميذُ الكتابَ في الصباحِ الباكرِ. والتي تتألف مادتها من:

م ف | يحمـل الكتـاب |

م إ | التـلـميــــذ |

ومن كتلة ثالثة:

| في الصبـاح البـاكـــــر |

وتمتاز الكتلة الثالثة في هذه الجملة بخاصتين :

١ ـــ إنها متحركة : ونقصد بمتحركة أنه بالإمكان وضعها في أماكن متعددة والحصول على جملة عربية تحمل المعنى نفسه :

في الصباحِ الباكرِ	يحملُ التلميذُ الكتابَ .

يحملُ التلميذُ | في الصباحِ الباكر | الكتابَ .

٢ ـــ إنها اختيارية : ونقصد باختيارية أننا نستطيع الاستغناء عنها دون أن نحدث خللاً في نظام الجملة العربية :

يحملُ التلميذُ الكتابَ | في الصباحِ الباكر |

يحملُ التلميذُ الكتابَ

لقد استطعنا أن نعزل كتلة ثالثة بدلاً من اعتبار الكلمات التي تؤلفها جزءاً من (م ف) ، وذلك لأن هذه الكتلة تمتاز بهاتين الخاصتين . وبهذه المناسبة نستطيع أن ندخل بعض المعايير الدلالية : إن الحدس الدلالي الذي نملكه تجاه هذه الجملة يجعلنا نفكر أن (يحمل) و (الكتاب) يرتبطان ارتباطاً أكثر مباشرة من (يحمل الكتاب) و (في الصباح الباكر) وهذا الحدس نفسه يوحي لنا بأن الفعل هنا يتطلب مفعولاً مثل (الكتاب) ، وأن فكرة (الحمل) تستوجب حمل شيء ما ، بينما نرى أن مفهوم الزمن في (الصباح الباكر) لا يرتبط ضرورة بفكرة (الحمل) . ومفهوم الزمن هنا يحدد الوقت الذي تم فيه الحدث دون أن يشكل جزءاً مهماً في الحدث نفسه .

إن هذه المعايير الدلالية ذات أهمية كبرى ، وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنحو ، إلّا أننا لا نريد أن نطور هنا ناحية الارتباط هذه ، وذلك من أجل الحفاظ على المنهجية الشكلية في التحليل ، ونرجئ هذا الأمر إلى ما بعد . ونكتفي بدلاً من هذا ، بالوقوف على ناحيتين تمسان بالمعنى هما : (الحركة) و (الاختيار) ، ولقد تكلمنا سابقاً عن الاختيار .

يسمى (متحرك) كل عنصر يستطيع أن يظهر في مواضع عدة من الجملة دون أن يحدث تغييراً في المعنى. ومن المعلوم أن العناصر التي تتألف منها الجملة لا تملك كلها القدرة على التحرك. فهناك عنصر متحرك يعتبر صحيحاً من وجهة نظر نحوية ومعنوية. وهناك عنصر غير قابل للتحرك لا من وجهة نظر نحوية ولا من وجهة نظر معنوية. وهناك عناصر قابلة للتحرك، ولكنها إذا تحركت تغير معنى الجملة الأساسي. وندل على هذه الأنواع الثلاثة بالجمل الآتية:

١ ــ الجملة الأولى: تحتوي على عنصر متحرك وصحيح قاعدياً ومعنوياً:

جاءَ أحمدُ إلى صديقهِ مصادفةً.

جاءَ أحمدُ مصادفةً إلى صديقهِ.

مصادفةً، جاءَ أحمدُ إلى صديقهِ.

٢ ــ الجملة الثانية: كل العناصر فيها غير قابلة للتحرك، وهي تقوم على قاعدتين:

م ف = ف + إ + إ: أَكَلَ الذئبُ الخروفَ.

م إ = إ + ف + إ: الذئبُ أَكَلَ الخروف.

لا يمكننا تحريك أي عنصر على غير هذا الوجه.

٣ ــ الجملة الثالثة: إذا تحرك أحد العناصر تغير معنى الجملة الأساسي:

ضَرَبَ زيدٌ عمراً.

معنى الجملة بعد التغيير:

ضَرَب عمر زيداً.

إذا كان هذا النوع مس الجمل يتألف من ثلاثة مكونات، فإن وجود العناصر المتحركة والاختيارية يؤدي إلى تمييز مكون ثالث وعزله عن المكونين الأول والثاني. والتحليل يبين لنا أنه لا يمكن لا للمكون الأول (م ف) ولا للمكون الثاني (م إ) أن تكون لهما في وقت واحد خاصيتي التحرك والاختيار:

يرضعُ الطفلُ الحليبَ في الساعةِ السابعةِ.

في الساعةِ السابعةِ، يرضعُ الطفلُ الحليبَ.

يرضعُ الطفلُ في الساعةِ السابعةِ الحليبَ.

يرضعُ الطفلُ الحليبَ.

* الطفلُ الحليبَ يرضعُ في الساعةِ السابعةِ.

* الطفـلُ الحليـبَ في الساعـةِ السابعـةِ يرضـعُ.
* الحليـبَ يرضـعُ الطفـلُ الساعـةِ السابعـةِ في.
* الطفـلُ في السـاعـةِ السابعـةِ.

من كل هذه الأمثلة يتبين لنا أن المكون الثالث وحده هو الذي يستطيع أن يتحرك يميناً وشمالاً وبشكل مستقل عن المكونين الآخرين، كما يستطيع أن يكون حاضراً أو غائباً عن البنى التي تكون المادة الأساسية للجملة:

١ ـــ

يشـــــربُ	الطفـلُ الحليبَ	في الساعـةِ السابعـــةِ
مكون (١)	مكون (٢)	مكون (٣)
مكـون (٣)	مكـــون (١)	مكـــــــــــون (٢)

٢ ـــ ويكون غائباً:

مكـــون (١)	مكـــون (٢)

لقد استطعنا أن نعزل المكون رقم ٣، ولكن ثمة تساؤلات تطرح نفسها علينا. إذا أتينا بجملة مثل: (كانَ الطفـلُ في الحديقـةِ) فهل نستطيع أن نقول إنها تحتوي على ثلاثة مكونات؟:

كـــــان	الطفـــــل	في الحديقـــــة
١	٢	٣

وهل المكون الثالث المؤلف من كتلة مكونة من (في الحديقة) يستطيع أن يكون متحركاً على الشكل التالي:

* في الحديقة الطفل كان....٪

وإذا نظرنا إلى هذه الجملة بطريقة أخرى، فهل نستطيع القول إنها تقوم على مكونين فقط وليس على ثلاثة معتبرين أن متتالية الكلمات (في الحديقة) تشكل جزءاً من (م ف) مثلاً؟:

م ف؟	م إ
كان في الحديقة	الطفل

إن التمييز بين طرق عدة وصفية يتطلب شروحاً مختلفة للوظائف التي تقوم بها الوحدات النحوية الداخلة في تكوين (م ف)، وهذا ما لا نريد أن نقوم به هنا، ولكننا نستمر في عرض الطريقة الشكلية، ونضرب مثلاً في جمل ثلاث:

١ ـــ ضَرَبَ أحمدُ الولدَ.

٢ ـــ علَّمَ أحمدُ.

٣ ـــ اشتغل أحمدُ مدرساً.

الطريقة التي تتبع عادة من قبل أصحاب هذه المدرسة لتحليل الجمل تقوم على مرحلتين:

١ ـــ إن نقطة البداية في تحليل هذه الجمل تنحصر في البحث عن طبيعة العلاقات بين الجمل نفسها. فنقول إن العلاقة بين (أحمد) و (ضرب الولد) هي العلاقة نفسها بين (أحمد) و (علم) أو بين (أحمد) و (اشتغل مدرساً).

٢ ـــ ومن البحث عن العلاقة ننتقل إلى إقامة المعادلات، فنقول إن ما يعادل (علم) في جملة (علم أحمد) ليس هو الفعل (ضرب) وحده أو الفعل (اشتغل) وحده، وإنما هو مجموع العناصر الداخلة في تكوين (م ف)، أي مجموع (ضرب الولد) ومجموع (اشتغل مدرساً)، ويمكن أن تأخذ هذه المعادلات الشكل التالي:

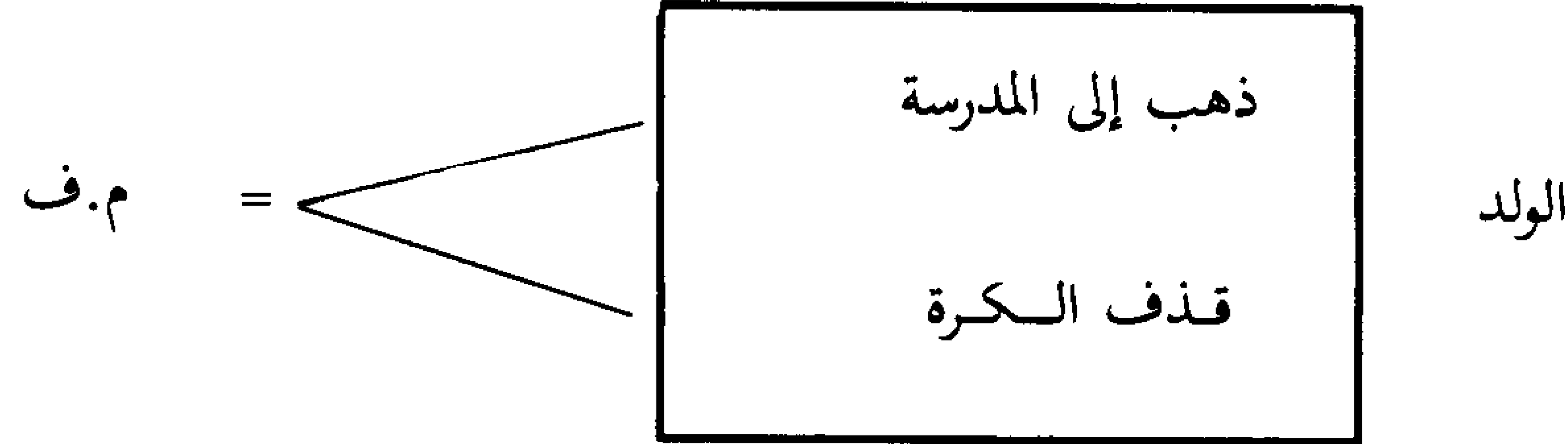
أحمد	ضرب الولد علم اشتغل مدرساً	= م ف

ترى القواعد الشكلية لاستخراج الوحدة النحوية (م. ف) عدداً من المبررات والفوائد:

١ ــ إنها تعتبر ثانوياً كل تفريق يقوم بين ما يسمى بالمفعول به المباشر والمفعول به غير المباشر، وهي ترى أن الحالتين تمثلان شيئاً واحداً هو المفعول. أما عن وجود حرف الجر وعدم وجوده، فإن الأمر يتعلق بطبيعة الفعل ولا يؤدي ذلك عندها إلى التمييز بين نوعين من العلاقة بين الفعل والمفعول كما في الجملتين التاليتين:

- ذَهَبَ الولدُ إلى المدرسةِ.
- قَذَفَ الولدُ الكرةَ.

وذلك لأنها تضع ضمن الدائرة نفسها (إلى المدرسة) و (الكرة)، أي ضمن دائرة (م. ف):



٢ ــ وتتجلى الفوائد التي تراها القواعد الشكلية لهذه الطريقة في نقطتين:

أ ــ إنها تعتبر أن الوحدة النحوية إنما تقوم على التكامل. ولذلك فإنه من المفيد أن لانميز بين (إ) الذي يقع في دائرة المفعول ضمن (م. ف) وظرف يقع في الدائرة نفسها.

ب ــ في تطور آخر، تبحث القواعد الشكلية عن الفوارق بين أنواع الظروف الواقعة في دائرة المفعول، ولا تبحث في أنواع المفردات والفوارق التي تميزها من بعضها والتي يمكن لها أن تقع في دائرة المفعول ضمن (م. ف).

ويبدو للقواعد الشكلية أن الوحدة النحوية (م. ف)، تسمح بتطوير تحليل أكثر مناسبة للواقع من ذلك الذي تتبناه القواعد التعليمية. ونضرب بعض الأمثلة على هذا:

- سيزورُ عمرُ القاهرةِ.
- سيذهب عمرُ إلى القاهرةِ.
- سيذهبُ عمرُ إلى القاهرةِ في رمضانَ.

إن القواعد التعليمية بصورة عامة تحلل هذه الجمل بالطريقة التالية :

١ ــ سيزور	عمـر	القاهــرة
فعـل	فـاعـل	مفعـول
٢ ــ سيذهب	عمـر	إلى القاهـرة
فعـل	فـاعـل	جار ومجرور (مفعول)
٣ ــ سيذهب	عمـر	إلى القاهرة في رمضان
فعـل	فـاعـل	جار ومجرور (مفعول) ، جار ومجرور (مفعول)

وبمعنى آخر فإن القواعد التعليمية تميز بين بنيتين ، وتساوي بين بنيتين :

أ ــ إنها تميز بين :

١ ــ سيزور القاهرة .

٢ ــ سيذهب إلى القاهرة .

ب ــ وتساوي بين :

١ ــ إلى القاهرة .

٢ ــ في رمضان .

وإذا جئنا بجملة رابعة ولتكن :

سيصومُ عمـرُ في القاهـرةِ .

فسنجد أن القواعد الشكلية تقيم الفوارق التالية :

١ ــ إنها تنظر إلى الكلمات (القاهرة) و (رمضان) على أنهما تحتويان على معاني الظرف وتقومان مقامه في الجملة . وبما أنها ــ أي القواعد الشكلية ــ تميز بين الظروف الواقعة في دائرة المفعول ضمن (م . ف) فإنها تميز العلاقات التي لهذه الكلمات كجار ومجرور مع الفعلين (ذهب) و (صام) . ومن هنا فإنها تمتنع عن وضع البنيتين في المستوى نفسه .

٢ ــ ومن ناحية أخرى ، تجد القواعد الشكلية أن لكلمة (القاهرة) في جملة (زارَ القاهرةَ) ولكلمة (القاهرة) في (ذَهَـبَ إلى القاهرةِ) علاقة مشتركة مع الفعل . هذه العلاقة هي علاقة الهدف من وجهة نظر معنوية ، والمفعول من وجهة نظر نحوية .

٣ ــ وتنتهي القواعد الشكلية أخيراً إلى القول إن المجموعتين (إلى القاهرة) و (في رمضان)

لا تقيمان العلاقة نفسها مع الفعل (سيذهب)، وتعليل ذلك يكون في أنه إذا سأل سائل ماذا سيفعل عمر في رمضان؟ فالجواب سيكون: سيذهب إلى القاهرة، وليس فقط سيذهب. أما إذا سأل سائل: ماذا سيفعل عمر في القاهرة؟ فإننا لن نجد الجواب: في رمضان، لأنه يدخل في حكم المستحيل.

إن الوحدة النحوية (م. ف) تسمح بتمييز الأشياء التالية:

ـــ إنها تسمح بتمييز مفعول الفعل، وسيان في ذلك إن كان مباشراً أو كان مسبوقاً بحرف جر.

ـــ إنها تسمح بتمييز مفعول الجملة والذي من شأنه أن يعطي عدداً من الإيضاحات المتعلقة بالظروف التي يتم الفاعل فيها الحدث. وهذا المفعول يعتبر خارجاً عن دائرة (م. ف):

يـزورُ	عمـرُ القاهـرةَ.
م. ف	م إ
سيـذهـب	عمـرُ إلـى القـاهـرةِ.
م. ف	م إ
سيـذهـبُ	عمـرُ إلـى القاهرةِ في رمضانَ.
م. ف	م إ
سيصـــومُ	عمـرُ فـي القـاهـرةِ.
م. ف	م إ

ـــ إنها تعتبر أن التمييز بين مفعول الفعل، ضمن دائرة (م. ف) ومفعول الجملة خارج دائرة (م. ف)، له ما يوجبه، ويمكن أن نبين ذلك بمثلين:

آ ـــ إنه يصطاد باكراً.

ب ـــ إنه يصطادُ السمكَ.

ـــ إن الحدث في (آ) ينصب على الاصطياد فقط دون تحديد لما يصطاد، وهذا الحدث إنما يتم باكراً.

إنـــــــه	يـصـطـــــاد	بـاكـــــــراً

م. ف

ـــ وإن الحدث في (ب) يختلف عن الحدث في (آ) فهو ينصب على اصطياد السمك ولكن دون إعطاء صورة زمنية لهذا الحدث تتضمن معنى الظرف .

إنـــــــــه	يصطاد السمـك

م . ف

وإننا نستطيع أيضاً أن نبين ما يوجب هذا التمييز في جملة ملتبسة مثل :

يعمـلُ أحمـدُ في مكتـبِـهِ .

• إذا نظرنا إلى (في مكتبه) معتبرين أن هذا الجزء يمثل مفعول الجملة فإن المعنى قد يكون :

يعمل أحمد داخل / أمام / وراء / فوق / مكتبه .

أو ربما يكون :

يكتـبُ أحمـدُ على مكتـبِـهِ .

غير أننا في كل هذا لا نحدد ما يعمله أحمد :

يعمـــــــــلُ	أحمـــــــــدُ	فـــي مكتبِـــــهِ

م . ف

• وإذا نظرنا إلى (في مكتبه) معتبرين أن هذا الجزء يمثل مفعول الفعل فإن المعنى قد يكون :

يُصْـلـحُ أحمـدُ في مكتـبِـهِ .

يبني أحمـدُ في مكتـبِـهِ .

يُـرَمِّـمُ أحمـدُ في مكتـبِـهِ .

في هذه الحالة نعمل على بيان ما يعمله أحمد ، وهذا البيان الوصفي يمثل جزءاً من الحدث :

أحمـــــــد	يعمـلُ فــي مكتبِــهِ

م . ف

ونخلص من كل هذا إلى القول إن المعايير التي تستعملها القواعد الشكلية إنما هي معايير دلالية بالإضافة إلى أنها نحوية، وذلك على خلاف ما يدعيه أصحاب هذه المدرسة من أنهم لا يعيرون المعاني اهتمامهم. وهي تقودنا إلى التمييز بين أنواع المفاعيل في هذا الصنف من الجمل.

فالمركبات الاسمية التي تقع داخل دائرة (م . ف) تعتبر من آثار الفعل ويمكن أن تحتل مركز المفعول الخاص بالفعل.

رجـــــلٌ	جاءَ من أقصـى المدينـةِ

م . ف

بســـــامُ	طـرقَ على البـــابِ

٢ ــ والمركبات الاسمية التي تقع خارج دائرة (م . ف) تعتبر من آثار الجملة ككل، أو كمفعول للجملة:

تـقـلـــــعُ	الـطـائـــرةُ	في الســاعةِ الـواحـدةِ

م . ف

ســافَـــــرَ	أبـــــوه	على متـنِ البـاخـرةِ

م . ف

لقد رأينا أن الجمل في معظم الأمثلة التي عالجناها تتكون من كتلتين : الكتلة الأولى وهي كتلة (م. ف) والكتلة الثانية هي كتلة (م إ) . كما رأينا أن كتلة ثالثة تمتلك هي الأخرى بعض الخصائص التي تميزها . ورأينا هذه الكتلة في الجملة :

التلميذُ	يَحْمِلُ الكتابَ	في الصباحِ الباكرِ

وتسمى هذه الكتلة المتحركة والاختيارية مركباً جرياً (م. جر) :

م. ف	م إ	م جر

المادة

ويمكن إعطاء هذه التسمية اصطلاحاً لكل مركب معادل لمركب يبدأ بحرف الجر . وإن هذا التوسع ينطبق على الظروف ولا سيما إذا كانت متعادلة كما في :

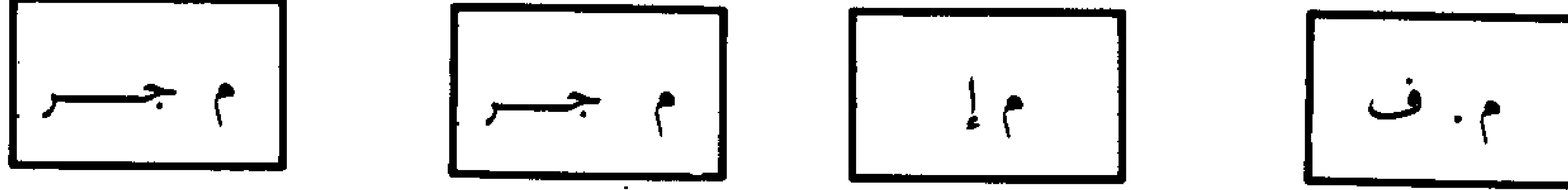
ينامُ
فوقَ السطحِ
على السطحِ

يسافرُ
مساءً
في المساءِ

يعملُ
داخلَ غرفتِهِ
في غرفتِهِ

وإن هذا التعادل هو الذي يسمح لنا بتسمية: (في الصباح الباكر) (على متن الباخرة)... إلخ بالمركبات.

وندرك من خلال ما تم ذكره أن الجمل تتكون من: (م. ف) و (م. إ) وفي بعض الأحوال من (م. جر)، أو من عدة (م. جر):



إن (م. ف) و (م إ) يعتبران عنصرين إجباريين، على حين أن (م جر) يعتبر اختيارياً ومتحركاً كما تبين لنا.

وعندما نقول (إن الجمل مكونة من) إنما نريد أن نختصر بهذا القول أشياء عدة. لقد عممنا على مجموع الجمل العربية ما بيناه من رأي مستخلص من أمثلة عدة. وكان من الواجب إعطاء الدليل أن هذا التحليل يسمح فعلاً بوصف ملائم وكامل للغة العربية. وحول هذه النقطة نستطيع أن نقول إن المجال هنا لا يمكننا من القيام بمثل هذا التحقيق ولذا فإننا نكتفي بإعطاء المبادئ العامة لمنهجية التحليل المتبعة في القواعد الشكلية فقط:

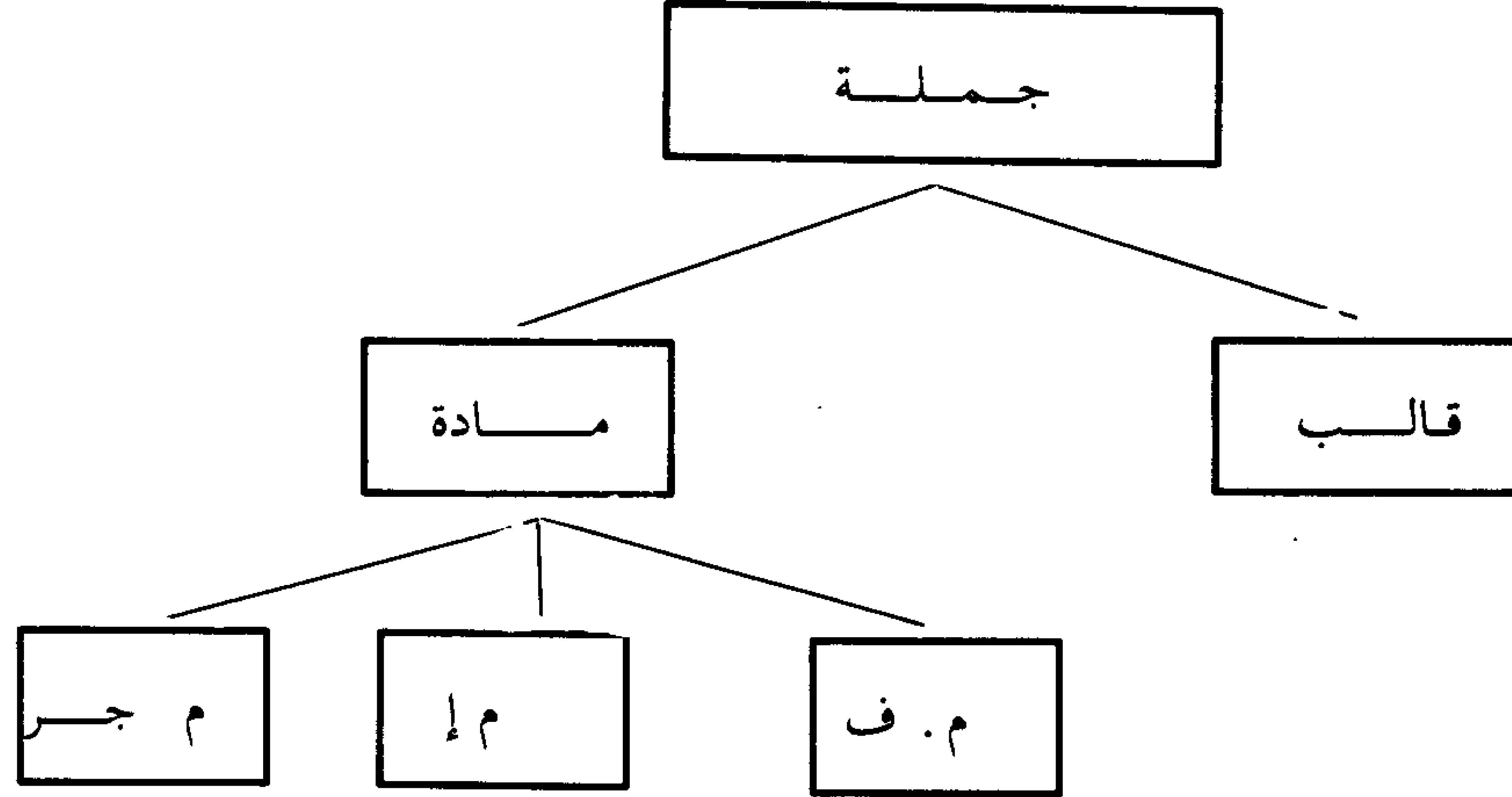
فقولنا: (إن الجمل مكونة من) إنما هو اختصار للفكرة التالية: إن مادة أي جملة يمكن أن تحلل إلى مكونين مباشرين: (م. ف) و (م إ)، كما يمكن تحليلها إلى مكونات ثلاثة ومباشرة: (م. ف)، (م إ)، (م جر)، أو أكثر من ذلك حسب عدد (م. جر). وهذا يدل على أن هذه المنهجية تصب عنايتها على:

- المادة التي تتكون منها الجملة.
- وعلى استخراج العناصر عن طريق تحليل يأخذ بعين الاعتبار مجموعة النظم التي تقوم اللغة عليها.
- وأخيراً على المكونات المباشرة لمادة الجملة. ولو جئنا إلى المواقع لرأينا أن الجملة تستطيع احتواء العديد من المركبات الإسمية وإنها مثلاً تستطيع مع (م. ف) أن تحتويَ (م إ) ثانٍ كما تستطيع احتواء جملة أخرى مكونة من (م. ف) و (م إ) و (م جر).

وإن ما نريد أن نقوله هنا هو إنه إذا ما وضعنا جانباً الجمل المعطوفة فإن كل الجمل، مهما كانت تعقيدها وتركيبها، تتكون من مادة، وهذه المادة تتألف من مكونات، وأكبر هذه المكونات

التي تحتوي المكونات الأخرى. وأما المكونات التي تعتبر من مستوى (أول) أو مباشر فهي: (م إ) و (م. ف) و (م جر).

لقد قمنا بإظهار المكونات الأولى والكبرى للجملة العربية، أي أول العناصر الكبرى لبنيتها. وإن الجملة في الواقع عبارة عن منظمة تتكون من مكونات متتابعة:



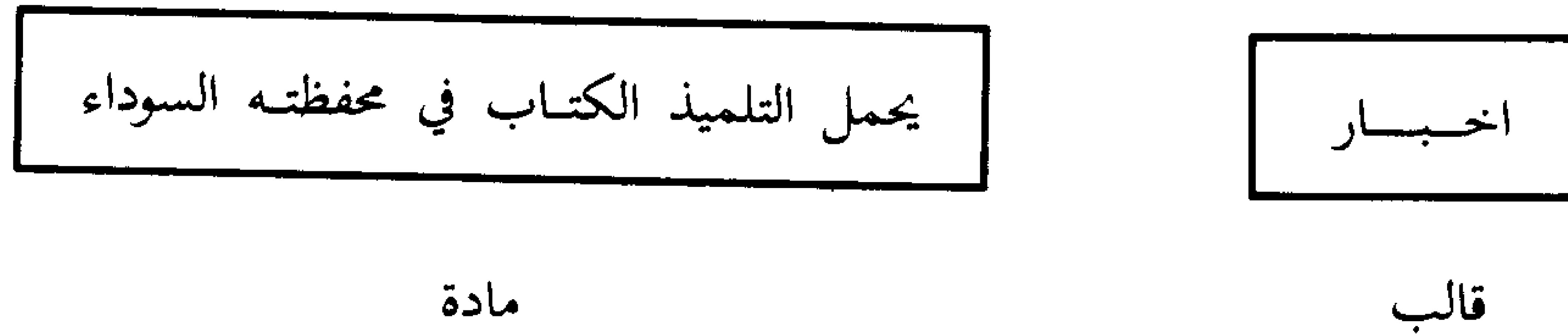
إن القالب والمادة من مكونات الجملة، والمركبات (م ف) (م إ) (م جر) من مكونات المادة. وفيما سيأتي سندرس مكونات المادة.

ب ــ مكونات المادة

لقد قمنا في الصفحات السابقة بأول تحليل لبنى الجملة ورأينا أن جملة مثل:

يحمـلُ التلميـذُ الكتابَ في محفظتِـهِ السوداء.

تتكون من قالب إخباري ومن مادة:



فإذا نظرنا إلى المادة نفسها فسنرى أنها تتكون من:

١ ــ م. ف.

٢ ــ م إ.

٣ ــ م. جر.

ونلاحظ أن المادة تشترك مع القالب في إعطاء جملة إخبارية. وقد تشترك هذه المادة نفسها مع قالب آخر، ولنفترض أنه القالب الإستفهامي فتعطي:

قالب	مادة
استفهامي	يحملُ التلميذُ الكتابَ في محفظتِهِ السوداء
هــل	يحمل التلميذ الكتاب في محفظته السوداء

= هل يحمل التلميذ الكتاب في محفظته السوداء؟

تقودنا هذه الملاحظة إلى ضرورة تحليل (م. ف)، (م إ)، (م جر) كل على حدة.

أ ــ المركب الاسمي

إذا أخذنا كتاباً من كتب القواعد التعليمية ونظرنا إليه بقصد الوقوف على تعريف الاسم فسنجد أنه يعرّفه على النحو التالي:

«الاسم على ضربين: موصوف وصفة.

فالاسم الموصوف: ما دل على ذات الشيء وحقيقته. وهو:

موضوع لتحمل عليه الصفة: كرجل وبحر وعلم وجهل.

والاسم والصفة: ما دل على صفة شيء من الأعيان أو المعاني.

وهو موضوع ليحمل على ما يوصف به»[٣].

وإذا أخذنا المصدر نفسه ونظرنا إليه بقصد الوقوف على تعريف للاسم المقترن بألـ فإنه يقول:

«المقترن بالـ : اسم سبقته (الـ) فأفادته التعريف، فصار معرفة بعد أن كان نكرة»(٤) .

وعن (الـ) التعريف نفسها يقول :

«الـ كلها حرف تعريف، لا اللام وحدها على الأصح، وهمزتها همزة قطع، وصلت لكثرة الاستعمال على الأرجح .

وهي، إما أن تكون لتعريف الجنس، وتسمى الجنسية، وإما لتعريف حصة معهودة منه، ويقال لها العهدية»(٥) .

وإذا استرسلنا مع هذا المصدر للوقوف على تعريف المعرف بالإضافة فإنه يقول :

«المعرف بالإضافة هو اسم نكرة أضيف إلى واحد من المعارف السابق ذكرها، فاكتسب التعريف بإضافته، مثل : (كتاب) في قولك : حملتْ كتابي، وكتاب هذا الغلام، وكتاب الذي كان هنا، وكتاب الرجل»(٦) .

إن مثل هذه الأقوال أو التعريفات لا تفيدنا شيئاً في الكشف عن مكونات المركب الاسمي، ولذلك فإن أول سؤال يتبادر إلى أذهاننا ونحن في صدد تحليل هذا المركب هو : ما مكونات المركب الاسمي ؟. وسنرى أن المنهج الذي سنتبعه في الكشف عن المكونات. وهو يختلف جذرياً عن منهجية القواعد التعليمية. ففي جملة مثل :

يحمـلُ التلميـذُ الكتابَ في الصباحِ الباكرِ .

نستطيع أن نعزل المركب الاسمي :

التـلـميـــــذ

م إ

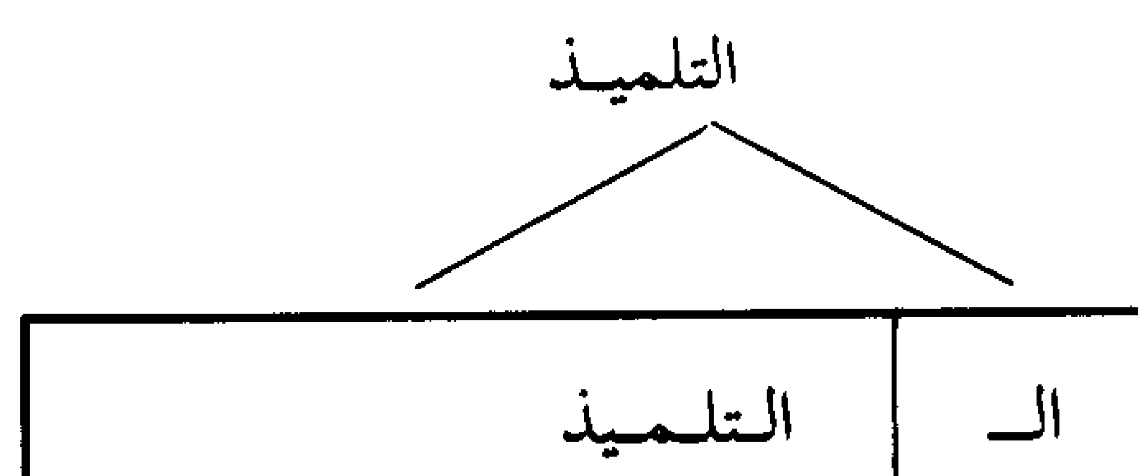
ونرى أن هذا المركب يتألف من عنصرين :

الـ	التـلـمـيـذ

العنصر الأول هو (الـ)، والثاني هو (تلميذ). وتطلق القواعد على العنصر الأول اسم (الـ)

التعريف وتطلق على الثاني كلمة (الاسم). ويمكننا للاختصار تسمية العنصر الأول : (معرف) وأن نشير إليه بالرمز (معر).

الـ	التلميذ
معرف	إسم



معر   إ

إن وجود العنصرين في مركب اسمي كهذا شيء ضروري، وإذا حاولنا حذف المعرف (الـ) دون أن نستبدل به ما يدل على التنكير فسنحصل على جملة لا يقبلها حس المتكلم:

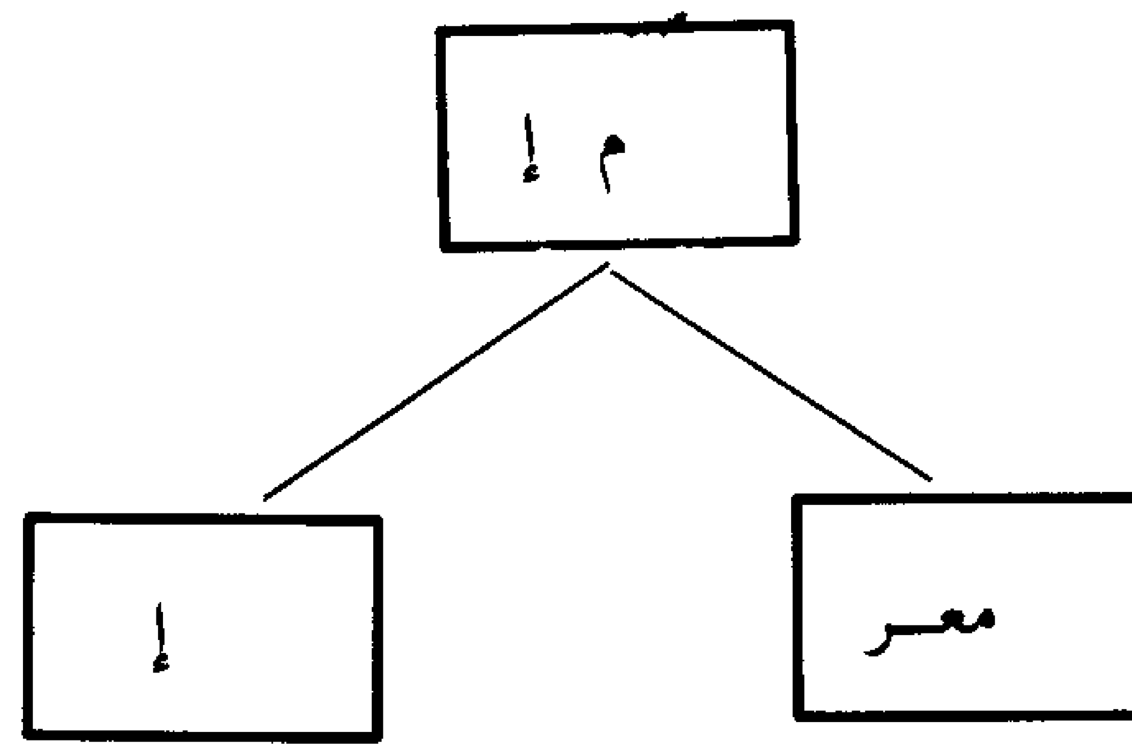
يحملُ تلميذُ الكتابَ في الصباحِ الباكرِ.

كما سنلاحظ أن هذه الجملة تحمل في تكوينها بعض الخلل. ونستنتج من هذا أن حذف المعرف دون استبداله بما يشير إلى تغير العلاقات النحوية ضمن الجملة يؤدي إلى قطع الوحدة النحوية التي للمركب الاسمي ضمن الجملة. ولذلك فإن وجود المعرف (الـ)، أو وجود البديل عنه يعتبر ضرورة نحوية يتم بها تكوين الجملة ولا يمكن حذفه.

وكذلك الحال بالنسبة للاسم، إذا حاولنا حذفه مع الإبقاء على المعرف فسنحصل على الجملة:

يحمل الـ (...) الكتاب في الصباح الباكر.

وسنقول عنها إنها جملة سيئة التكوين، ونستدل من ذلك أن الاسم (تلميذ) لا يمكن حذفه أيضاً:



ونجد هذين المكونين للمركب الاسمي في أمثلة أخرى مثل:

يحمل	الـ	كتـاب
	معر	إ
في	الصبـاح	البـاكـر
	معر	إ

يحلم	صـديـق	ي	بـ	أهـلـ	ـه
	إ	معر		إ	معر

ويعتبر المعرف مع الاسم بمثابة المكونات المباشرة للمركبات الاسمية.

ويجب أن يلاحظ أن المعرف قد يكون مكوناً من عدة عناصر، وقد يشكل وحدة نحوية تتضمن عنصراً رئيساً ومن حوله تنتظم عدة كلمات، مثال ذلك:

يركـبُ	التـلـميـذانِ	في السيارةِ .

الـ + ا ن = معرف
تلميذ = اسـم

كـلُّ الـ	أكـلِ	فوقَ الطاولةِ .
معر	إسم	

نَـجَـحَ	الكثيـرُ مِنْ أصدقـائـي

الكثير من + ي = معر
أصدقاء = اسـم

إن المعايير المستعملة هنا تسمح لنا أن نميز ضمن المعرف عنصراً رئيساً ، وهذا العنصر يمكن أن يكون /الـ/ التعريف ، أو اسم الإشارة ، أو ياء المتكلم مع عنصر اختياري سابق للإسم مثل (الكثير) في المثال السابق .

وقد نجد في بعض الأحيان عنصراً سابقاً للمعرف الرئيس . وعنصراً لاحقاً للمعرف الرئيس والاسم ، ومثال ذلك :

كـل الـ	أكـل

كل = معرف اختياري سابق
الـ = معرف رئيس
أكل = اسم

الـ	خـمـرُ	بـعـضٌ	مِـنَ الحرامِ

الـ = معرف رئيس

خمر = اسم

بعض = معرف اختياري لاحق.

وتعتبر كل المعرفات السابقة للمعرف الرئيسي اختيارية ويمكن الاستغناء عنها أو تبديلها بأخرى:

جـاء ← الكثير من أصدقائي.
جـاء ← أصدقائي.

هؤلاء الناس ← ينتظرون
الناس ← ينتظرون

على حين أن المعرف الرئيسي يبقى ضرورياً سواء كان قبل الاسم أو بعده فكما أنه لا يمكننا أن نقول مثلاً: (جاء أصدقاءُ) بدلاً من (جاء أصدقائي) فكذلك لا يمكننا أن نقول: (ناسٌ ينتظرون) بدلاً من (ناسٌ) أو (الناس ينتظرون).

إلّا أننا إذا اعتبرنا، كما في المثل كلمة (هؤلاء) كمعرف رئيسي فبإمكاننا الاستغناء في هذه الحالة عن كلمة (الناس) واعتبارها كمعرف اختياري لاحق فتصبح الجملة:

هؤلاء ينتظرون:

بالطبع يمكننا أن نقول الشيء الكثير عن المعرف في اللغة العربية إلّا أننا هنا نريد فقط أن نبين مفهوم المكون والمراتب التي يتوزع عليها والتي تسمح بالتحليل التالي:

قاموا بكذا وكذا	عدد من هؤلاء القوم خاصة أبطال
م . ف	م إ

أبطال	عدد من هؤلاء القوم خاصة
إ	معر

القوم خاصة	هؤلاء	عدد من
معر لاحق	معر	معر سابق

خاصة	القوم	هؤلاء	من	عدد

ومن القضايا الأخرى التي تخص مكونات المركب الاسمي : قضية العدد . فإذا طبقنا المنهجية نفسها التي طبقناها على القوالب ، نستطيع أن نقيم علاقة بين مركبات اسمية مثل : هذا صديق ، هؤلاء أصدقاء ، صديقي ، أصدقائي . هذه المجموعة تقودنا إلى التفكير بأن المركبين :

هذا صديق
صديقي

يحتويان على عنصر مشترك واحد، وهذا العنصر هو المفرد، وهو الذي يميز هذين المركبين عن:

هؤلاء أصدقاء
أصدقائي

ونرى هنا أيضاً أن العنصر المشترك بين هذه المركبات هو عنصر الجمع. فإذا عزلنا وجردنا من:

هؤلاء أصدقاء
أصدقائي

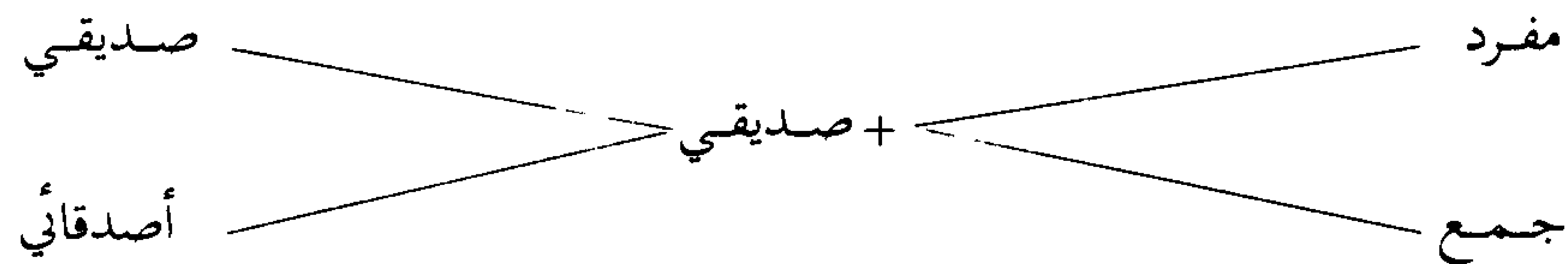
العنصر المشترك بين هذين المركبين الاسميين، وكذلك إذا عزلنا العنصر المميز الواحد منهما عن الآخر، فإننا سنصل إلى تجسيدهما على الشكل التالي:

مفرد + هذا صديق
جمع + هذا صديق

وهذا يعني، أن المركب الاسمي يتكون من مجموعة مؤلفة من اسم (صديق) ومن معرف مركب من (ها) + (ذا)، أي من أداة التنبيه واسم الإشارة.

إن هذه المجموعة تستطيع أن تتناسب إما مع عدد هو الجمع، وإما مع عدد هو المفرد من أجل تكوين المركب الاسمي.

ونستطيع أن نقول الشيء نفسه بالنسبة إلى المجموعة الأخرى:



فيما يخص تفاصيل المفرد والمثنى والجمع فإننا نحيل الأمر إلى كتب القواعد التعليمية ونبقى هنا ضمن الدائرة التي حددناها لأنفسنا في تشريح المركبات الاسمية والتي نحصرها في عنصرين: المعرف، والاسم.

قد نجد في بعض الأحيان جملة يكون فيها المركب الاسمي مكوناً من ثلاثة عناصر. فإلى جانب المعرف والاسم قد يأتي عنصر ثالث كما في الجملة التالية:

يحمل | التلميذ القروي | الكتاب

يحمل | تلميذ من المحافظة | الكتاب

يحمل | التلميذ الذي جاء | الكتاب

يمتاز هذا العنصر بشيئين.

١ ـــ إنه اختياري:

| التلميـذ القـــروي | = م إ |

| التـلـمـيـذ | = م إ |

٢ ـ وإنه يدخل الجملة تحت عدة أشكال :

• قد يكون دالاً على صفة معنوية :

الـ	تلميذ	القـروي

• وقد يكون مضافاً إلى الاسم عن طريق حرف الجر :

تلميذ	من المحافظـة

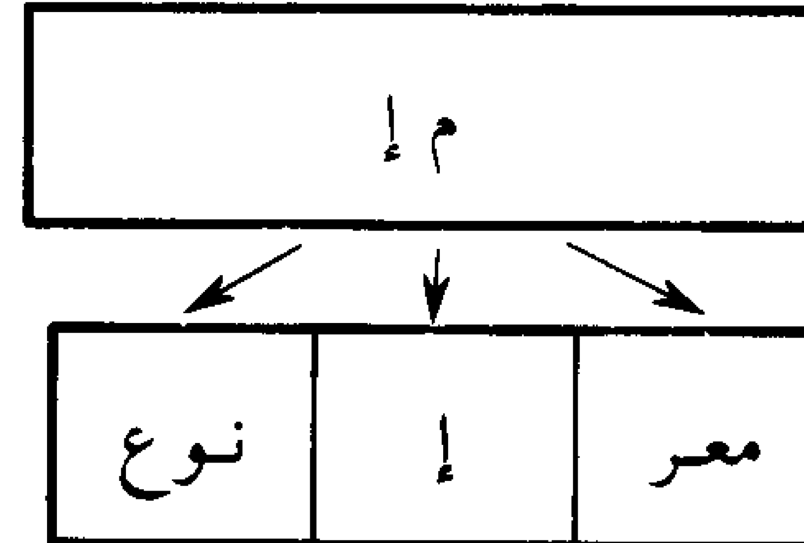
• وقد يكون تابعاً للاسم عن طريق الإسم الموصول (الذي) :

الـ	تلميذ	الذي جاء

تسمي القواعد الشكلية هذا العنصر بكل أشكاله (المغير) :

التلميـذُ   القـرويُّ
تلميـذٌ   مِـنَ المحافظـةِ
التلميذُ   الذي جاءَ

ويمكن القول إن الكلمات الممثلة في المغير والاسم المعرف تعتبر مكونات لمركب اسمي مؤلف من ثلاثة عناصر :



لقد تكلمنا عن الصفة ، غير أننا نريد أن نتكلم عنها هنا على اعتبار أنها تشكل مكوناً يستطيع هو الآخر أن يكون مكوناً من عدة عناصر منتظمة حول عنصر رئيس هو الصفة نفسها .

وفي الواقع أننا حين نتكلم عن الصفة فإننا نتكلم عن المركب أو ما يمكن أن يسمى بالمركب الصفة (م ص). وإن العناصر التي تدخل في تكوين (م ص) تظهر في الأمثلة التالية:

جاءَ التلميذُ المجتهدُ.

جاءَ الرجلُ المجتهدُ غلامُهُ.

هذا رجلٌ حسنٌ خُلُقهُ.

سعيدٌ تلميذٌ أعقلُ مِنْ غيرِهِ.

هذا تلميذٌ مسرورٌ جداً مِنْ نجاحِهِ إلى درجةٍ تفوقُ حدَّ التصورِ.

ويمكننا أن نضاعف الأمثلة لندل على أن الصفة تستطيع أن تشترك مع عنصر آخر، وأن هذا العنصر الآخر يستطيع بدوره أن يتغير باشتراكه مع عناصر إضافية تدخل عليه. وهكذا دواليك:

١ ـ مسرور   من نجاحه

مسرور   جداً   من نجاحه

٢ ـ مسرور جداً من نجاحه

م ص

إن الشيء المهم الذي نريد أن ننبه إليه هو أن كل هذه الإمكانات تخضع لقوانين تحدد العمل الوظيفي للغة، وذلك لأن العمل اللغوي عمل منظم ويسير وفق قوانين من شأنها إنتاج الجمل وتوليدها بصورة مستمرة.

سبق لنا أن وقفنا على (م جر)، وكذلك على (م إ)، ويمكننا هنا أن نظهر الترتيب الكامل من خلال النظام المورفولوجي الذي تخضع له اللغة. ونعطي مثلاً عن المركبات المتتابعة في (م إ):

تلميذٌ   مسرورٌ   جداً   مِنْ   نجاحِـ   ـهِ.

ويمكننا أن نلاحظ أيضاً أن المكون (م إ) يخضع للقانون نفسه، بمعنى أنه يستطيع هو الآخر أن يكون مكوناً من عناصر مختلفة سبق أن أشرنا إليها في المركب الاسمي. إنه يستطيع مثلاً أن يتضمن مغيراً، وهذا ما نراه في الجملة التالية:

الـ.. تلميذ من الـ.. محافظة الـ..متاخمة تقريباً لـ.. محافظتـ..ـنا

إننا نرى أن مكان المغير في مثل هذه الجمل يعرضنا لمشكلة. فهذه جملة اسمية تحتوي على عدة عناصر كلها تتعلق بالاسم. وإن اعتماد التحليل القائم على إرجاع عناصر الجملة إلى ما سميناه بالمكونات المباشرة لا يحل لنا أو لا يبيح لنا أن نعين بدقة موضع المغير في الجملة. ولقد اعتاد اللسانيون في أمثال هذه الحالة اللجوء إلى أحد حلين: الحل الأول وهو ما أتينا على ذكره في المثال السابق. والحل الثاني وهو منهج الإبدال البسيط وسنأتي إليه بعد قليل. غير أن الشيء الذي نود معرفته هو إذا كنا نملك تركيباً اسمياً مثل:

التلميـذُ قرويٌّ

فهل يجب تحليله إلى:

الـ	تلميـــــــذ قـــروي

أم يجب تحليله إلى :

التلميـذ	قـروي

أم يجب تحليله إلى :

الـ	تلميذ	القـروي

وإذا أخذنا بالحل الثاني ، أي بمنهج الإبدال البسيط فسنرى أنه لا يستطيع هو الآخر أن يزودنا بأية معلومات إضافية حول هذه النقطة ، فإذا كنا نعني بالمركب (التلميذ قروي) تلميذاً معيناً اسمه (أحمد) مثلاً فإننا نستطيع في جملة مكونة من : (م ف + م إ) أن نضع (أحمد) مكان (التلميذ قروي) للحصول على جملة : (يحملُ أحمدُ الكتابَ) ، ولكننا في هذه الحالة لا نستطيع أبداً أن نقول :

• يحمـلُ التلميـذُ قرويٌّ الكتابَ .

كما أننا لا نستطيع بأية حال من الأحوال أن نقول مثلاً :

• يحمـلُ الأحمدُ الكتابَ .

بالطبع هناك قوانين لغوية تمكننا من القول :

يحمـلُ التلميـذُ القرويُّ الكتابَ .

ويكون هذا بإدخال (الـ) على (قروي) أو بحذف (الـ) من (التلميذ) :

يحمل التلميذ (قروي) الكتاب .

وكذلك الأمر بالنسبة لأسماء الأشخاص كقولنا (أحمد) (الأحمد) ولكن هذا لا علاقة له بما نحن في صدده .

وقد يخطر لنا أن نستعمل إمكانية أخرى من إمكانيات الإبدال فنضع الاسم (أحمد) بدل (التلميذ) ، ولكنها أيضاً مستحيلة لغوياً إذ لا يمكننا أن نقول :

• يحمـلُ أحمـدُ قرويٌّ الكتابَ .

والسبب في ذلك أن أسماء الأشخاص لا تتناسب لا مع (الـ) التعريف ولا مع الصفات في مثل هذه المواضع بالذات (قد يتناسب اسم الشخص مع الصفة في مواضع أخرى . ولكنها لا تعنينا هنا) .

وإذا لجأنا إلى أحد كتب النحو ، وليكن « شذور الذهب » لابن هشام فسنراه يدلي برأيين :

الأول : « لا تنعت نكرة بمعرفة ولا العكس »[٧] .

والثاني : « ويجب عند جماهير النحويين كون الموصوف إما أعرف من الصفة أو مساوياً لها ، فلا يجوز أن يكون دونها »[٨] .

لا نريد بقولنا هذا تفضيل أحد الحلين على الآخر ، إننا نريد أن نشير فقط إلى شيئين نستوحيهما منه :

١ ــ إلى طريقة المعالجة التي تقود تحليلنا لهذا النوع من الجمل .

٢ ــ إلى ما يعنيه كل قسم يدخل في تكوين هذه الجملة .

التحليل :

الـ	تلميذ	قروي

ويعتمد هذا التحليل على :

التلميذ

+ ∴

إن هذا التحليل يعني أن الاسم (تلميذ) يشترك مع (الـ) ليبنى مكوناً ، وأنه يمكن أن يضاف إليه بشكل اختياري مغيراً ، كما يمكن أن يبقى كما هو دون أي إضافة .

التحليل :

الـ	تلـميـذ قـروي

ويعتمد هذا التحليل على المعادل :

الـ	تلميـــذ

وهذا يعني أن (الـ) تدخل بنوياً مع المجموعة : (تلميذ قروي)، وبمعنى آخر فإن وضع (قروي) و (تلميذ) مع بعضهما يكوّن إلى حد ما اسماً جديداً تعود إليه الـ التعريف . ولكنه لا يكوّن بأي حال من الأحوال مركباً اسمياً .

التحليل :

الـ	تلميذ	قـروي

وهذا التحليل يعني أن التركيب في مجموعة ينتظم حول عنصر رئيس هو الاسم (تلميذ)، وأن هذا العنصر الرئيس يستطيع أن يتلقى نوعين من التوابع وإن كانا لا يشتركان معه في الخصائص نفسها أو لا يمثلان الدور نفسه . هذان التابعان هما :
المعرف والمغير .

في آخر هذا البحث ، نريد أن نتعرض إلى حالة يكون المركب الاسمي فيها مؤلفاً من عنصر واحد ، أي من اسم شخص أو ضمير يدل عليه . ونضرب على ذلك مثلاً بالجملة التالية :

يحمـلُ	أحمدُ إ	الكتـابَ

م إ

نلاحظ أن المركب الاسمي هنا (أحمد) لا يحتوي إلّا على عنصر واحد، هو الاسم :

م إ

إ

إن المكون الذي قمنا بعزله معتبرين أنه المكون الوحيد للمركب الاسمي يمتاز بعدد من المميزات الخاصة. ونستطيع أن نذكر هنا بعضاً منها:

١ ـــ يقول ابن هشام في (شذور الذهب):
«العلم، وهو شخصي إنْ عين مسماه مطلقاً كزيد، وجنسي إن دل بذاته على ذي الماهية تارة، وعلى الحاضر أخرى كأسامة»(٩).

إن أولى المميزات التي يقدمها الاسم إذن هي أنه يعرف نفسه تعريفاً ذاتياً، أي أنه يرجع بنا بالضرورة إلى شخص معين ومعروف.

٢ ـــ يستطيع اسم الشخص أن يأتي مكوناً مع (الـ) ومع مغير في بعض الحالات، وذلك كأن يسألك أحد الناس عن أي (أحمد) تتكلم، فتجيبه عن (الأحمد) الذي تعرف. أو كأن تقول في حالة أخرى: عن صغيري أحمد.

قطعاً، يمكننا أن نسرد كثيراً من أقوال علماء اللغة وفقهائها حول هذه المركبات الاسمية، ولكننا لا نرى هنا أية فائدة من سردها، وعليه فإننا نكتفي بالوقوف على الملاحظة التالية: إنه يوجد تعادل بين:

صديقي
قـرأ   نائبُ رئيسِ الجمهوريةِ   الكتابَ.
أحمـدُ

ويجب أن نلاحظ كما في هذه الأمثلة أن المركب الاسمي المكون من عنصر واحد يستطيع أن يكون معادلاً لمركب اسمي مكون من عنصرين أو ثلاثة عناصر.

ويمكننا أن نقول الآن إن النقاط التي أثرناها حول المركبات الاسمية قابلة للتعميم فيما يتعلق بوصف اللغة العربية، وكذلك الحال فإن المكونات التي استخرجناها من المركبات الاسمية تسمح بتحليل وعرض الطريقة الوظيفية لهذه المركبات في اللغة العربية.

٢ ـــ المركب الفعلي

كما فعلنا بالنسبة للمركب الاسمي حين بحثنا له عن تعريف في كتب القواعد التعليمية، سنفعل هنا الشيء نفسه بالنسبة للمركب الفعلي. فما هو تعريف الفعل في هذه الكتب؟ يقول الشيخ مصطفى الغلاييني:

«ينقسم الفعل باعتبار زمانه إلى ماض ومضارع وأمر»[١٠].

وبعد أن يعرف أقسام كل فعل ينتقل إلى تعريف أبواب الفعل. غير أننا لا نجد في كل التعريفات والشروح التي يقدمها ما يتلاءم وطبيعة البحث الذي نحن بصدده. وكما بحثنا عن مكونات المركب الاسمي، نريد أن نقوم بمحاولة أخرى نصل فيها إلى مكونات المكون الفعلي والنظم التي يقوم عليها.

مهما تعددت أشكال الجملة الفعلية فإن العناصر التي تشترك في تكوينها لا تزيد عن:

م ف	م إ	م جر

إذا نظرنا إلى الجملة:

يحمـلُ التلميـذُ الكتابَ.

فسنرى أن المركب الفعلي يتكون من:

يحمـل الكتـاب

ويتضمن المركب الفعلي لهذه الجملة عنصرين نستطيع عزلهما:

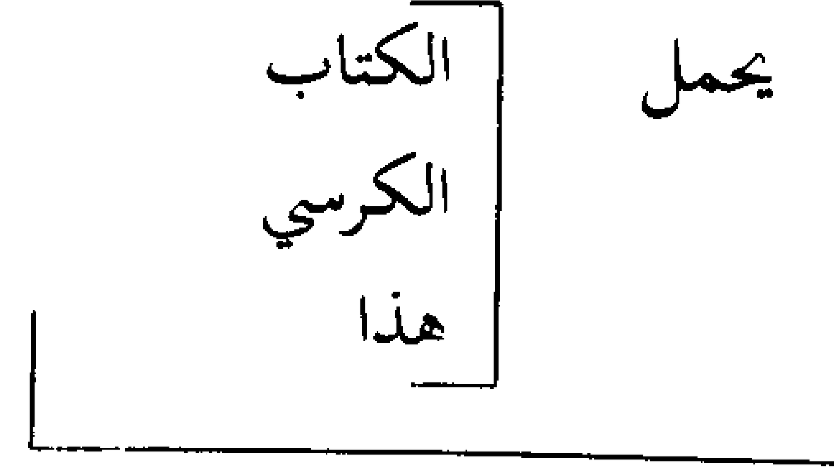
يحمـل الكتـاب

أما الفعل (يحمل) فنستطيع استبداله بـ (يأخذ):

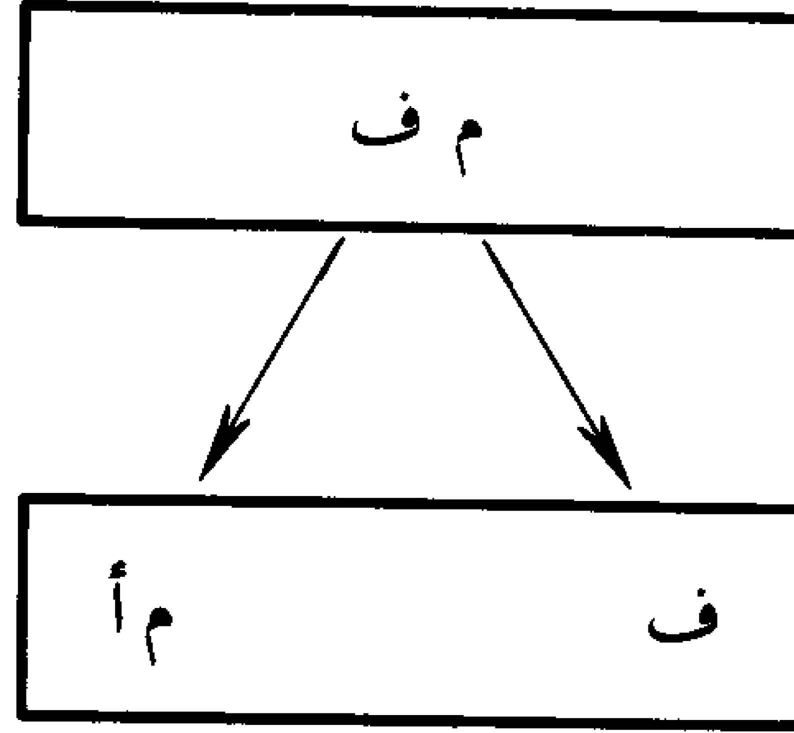
يحمل
يأخذ الكتاب
حمل

م ف

وأما المركب الاسمي (الكتاب) فنستطيع استبداله بأحد شيئين: (الكرسي) و (هذا):

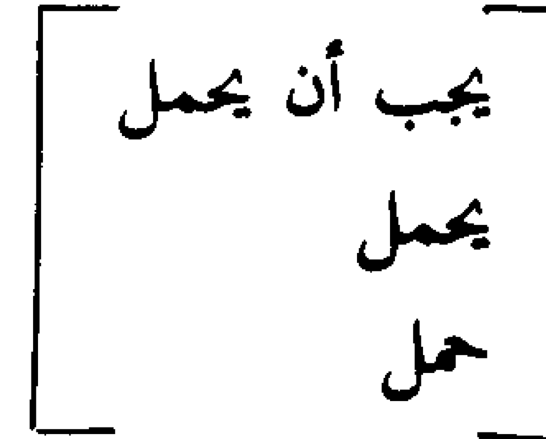


إن المركب الفعلي في هذه الجملة يتكون من فعل ومن مركب اسمي:



ونطلق هنا تسمية فعل على مكون المركب الذي يحتوي أو يتضمن الفعل، الشيء الذي لا يمكن وجوده في كتب القواعد التعليمية وذلك لاختلاف التحليل والمنهجية على السواء. وكما رأينا، فإن هذا المكون (الفعل) يستطيع أن يكون في الحاضر باعتبار زمانه أو في الماضي.

أما الفعل الذي هو في الحاضر فهو فعل بسيط ويتألف من كلمة واحدة لا تشير إلّا إلى الزمن الحاضر، وأما الفعل الماضي فهو فعل مركب لأنه يستدعي وجود كلمة أخرى في الاستعداد الذهني لدى المتكلم مثل (في الماضي) أو (كان) وذلك حتى يتمكن من تعيين الزمن الذي ينتمي إليه:



الكتاب مساء، قرابة الساعة السابعة

إن تشكل مكون الفعل كما يظهر في هذه الحالات لا يقوم على نسق واحد ويمكن أن يأخذ أشكالاً عدة ، ويمكن أن يقال الشيء نفسه فيما يخص الكلمات المختلفة ، وذلك عندما توجد عدة كلمات . فهي تشكل مكوناً واحداً في مقابل المركب الفعلي ، أي أنها تدخل ككتلة ضمن البناء مع المركب الاسمي أو مع المفعول إذا شئنا :

حـمـل	الكتـــاب

يـحمـل	الكتـــاب

ويمكننا أن نعطي أمثلة توضيحية أخرى لمكونات (م ف) مع (ف) و (م إ) .

وعلينا أن نلاحظ أن كل مثل يبرر حالة للمكونات تختلف عن الأخرى :

١ ــ رجل خلوق أهل لكل مكرمة

١	٢
يقود	مجموعة من الناس ظاهرهم الهدوء، أما داخلهم فثورة من شدة الفقر .

إن (١) و (٢) يشكلان مكونين مباشرين لـ (م ف) في هذه الجملة التي تتألف من (ف) و (م إ) مع المغير .

٢ ــ

رويـت	قصص الصحابة أو مشاكل المجتمع

إن (م إ) كمكون ضمن المركب الفعلي ، يتكون هو نفسه من مركبين اسميين تربط بينهما (أو) .

٣ ــ

تغازلـ	... ـهـا

على مرأى من الناس .

يتكون المركب الاسمي في هذه الجملة من ضمير ، ولذلك فإن مكانه يأتي بعد الفعل وموصولاً به كتابة .

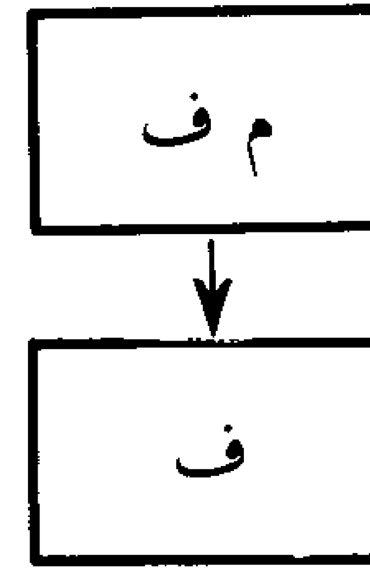
وإذا نظرنا إلى جمل أخرى فبإمكاننا أن نجد المركب الفعلي مكوناً من عنصر واحد هو المكون (ف) . ونعطي مثلاً على ذلك في الجملة التالية :

ينام	الطفل

نرى أن المركب الفعلي :

ينام الطفل

يتكون من فعل واحد هو (ينام) :



ولعله من المفيد أن نلاحظ ما يلي :

عندما نكون أمام فعل يقبل بشكل عام أن يتكون مع (م إ) كمفعول ، ولكن هذا الفعل يستعمل من غير (م إ) لبداهة المفعول أو لعدم فائدته ، فإن القواعد الشكلية في هذه الحالة تعتبر أن (م إ) يساوي (فارغ) ، أو بشكل آخر نقول إن : م إ=م إ=∴.

وبهذه الطريقة تتمكن هذه القواعد أن تقابل بين الجملتين :

أحمد يقرأ كتاباً .

أحمد يقرأ .

وتقيم هذه المقابلة على تحليل المركبين الاسميين على الصورة التالية :

يقرأ	كتاباً
يقـرأ	∴
ف	م إ

من هذا يتضح لنا أيضاً أن من مهمة التحليل فيما يخص الحالة التي بين أيدينا أن يميط النطاق عن نوع من التساوق اللامباشر، أو غير الظاهر لنعيان مباشرة.

وإذا انتقلنا إلى أمثلة أخرى فسنجد أن المركب الفعلي يتكون من فعل ومن مركب جري (م جر)، كما في الجملة التالية:

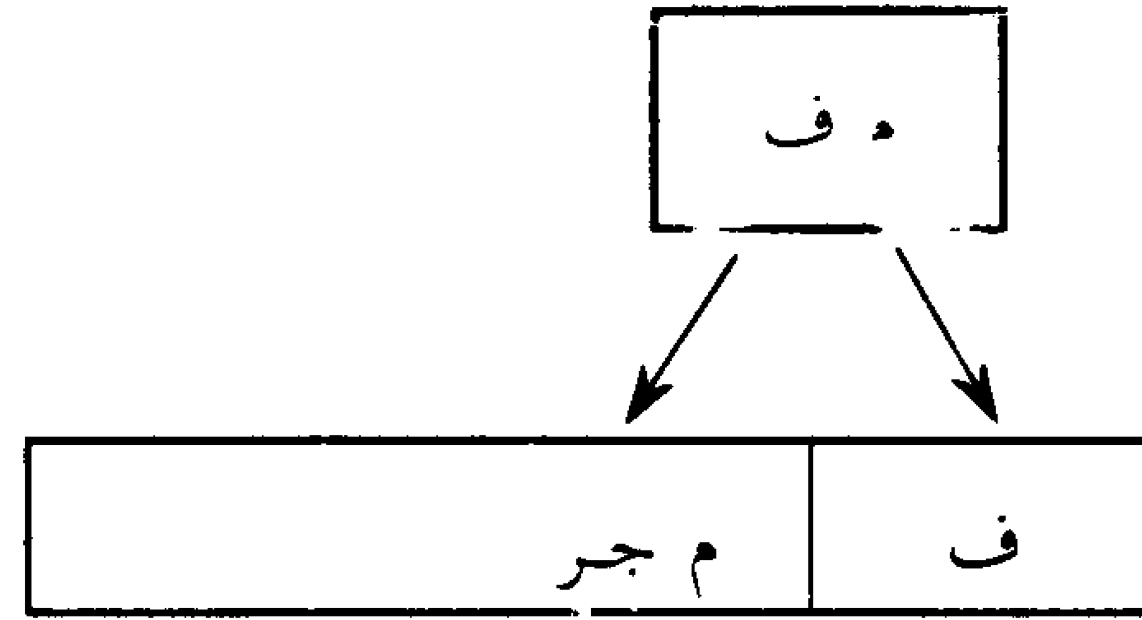
يحلم صديقي بأهله.

المركب الفعلي هو:

يحلم بأهله

يتكون هذا المركب من الفعل (يحلم) ومن (م جر) (بأهله):

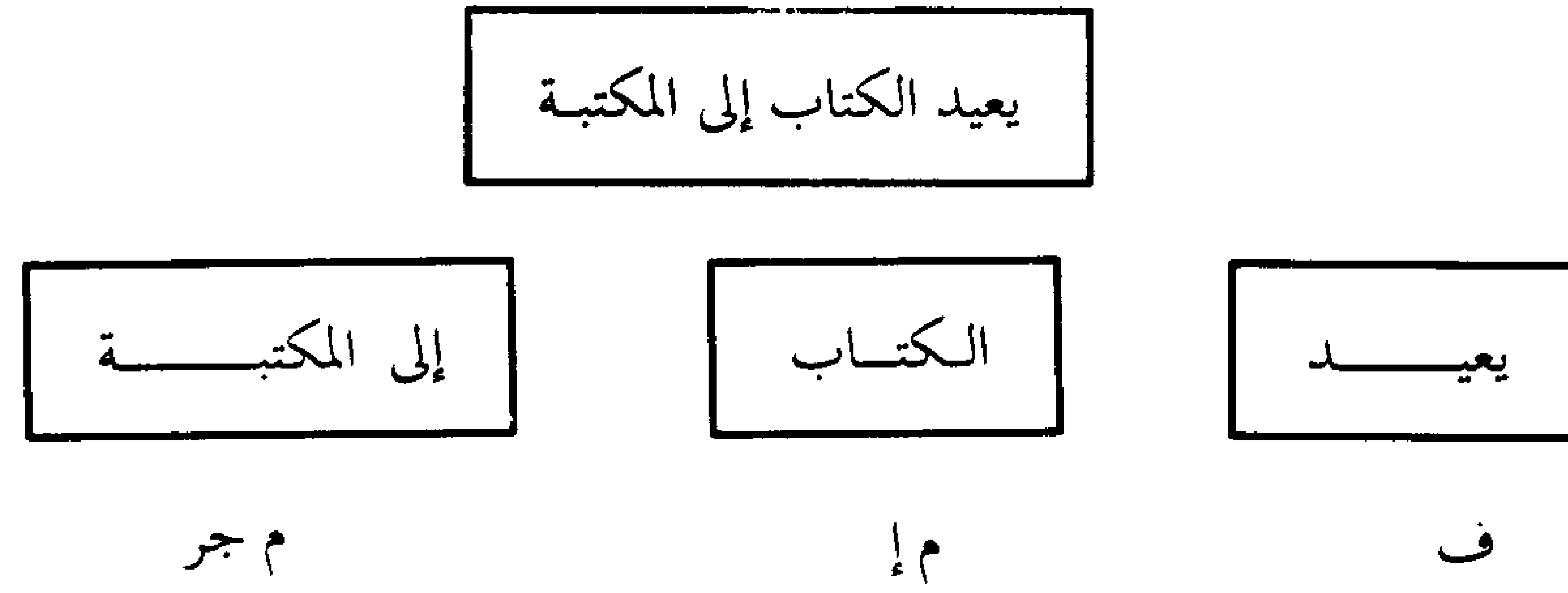


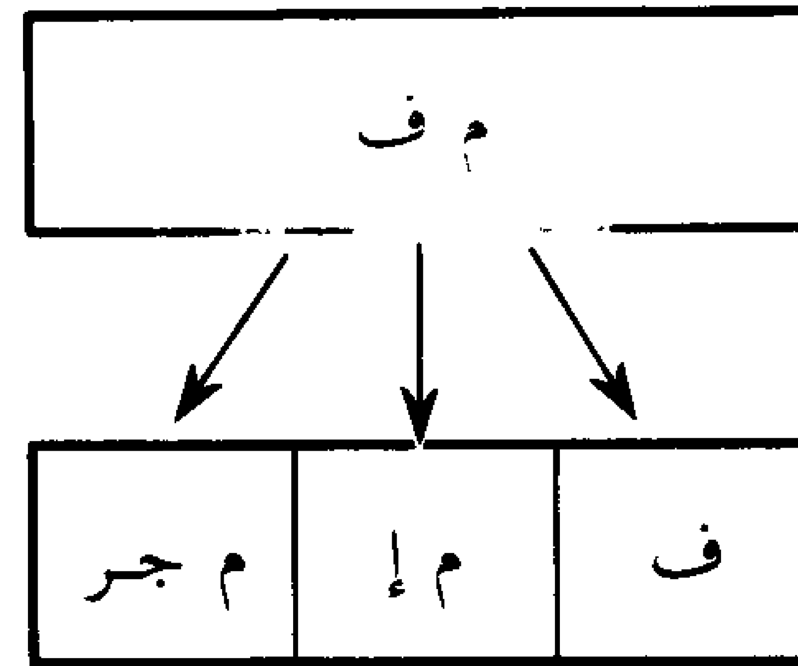


قد نجد أيضاً في جمل أخرى أن المركب الفعلي يتكون من فعل، ومن مركب اسمي، ومن مركب جري كما في هذه الجملة:

يعيدُ التلميذُ الكتابَ إلى المكتبةِ.

إن المركب الفعلي يتكون هنا من مجموع الفعل (يعيد)، والمركب الاسمي (الكتاب)، والمركب الجري (إلى المكتبة):





إن ما قدمناه حتى الآن يعتبر أساساً للعديد من البنى الممكنة للمركب الفعلي، إلّا أننا لا ندعي بأننا قد أحطنا بكل البنى، ومن ذلك مثلاً نستطيع أن نقدم مركباً مكوناً بالاشتراك مع مكونين جريين :

تكلم أحمد عن هذه القصة إلى زميله

تكلـم	عن هذه القصة	إلى زميله

٣ــ المركب الجر

يقول الشيخ الغلاييني في تعريف حرف الجر :

«وسميت حروف الجر، لأنها تجر معنى الفعل قبلها إلى الاسم بعدها، أو لأنها تجر ما بعدها من الأسماء، أي تخفضه، وتسمى حروف الخفض أيضاً، وتسمى كذلك بحروف الإضافة لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها. وذلك أن من الأفعال ما يقوى على الوصول إلى المفعول به فقووه بهذه الحروف»[١١].

لم يكن هذا التعريف ليفي بالحاجة . ولكننا أتينا به كما أتينا بغيره فيما سبق لكي ندل ولو بشكل غير مباشر على وجه المفارقة بين منهجين لا أكثر .

لقد وقفنا حتى الآن على كتلتين :

١ ــ المركب الاسمي .

٢ ــ المركب الفعلي .

وسنقف هنا ، بإذن الله ، على مركب ثالث هو المركب الجر . إلّا أننا في هذه المرة سنعمد إلى الإيجاز ، والسبب في ذلك يعود إلى أننا قد تكلمنا عن المركب الجر من خلال التحليل الذي قمنا به لكل من المركبين السابقين .

سنعطي الآن مثلاً عن المركب الجر ضمن الجملة :

يحمل التلميذ الكتاب في محفظته السوداء .

في محفظتـه السـوداء

يتألف المركب الجر في هذه الجملة من عنصرين :

١ ــ من حرف الجر (في) .

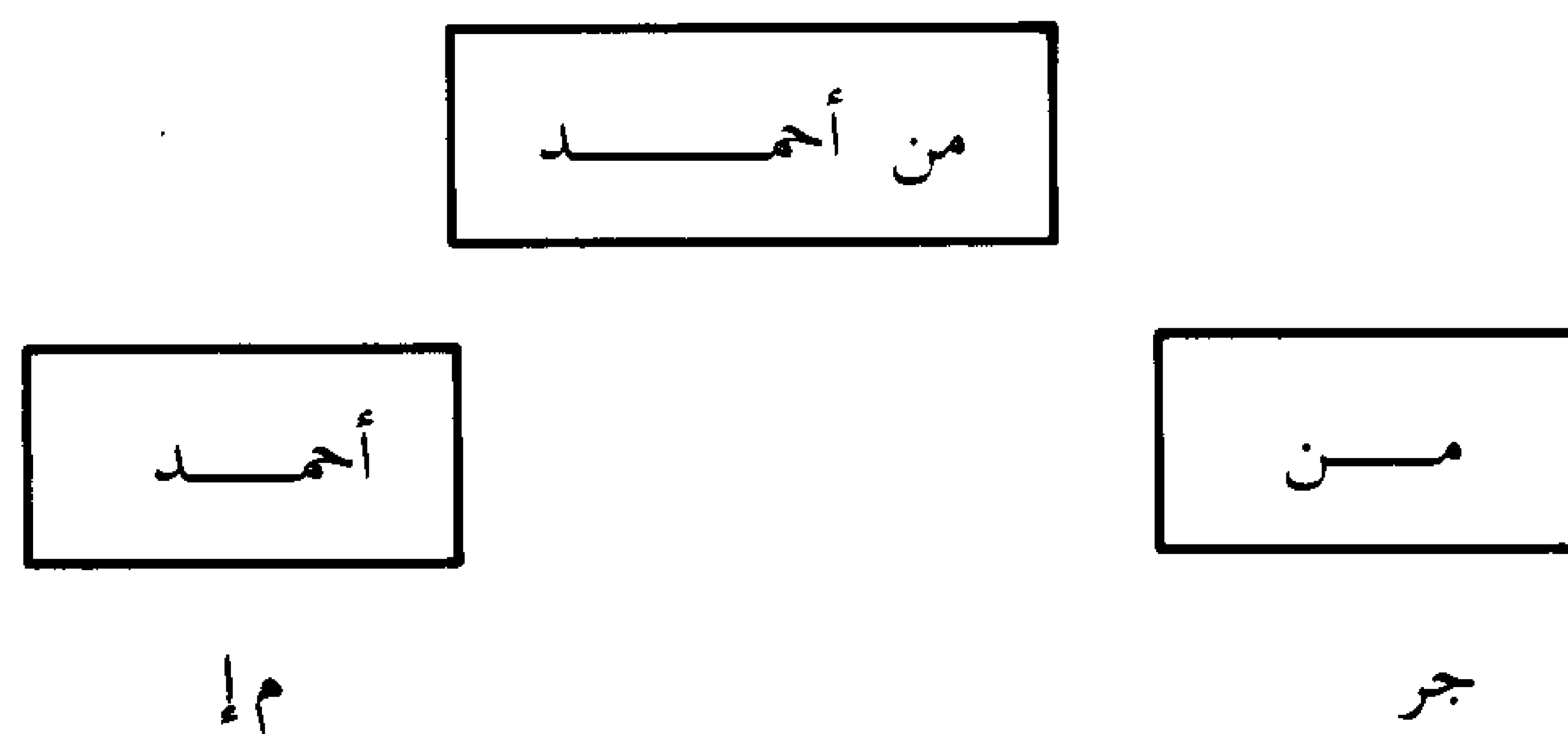
٢ ــ ومن مركب اسمي (محفظته السوداء) :

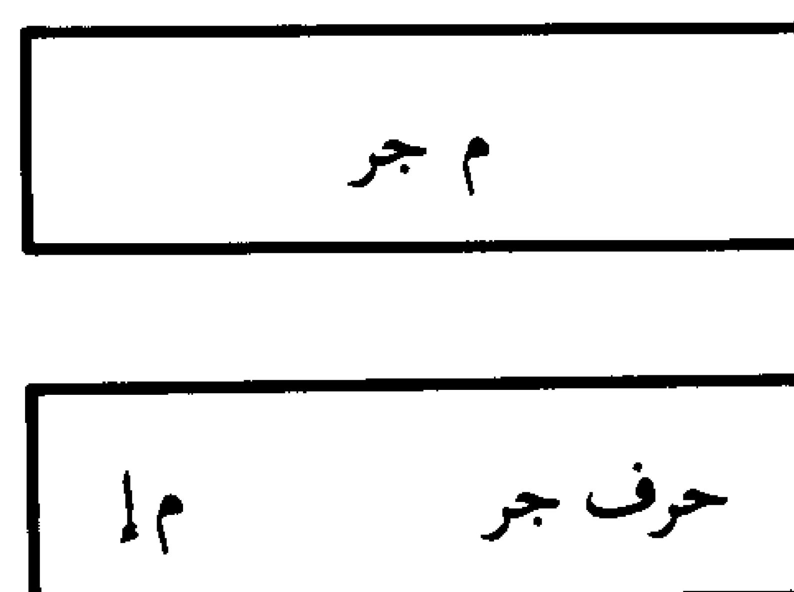
فـي	محفظتـــه السوداء
جر	م إ

وقد نجد هذين العنصرين ، حرف الجر والمركب الاسمي في العديد من المركبات الجرية [illegible]

في الحديقـــة

فـي	الحديقــة
جر	م إ





٤ ـ فئات الكلمات في القواعد الشكلية

إننا نعتقد أن المادة، مهما كان نوعها، تولد بصورة طبيعية شكلها الذي يناسبها ويميزها، وما كانت المادة لتستطيع ذلك لو لم تكن هي الأخرى خاضعة بدورها لقانون ولدها بما يناسب القدرة التي تصدر عنها هذه القوانين ويميزها. واللغة، كمادة، خاضعة للبحث والدرس، ولا تملك أن تخرج عن هذه الحتمية، إذ إنها أسيرة القوانين التي تولد جملها وتنظم كلام المتكلمين بها. وهي بحكم هذه الطبيعة، تولد بدورها الأشكال البنوية للجمل، والصيغ اللفظية للكلمات. ومن هنا نرى أنه عندما تقوم حركة التطور اللغوي بإحداث تغيير في المضمون أو في الشكل، فإن العلاقة بين الطرفين تفقد تناسبها. إلّا أننا نريد أن نفيد فيما يخص هذه النقطة أنه في كل تطور طبيعي توجد حركتان:

الأولى: هادمة، والثانية: بانية. وإن هاتين الحركتين تكونان علاقة جديدة تفسح المجال لميلاد تناسب جديد بين الشكل والمضمون، أو بين البنية والمعنى.

لقد ولدت اللغة خاضعة إلى جملة من القوانين الاجتماعية، والاقتصادية، والتاريخية، والدينية،

وإلى آخر ذلك . وولدت أشكال الكلمات بخضوع الكلمات للقوانين التي تؤلف مادة الكلمة وتكونها . ولذلك فإن كل كلمة تنتسب إلى فئة معينة . وإن القوانين اللغوية وإن كانت ذات صبغة نهائية محددة إلّا أنها لا تبعد عن دائرة عملها أية فئة . فاللغة ما عادت تعتبر ، كما كان هذا عند بعض المفكرين ، صندوقاً يحوي في داخله عدداً كبيراً من الكلمات . ونتيجة لانتفاء هذا التصور لم يعد هناك طبقة من الكلمات ثانوية وأخرى أساسية . وإن الجملة أصبحت تعتبر شيئاً شكلياً وقابلاً للتحليل ، ومن هذا الكل الذي هو الجملة تأخذ كل كلمة دوراً لتقوم به .

بعد هذا التمهيد الوجيز والسريع ، نريد أن نبدأ بالإفصاح عن الخطوات التي تسمح باستخراج وتحديد :

١ ـــ مفهوم المصطلح (فئة الكلمات) .
٢ ـــ انتماء العناصر وتبعيتها للفئة نفسها .
٣ ـــ المميزات الشخصية لكل طبقة ، والتي تسمح بتمييز كل فئة من الأخرى .

لدينا الجملة التالية :

الرجال يرون الملعب .

تتألف هذه الجملة من عدة عناصر :

١ ـــ من (م إ) (الرجال) والذي يتألف من معرف (الـ) و من اسم (رجال) :

الـ	رجـــال

٢ ـــ من (م ف) (يرون الملعب) ، والذي يتألف من الفعل (يرون) ومن المركب الاسمي (الملعب) والمكون من (الـ) ومن (ملعب) :

يـــرون	الـمـلـعـب

إننا نستطيع ، ضمن إطار هذه الجملة ، أن نضع مكان المركب الاسمي (الرجال) عدداً من المركبات الاسمية :

الـ	...	يرون الملعب
	لاعبون	
	أولاد	
	ناس	

نحكم على الجمل الناتجة بأنها عربية وجيدة التكوين . وإن المركبات الاسمية (اللاعبون ، أولاد ، الناس) تستطيع أن تقوم مقام المركب الاسمي (الرجال) ضمن الإطار الذي رأيناه ، ولذا فهي جميعاً تعد متعادلة بهذا الاعتبار .

إذا أقمنا جدولاً وليكن على الشكل التالي :

الـ	رجال	يرون الملعب
	لاعبون	
	أولاد	
	ناس	

فإن هذا الجدول يظهر أنه يحتوي على اتجاهين :

الاتجاه الأول : يبدأ من اليمين إلى اليسار حسب طريقة الكتابة عند العرب ومع ما يتناسب ونطق الكلام في لغتهم ، وهو اتجاه أفقي كما نرى في الجدول أمامنا ، وفي هذا الاتجاه تقيم العناصر اللغوية المتعددة علاقات تتابع وانتظام ضمن سلسلة الكلام . وليكن مثلنا هنا مأخوذاً من المركبات الاسمية : في الواقع ، إننا حين ننظر إلى كلمة (رجال) نرى أنها مرتبطة بأل التعريف التي تسبقها ، والفعل (يرون) الذي يأتي بعدها . ويمكننا أن نسمي هذا الاتجاه أو هذا البعد الأفقي الخطة أو المحور التركيبي . كما يمكننا أن نسمي مجموع العلاقات التي تربط بين مكونات الجملة بالعلاقات التركيبية .

إذا نظرنا إلى هذه الجملة، في واقعها الفعلي مكتوبة أو متكلمة فسنلاحظ أن الكلمات تتألف فيما بينها من خلال نظام معين، أي إن الكلمات تنتظم على الطريقة:

(ال + رجال + يرون) وليس مثلاً: (رجال + يرون + الـ). إن علاقات التأليف هذه موجودة في متتابعة لغوية يعبر عنها بالعلاقات التركيبية.

إذا جئنا إلى الاتجاه، أو إلى البعد الثاني فسنرى أنه يبدأ من الأعلى إلى الأسفل في الجدول الذي رسمناه، وسنرى أيضاً أنه لا يؤدي بنا إلى ما يبدو كائناً فعلاً في الجملة. فالجملة لا تحتوي واقعياً إلّا على: (الـ + رجال + يرون + المعلب). غير أن هذا الاتجاه يؤدي إلى ما يمكن احتماله تصوراً أن يقوم في هذا المكان، أي في المكان الذي يحتله المركب الاسمي (الرجال). نقول إلى ما يمكن احتماله تصوراً، لأن المركب البديل غير موجود في الجملة فعلاً.

لقد كان بإمكاننا أن نتكلم عن اللاعبين أو عن الأولاد أو عن الناس، وأن نختار واحدة من هذه الكلمات لتكون بدلاً عن الرجال في هذا المكان من الجملة. لقد كان هذا بإمكاننا، ولكن نريد أن نلاحظ أننا لا نستطيع أن نضع أي كلمة كانت، وذلك كأن نقول:

• لولا من رأى الملعب.

ولا نقول:

• السلطة رأى الملعب.

نستنتج من هذا أنه في اللحظة التي أخذنا في كلمة (رجل) نستطيع أن نختار سلسلة من الكلمات الملائمة لتحل محل هذه الكلمة إلّا أنه لا نستطيع أن نختار أي سلسلة كانت. وأن هذا الاستنتاج يكون بعداً فرضياً للكلمة التي يمكن أن تحل في هذا الموضع. ونستطيع أن نسمي هذا البعد بالخطة أو بالبعد الرأسي، والعلاقات التي تعقدها عناصر اللغة فيما بينها على هذا المستوى هي علاقات رأسية. فكلمة (رجال) ترتبط بكلمة (أناس) وهذه الرابطة تسمح بأن تحل الواحدة مكان الأخرى، كما تسمح بأن تكون كلمة (آ) مثلاً موضع اختيار ممكن لكلمة (ب) في لحظة اختيار (آ). وأن ما يظهر بداهة هذه الرابطة النموذجية هو غياب هذه الرابطة نفسها بين كلمة (رجال) و (الرابطة) في المثل الآنف الذكر.

ترتبط الوحدات اللسانية بنوعين من العلاقات مع الوحدات الأخرى التي تكون اللغة:

١ ـــ تتناسق الوحدات اللسانية مع وحدات أخرى لتشكيل متتابعات متعلقة بسلسلة الكلام،

ومن ذلك مثلاً تناسق الأصوات في كلمات، وتناسق الكلمات في جمل، وتناسق الجمل في نص. هذا التناسق هو ما يسمى بعلاقات التركيب.

٢ ــ ترتبط كل وحدة بمجموعة من الوحدات وذلك إذا ما توفرت لهذه الوحدات إمكانية إبدالها بأخرى. وهذه العلاقات هي ما يسمى بعلاقات النموذج.

إن علاقات النموذج تسمح باستخلاص نماذج (مجموعة) من الكلمات التي تربط بينها (العلاقات النموذجية). وهي ما أعطيناه منذ البداية اسم فئات الكلمات. وهذا ما سنحاول أن نبينه فيما سيأتي:

لقد رأينا أننا نستطيع إبدال كلمة (رجال) بكلمات أخرى. ونرى هنا أيضاً أنه بالإمكان استبدال (الـ) التعريف والفعل. فعوضاً عن التعريف نستطيع مثلاً أن نضع الكلمات التالية:

ـــــ	رجال يرون الملعب
الـ	
هؤلاء	
ي (رجالي)	
ـــ	

يمكننا بالطبع أن نطيل قائمة هذه الكلمات، ولكننا نكتفي بالإشارة إلى أن هذه الكلمات تمتاز بقابلية التبادل، وأن الكلمة الواحدة تستطيع أن تحل محل الأخرى وهذا يعني أن هذه الكلمات متعادلة.

وكذلك الحال بالنسبة للفعل.

الرجال	ـــــ	الملعـــب
	يبنون	
	يهدمون	
	يحتقرون	
	يقدرون	

كل فعل من هذه الأفعال يستطيع أن يحل محل الفعل الآخر ضمن إطار هذه الجملة.

انطلاقاً من هذا العرض نستطيع أن نعتبر الكلمات: (الـ، هؤلاء، ـــّـــ، ي) ككلمات تنتمي إلى فئة واحدة هي فئة الأسماء. ولا يختلف الأمر، أخيراً فيما يخص الأفعال: (يرون، يبنون، يهدمون ...)، إنها تعتبر كلمات تنتمي إلى فئة واحدة هي فئة الأفعال.

* * *

مـراجـع البحـث

(١) Cité Par Nicola Ruwet: Introduction à la grammaire génévative. P 14.

(٢) نستعمل المصطلح طبقة بمعنى فئة.

(٣) مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية ١/٦٧.

(٤) جامع الدروس العربية ١/١٥٠.

(٥) السابق ١/١٥٠.

(٦) السابق ١/١٥٧.

(٧) ص: ٤٣٣.

(٨) ص: ٤٣٣.

(٩) ص: ١٣٨.

(١٠) ج ١/٣٠. جامع الدروس العربية.

(١١) ٣/١٦٦. جامع الدروس العربية.

ثانياً: بين القواعد الشكلية والقواعد التوليدية

نقد القواعد الشكلية

١ ــ تكوّن القواعد الشكلية

لقد نظر اللسانيون في المفاهيم التي تضمنتها كتب القواعد التعليمية في الغرب، فوجدوا أنها تعتبر الجملة مجموعة من الكلمات. وكان من أول الملاحظات التي أدلوا بها رداً على هذه المفاهيم، أنه لا يمكن للقواعد وإن جهد المهرة فيها أن تعطي قائمة، أو أن ترسم جدولاً تضع فيه كل الجمل. ولقد اعتمدوا في ملاحظتهم هذه على حقيقة قرروها بقولهم إنه لا يمكن إعداد هذه القائمة وهذا الجدول لسببين:

١ ــ السبب الأول: أن جمل اللغة تبلغ عدداً غير محدود أو لا حصر له.

٢ ــ السبب الثاني: لأنه مع الافتراض جدلاً أن أحدهم استطاع أن يسجل قائمة لكل جمل اللغة ــ وهذا مستحيل قطعاً ــ فإن استعمال هذه القائمة سيكون بالغ الصعوبة لطولها.

من أجل هذا قام اللسانيون من أصحاب المدرسة الشكلية، ونذكر منهم (هاريس Hagrris) لأنه أمثلهم طريقة، بالبحث عن مميزات كل جزء من أجزاء الكلام، وذلك عن طريق النظر في إطر السياق الممكنة التي تلف بكل جزء في الجملة.

ويمكننا أن نلخص وجهة نظرهم، بعد أن عرضنا لها في الفصل السابق مع شيء من التفصيل، بالقول التالي: إن توزيع الكلمة إنما هو حاصل أطرها المحيطة بها، والأمكنة الأساسية الموجودة فيها.

بالطبع إنه لا شيء يؤخذ على هذا القول، ولكن هذه القواعد عندما عمدت إلى تحليل الجملة وأقامت هذا التحليل على تفكيك هذه وذلك عن طريق المكونات المباشرة، عادت إلى المفهوم التعليمي الذي رفضته في البداية[1]، فقد أقامت القوائم ورسمت الجداول. ولذلك رأينا أن «إحدى القوائم تقول إن الجملة تستطيع أن تتكون من مركب اسمي متبوع بمركب فعلي... إلخ. وإن قائمة أخرى تقول إن المركب الفعلي يستطيع أن يتكون من فعل لازم مثل (بيير ينام)، أو من فعل لازم متبوع بمركب اسمي مثل (بيير يأكل الحلوى)... إلخ...»[2].

٢ ــ عرض نقدي للقواعد الشكلية

يقول تشومسكي:

«إن البرهان القاطع على عدم ملاءمة نظرية لسانية، يتجلى في إظهار أنها لا تطبق على لغة طبيعية. وإن برهاناً أقل قوة، ولكنه يدل على عدم ملاءمتها يكون في إظهار أن النظرية لا تنطبق إلّا بثقل وصعوبة، أي أن كل المناهج التي تُبنى على هذه النظرية هي مناهج معقدة»[3].

أ ــ مفهوم التوزيع

١ ــ نفترض، على طريقة القواعد الشكلية، أن لدينا جدولاً يضم الجمل الآتية:

١ ــ يَلْعَبُ الولدُ.

٢ ــ يسكتُ الرجلَ.

٣ ــ الرجلُ ينظرُ إلى الحديقةِ.

٤ ــ الولدُ يتأملُ الرجلَ.

٥ ــ الولدُ يتأملُ رجلاً.

٦ ــ الولدُ ينظرُ إلى رجلٍ.

٧ ــ الرجلُ ينظرُ.

٨ ــ الرجلُ يكلمُ الولدَ.

يمكننا أن نسجل نقطتين نقديتين حول هذه الأمثلة :

النقطة الأولى

يقوم البحث هنا على مجموعة من الجمل تعد قليلة بالنسبة إلى جمل اللغة الواقعة أو الممكنة الوقوع . فإذا كان الهدف من هذا التقليل تبسيط القضايا ، فيجب أن لا ينسى أن حصر هذه الجمل في شكل جدول لا يخلو من مظاهر مصطنعة ، علاوة على أن هذا العمل يتسم بعدم الجدية إذا ما قورن بدراسة تتناول (اللامحدودية) في الجمل الممكنة .

النقطة الثانية

إننا نرى في هذا الجدول أن كلمة (رجل) تظهر في معظم الجمل ، ولذلك نريد أن نقف على توزيعها وأن نحدده :

إن كلمة (رجل) تظهر إما بعد / الـ / التعريف وإما من غير / الـ / التعريف . وإن هذه الكلمة تستطيع أن تظهر قبل الفعلين (ينظر ، يتكلم) ، أو بعد الفعل كما في (سكت الرجل) . وهي في هذه الحالات تستطيع أن تكون مكونة من (الـ + اسم) ، أو من (ــ الـ + اسم) ، وأن تتبع بـ (يكلم) أو (ينظر إلى) .

لو أن هذا الجدول كان أكبر من ذلك ، لكان بإمكاننا أن نصف بشكل أكثر وضوحاً توزيع كلمة (رجل) ، ولكن بما أنه على هذه الصورة فإن هذا يحول بيننا وبين أن نقوم بهذا الوصف للتوزيع بشكل كلي وتام ، وذلك لأن السياق الذي يمكن لهذه الكلمة أن تظهر فيه غير محدود بعدد معين من الجمل لا يمكن تجاوزه . ومن أجل هذا تقترح القواعد التوليدية تعديل منهجية القواعد الشكلية لجعلها أكثر دقة وأكثر فعالية .

٢ ـــ ينقسم الكلام في القواعد التعليمية إلى (اسم ، وفعل ، وحرف)(٤) وأن هذه الأقسام في الواقع تعتمد على تحليل توزيعي ظاهر ولكنه غير بيِّـن ، وغير معرف أو محدد ، كما أنه غير منظم ، وإضافة إلى هذا يمكن أن نقول إنه يمتزج باعتبارات معنوية . ومع ذلك فإن الأسماء في هذه القواعد هي الكلمات التي تظهر سواء قبل الفعل أو بعد الفعل لتأدية وظائف مختلفة ، والصفات هي الكلمات التي تتعلق بالأسماء إلى آخر ذلك .

إذا استعملنا هذه المفاهيم ، أي مفاهيم القواعد التعليمية ، فإننا نستطيع أن ندخل تحسينات على التحليل التوزيعي للجدول الذي بين أيدينا . ومن أجل هذا علينا أن نمر بالمرحلتين التاليتين :

أولاً : يجب أن نقترح متوالية من المجموعات .
ثانياً : يجب أن نأتي بمتوالية من التنسيقات لعناصر المجموعة المقترحة .

أولاً

رجـــل ولـــد

مجموعة من الكلمات لها التوزيع نفسه ، ونسمي هذه الكلمات (الأسماء) (إ) .

الـ + مذكر الـ + مؤنث ـ الـ + للتنكير

مجموعة من الكلمات لها التوزيع نفسه .

نسمي هذه الكلمات (أدوات العريف) : (معر) .

يلعب
يسكت
ينظر
يكلم
.....

مجموعة من الكلمات لها التوزيع نفسه .

ونسمي هذه الكلمات الأفعال (ف) .

إلـــى بـــ .....

مجموعة من الكلمات لها التوزيع نفسه ،
نسمي هده الكلمات حروف الجر (جر) .

مــلاحظــة

لقد وضعنا نقاطاً في آخر كل مجموعة. هذه النقاط تعني (إلى آخره)، ونقصد من هذا المعنى أن العناصر الموجودة في المجموعات ليست نهائية، بل يمكن أن يضاف إليها عناصر أخرى. وإن من شأن هذا أن يسمح لنا بوضع الجمل الموجودة في الجدول تحت شكل متوالية من الأقسام أو الأصناف. وبهذه الطريقة نكون قد أعطينا للتحليل التوزيعي الإمكانية كي يعطي بياناً عن مجموعة كبيرة من الجمل، أي أكبر مما رأيناه في الجدول.

ثانياً: (الإشارة) (+) موجودة لوصل العناصر فيما بينها، والإشارة (–) تعني أن (العنصر غير موجود).

هذه متوالية من التنسيقات الموجودة في الجمل:

١ ــ ف + الـ + إ

٢ ــ ف + الـ + إ

٣ ــ الـ + إ + ف + جر + إ.

٤ ــ الـ + إ + ف + الـ + إ.

٥ ــ الـ + إ + ف – الـ + إ.

٦ ــ الـ + إ + ف + جر – الـ + إ.

٧ ــ الـ + إ + ف.

٨ ــ الـ + إ + ف + الـ + إ.

نترك جانباً قضية الموافقة بين (الـ) التي تأتي أمام المذكر و (الـ) التي تأتي أمام المؤنث لأن القواعد التوزيعية تعني جيداً بمثل هذه القضية.

إن كل ما فعلنا حتى الآن هو أننا وسعنا حقل دراستنا، ولكننا لم نبسطه كما كان هو القصد من وراء المنهجية التي تقوم عليها المدرسة الشكلية. وإننا نستطيع أن نقوم بهذا العمل، أي بتبسيط حقل الدراسة وذلك بحذف المتواليات المتكررة. إلّا أننا لا نستطيع أبداً أن نقول إن المتواليات التي نقدمها بعد التبسيط هي المتواليات التنسيقية الوحيدة الموجودة في اللغة:

ف + الـ + إ.

الـ + إ + ف.

الـ + إ + ف الـ + إ.

الـ + إ + ف + جر + الـ + إ.

بهذه العملية نكون قد بلغنا مستوى من التعميم لا بأس به، وبالإضافة إلى ذلك نكون قد حصلنا على منهج قادر أن يحدد مفاهيم (الإسم) و (الفعل) و (الحرف). وهذا يعني أننا قد اقتربنا بالوصف إلى أحد وجوه التناسق اللغوي، إلّا أن هذا لا يمنعنا من التفكير باستمرار أن كل ما قمنا به ينصب فقط على مجموعة محدودة من الوقائع، وإن بحثاً أوسع مما رأينا، يقودنا بالضرورة إلى استخلاص نتائج أكثر جدية.

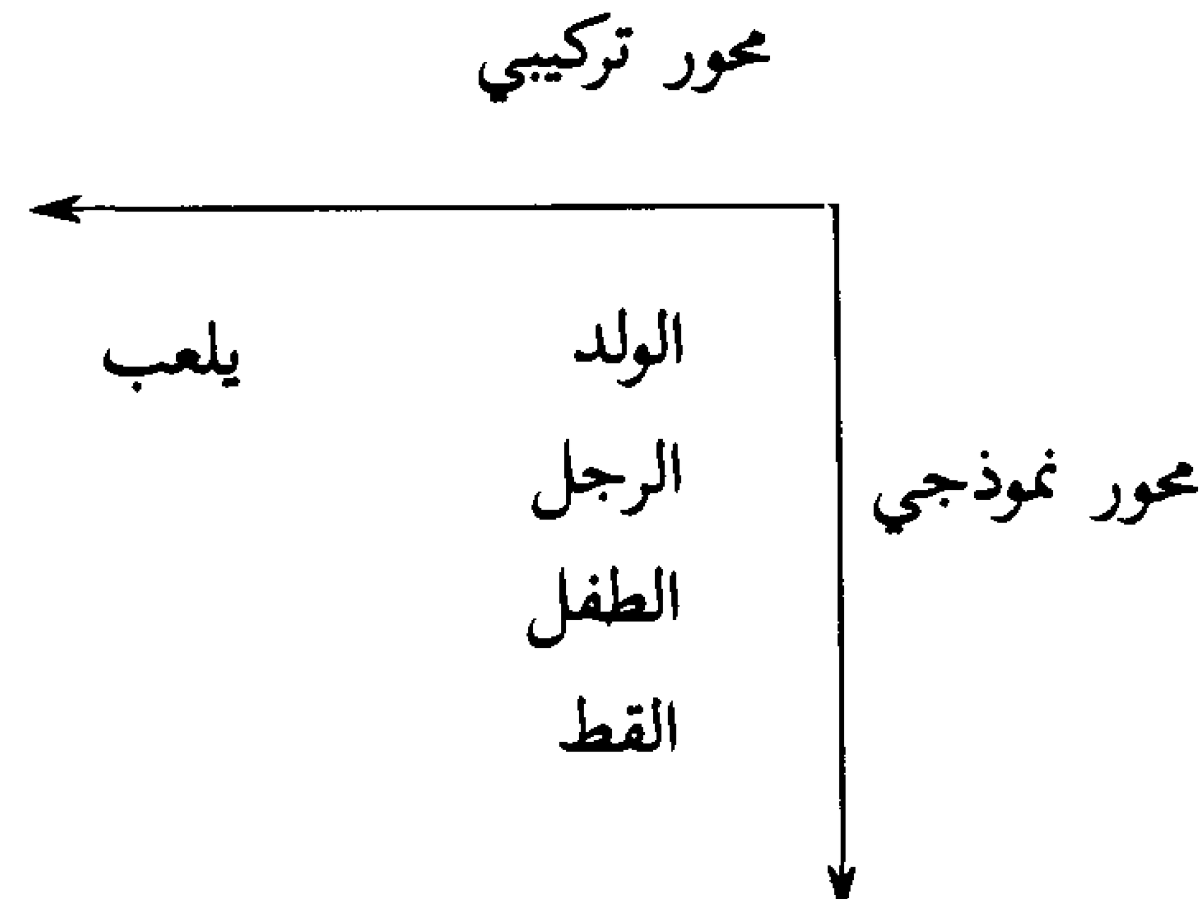
ب: نماذج وتراكيب

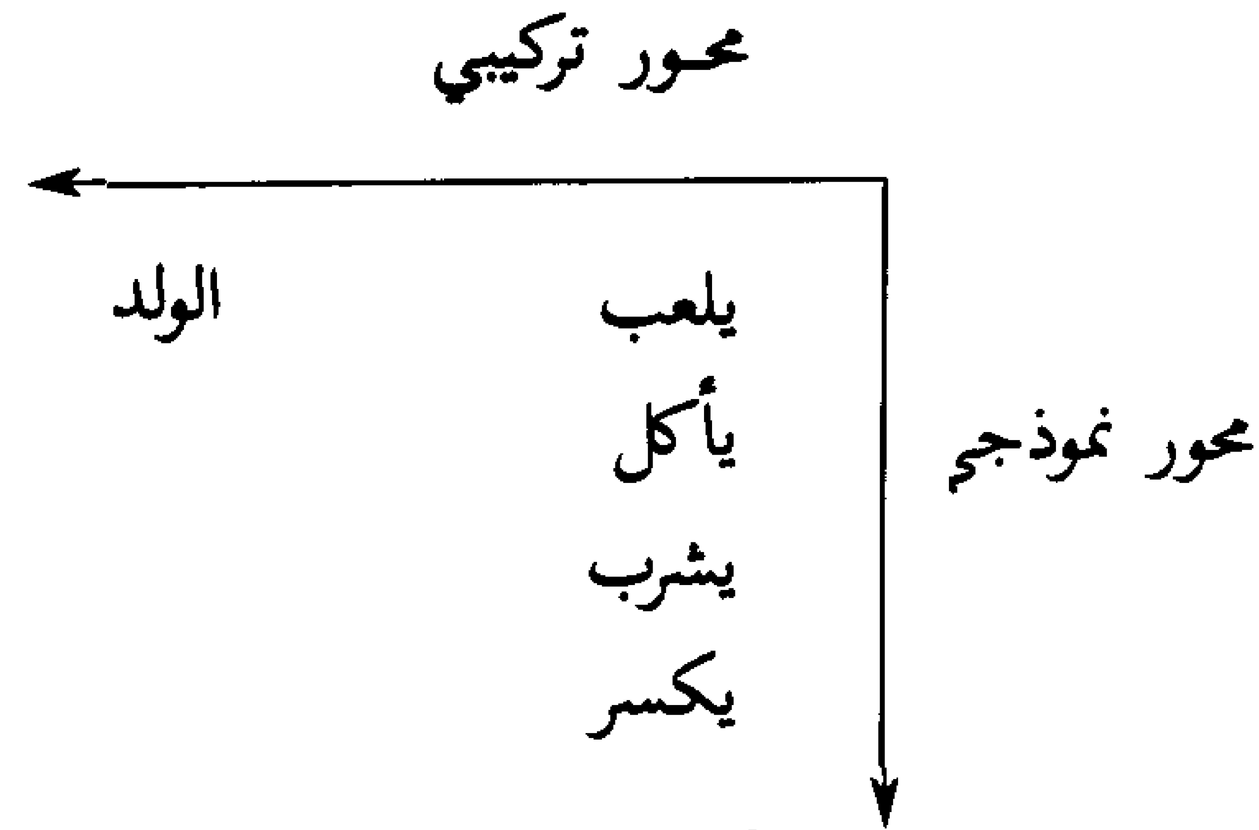
لقد رأينا من خلال الفصل السابق أن القواعد الشكلية تدرس النحو دراسة شكلية فقط، وأنها تعتبر أن الكلمات التي تقبل أن تحل الواحدة مكان الأخرى ككلمة (رجل) و (ولد) كلمات متعادلة، أو تنتمي إلى طبقة واحدة.

إذا أخذنا بهذه القاعدة فإننا نستطيع أن نعرف النموذج على الشكل التالي:
«كل كلمة تقبل أن تحل مكان الأخرى تشكل نموذجاً».

كما رأينا أيضاً أن الكلمات ومجموعات الكلمات تتناسق فيما بينها بشكل أفقي لتشكيل الجملة أو الجمل. وانطلاقاً من هذا نستطيع تعريف التركيب كما يلي:
«التركيب هو تناسق الكلمات بشكل أفقي».

وتسمى الكلمات التي يتكون منها النموذج عامودياً المحور النموذجي (AXe Syntagmatique).
أما المحور النموذجي فهو الذي يتضمن الكلمات المتعادلة، وأما المحور التركيبي فهو الذي يجمع العناصر اللسانية:





في الواقع، إننا نستطيع أن نصل إلى إقامة طبقات من النماذج لكل العناصر اللسانية باتباع هذه الطريقة. وهي بهذا المعنى تحقق هدفاً رئيساً من أهداف البحث، لأنها حين تتناول الوقائع النحوية على هذه الصورة تساعدنا على وصف اللغات. ولا يستطيع أحد أن ينكر استفادة القواعد التوليدية، منها في بحوثها، إلّا أنها، أي القواعد التوليدية، ما كانت لتحصل على فائدة لولا التعديلات التي أدخلتها على مفهوم المحور التركيبي والمحور النموذجي.

إن العيب الرئيس الذي يؤخذ على هذه الطريقة هو أنها في جوهرها تقوم على أساس جدولي يتطلب جمع الكثير من الجمل، وهي بهذا تصطدم مع مفهوم البساطة المتوخاة من القواعد، كما أنها تصطدم مع مفهوم نظري آخر للقواعد والذي يقوم على أساس النظر إلى الجمل من خلال القوانين المولدة لها وليس العكس، أي ليس النظر إلى القانون عن طريق جمع متواصل وغير نهائي لجمل اللغة.

لا تزال هذه الطريقة تطرح بعض المشاكل. فلقد رأينا حتى الآن إحدى صور لا ملاءمتها، ونقصد التعقيد الذي تحدثه. وسنرى فيما سيأتي لا ملاءمتها لوصف جملة من جمل اللغة ووقوفها عاجزة تماماً عن الوصول إلى إعطاء بيان عنها.

١ ــ المشكلة

لقد أشرنا في بداية هذا الفصل تقريباً إلى رأي اقتطعناه من أحد كتب تشومسكي، ويعتبر ــ في رأينا ــ شرطاً هاماً يدل على صحة النظرية. إنه قال: إن البرهان القاطع على عدم ملاءمة نظرية لسانية إنما يكون في «إظهار أنها لا تنطبق على لغة طبيعية». ولقد أثبت في الكتاب الذي أشرنا إليه خطل النظرية الشكلية حينما نظر إلى تطبيقها على اللغة الإنكليزية. ونحن هنا نريد أن نأتي بهذه الطريقة لنرى مدى ملاءمتها وتطابقها على اللغة العربية.

سنقف على ثلاث نقاط: أما الأولى فتقف عليها القواعد الشكلية والقواعد التعليمية العربية.

وأما الثانية فتختلفان فيها وتنجح القواعد التعليمية العربية في تحليل الجملة حيث تعجز الأولى . وأما النقطة الثالثة فسنناقش فيها القواعد التعليمية حول مسألة اعتبارها بنيتين مختلفتين كبينة واحدة .

• لقد قمنا في الفصل السابق بعرض لشكلين من أشكال المركب الفعلي ، وتكلمنا عن الفعل المتعدي والفعل اللازم . وكنا قد أعطينا عدة أمثلة عن ذلك منها :

حَـمَـلَ الكتابَ .

ينـامُ الطفـلُ .

لو نظرنا إلى القواعد التعليمية العربية فسنرى أنها تتفق مع القواعد الشكلية في نقطة تخص الفارق بين الفعلين . ونكتفي هنا بأخذ قولين من أقوال الشيخ الغلاييني لندل على اتفاق المنهجين في هذا :

١ ــ الفعل المتعدي : هو ما يتعدى أثره فاعله ، ويتجاوزه إلى المفعول به »(٥) .

٢ ــ الفعل اللازم : هو ما لا يتعدى أثره فاعله ، ولا يتجاوزه إلى المفعول بل يبقى في نفس فاعله »(٦) .

• لقد رأينا أن القواعد الشكلية تقودنا إلى وصف جيد للجملة إذا توافرت فيها شروط معينة ، منها : أن تطبق على وحدات نحوية متجانسة لها التوزيع نفسه وتقوم على بنى متطابقة . ومنها أيضاً أن تكون عناصر الجملة موجودة جميعاً في سطحها الخارجي ، وأن تكون غير قابلة للتأويل ، أو غير موجودة في البنى الداخلية ، لأن القواعد الشكلية لا صلة لها لا بالتأويل ولا بالبنى الداخلية للجملة .

أما إذا خرجنا عن نطاق هذه الشروط فإن النظرية الشكلية ستعجز عن وصف الجملة . ولكي يتضح لنا هذا الأمر ، سنأتي بفرضيتين :

١ ــ سنفترض أولاً أن لدينا جملاً تجانست فيها الوحدات النحوية ، ولكن إحداها قد احتفظت بعنصر من عناصرها في بناها الداخلية .

٢ ــ وسنفترض ثانياً أن إحدى الجمل لم تقم على بنى متطابقة مع جملة أخرى ولكنها تحمل مثلها وحدات نحوية متجانسة .

إذا عارضنا الآن هذه النظرية بهاتين الفرضيتين فسنجدها غير قادرة على إبراز العلاقة بين عنصرين لسانيين في الجملة الواحدة من جهة أولى ، كما أنها لن تقدر ، من جهة ثانية ، على إظهار التعدد البنيوي لجمل يجمع بينها اشتراكها في وحدات نحوية من النوع نفسه .

ولعل خير مثل نقدمه يأتينا من دراستنا للفعل، ومن محاولتنا تطبيق هذه النظرية على الفعل المتعدي في اللغة العربية:

لدينا الجمل التالية:

١ ــ يحمِلُ الكتابَ.

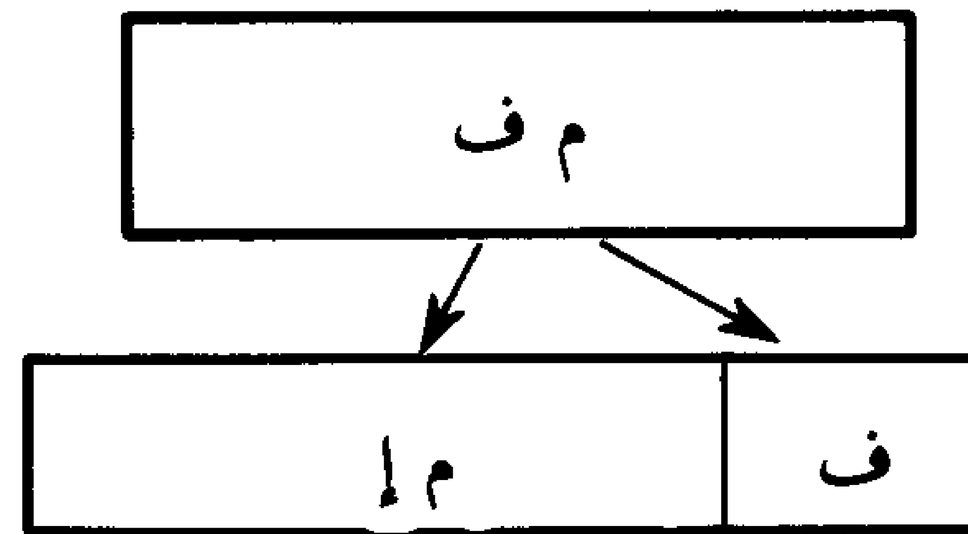
٢ ــ تمرون الديارَ.

٣ ــ «اختارَ موسى قومَهُ سبعينَ رجلاً»(٧).

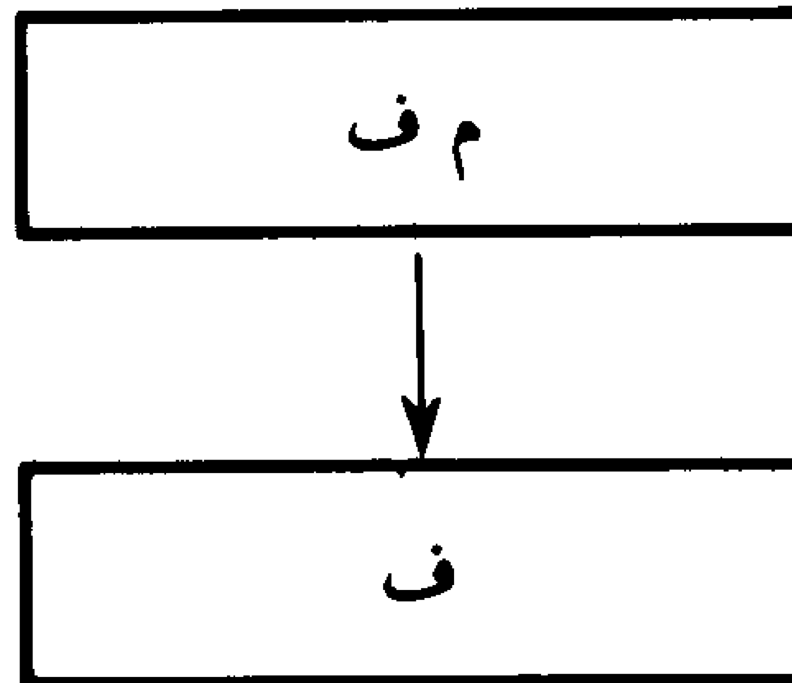
لقد رأينا أن القواعد الشكلية والقواعد التعليمية العربية تتفقان على توزيع العناصر في جملة /١/. إلّا أننا عندما نأتي إلى الجملة /٢/، لنقارنها بجملة /١/ فسنرى أن القواعد الشكلية تتعثر حيث تنجح القواعد التعليمية في تحليلها. وإذا عدنا ننظر في مجموع القواعد الشكلية الخاصة بالفعل، والتي عرضناها في الفصل السابق، فسنرى أنها إن كانت تحتوي على قاعدة تخص جملة /١/، فإنها لا تحتوي على أي شيء يخص جملة /٢/. ونتيجة لذلك فإنها لن تقوى أيضاً على وصف الفارق بين /٢/ و /٣/ ولا على وصف /٣/ بمفردها.

٢ ــ قواعد الفعل في النظرية الشكلية

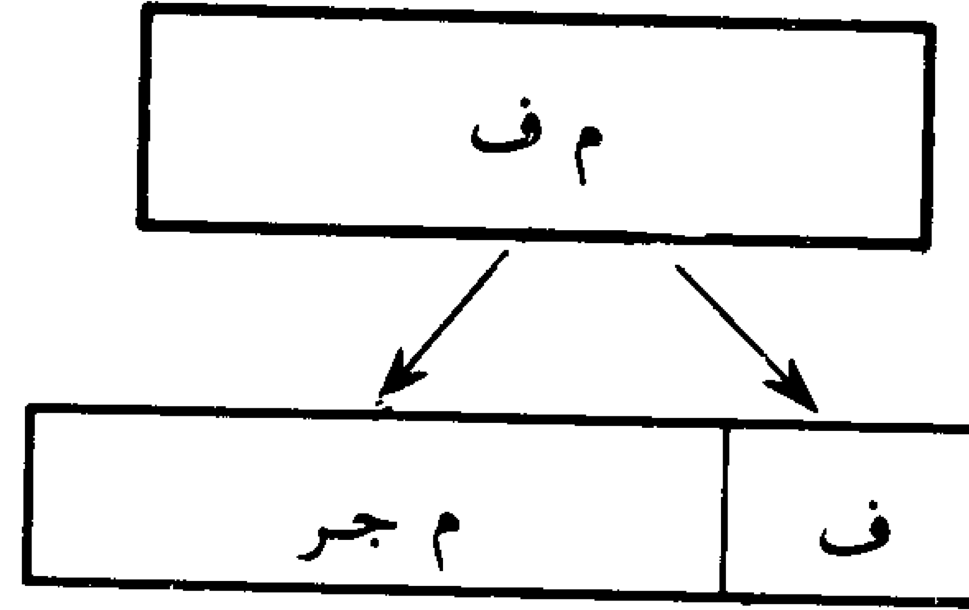
القاعدة الأولى: يتكون المركب الفعلي من فعل ومن مركب اسمي:



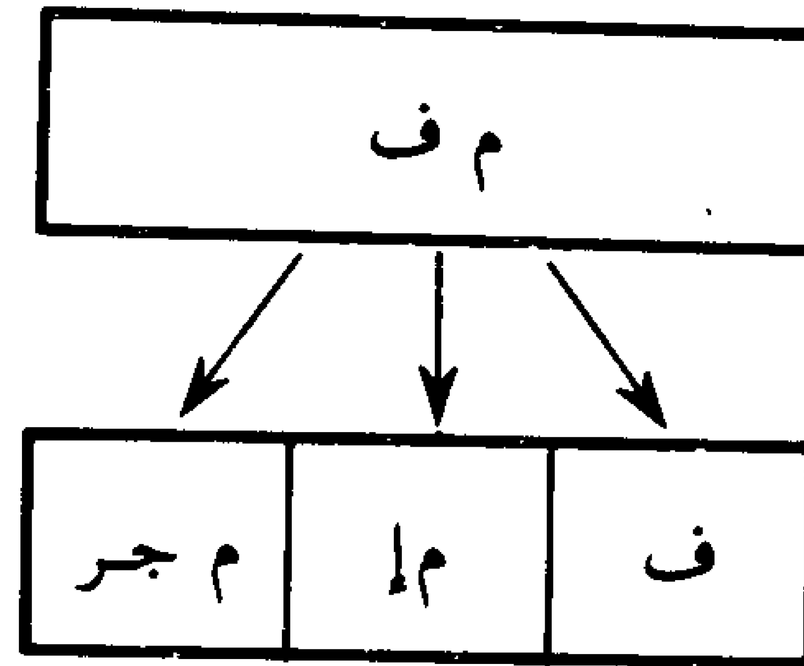
القاعدة الثانية: يتكون المركب الفعلي من عنصر واحد هو الفعل:



القاعدة الثالثة : يتكون المركب الفعلي من فعل ومن مركب جر :



القاعدة الرابعة : يتكون المركب الفعلي من فعل ، ومن مركب اسمي ، ومن مركب جر :



إذا عدنا إلى الجملة / ٢ / (تمرونَ الديارَ) ثم نظرنا في هذه القواعد فسنعتقد لأول وهلة أن القاعدة الأولى هي التي تنطبق عليها فقط ، وذلك لأن البنى السطحية لهذه الجملة تتكون من (ف+م إ (مفعول)) ، والنتيجة التي سنحصل عليها حينئذ هي أن جملة / ١ / وجملة / ٢ / تتساويان بنيوياً وأن العناصر التي تكونهما تقوم على التوزيع نفسه . غير أننا نعلم عن طريق الحدس اللغوي أن جملة / ٢ / تختلف بنيوياً عن جملة / ١ / . وكذلك نعلم أن هذه الجملة ، أي جملة / ٢ / لا تقوم على ما هو موجود من عناصر في بنيتها الخارجية ، وإنما تقوم على ما هو موجود في بنيتها الداخلية . ولو رجعنا إلى القواعد التعليمية لرأيناها لا تكتفي بوصف الجملة من حيث بنيتها الخارجية ، بل تعمد إلى وسيلة أخرى تمكنها من النفوذ إلى بنيتها الداخلية . وتجلت هذه الوسيلة في القواعد التعليمية باستعمال التأويل .

لقد لاحظت القواعد التعليمية أن بعض الأفعال لا يقوى أن يتعدى فاعله إلى المفعول إلّا بواسطة ، أي عن طريق حرف الجر . ثم لاحظت أيضاً وجود جمل تعدى فيها الفعل فاعله دون أن

تظهر هذه الواسطة بين عناصر الجملة الملفوظة أو المكتوبة مع وجوب وجودها. ومن هنا كان التأويل القاعدي يعني البحث عن عنصر سقط من الكلام لأغراض تعبيرية، ولكن الكلام لا يصح إلّا بافتراض وجوده.

ومع أن طبيعة هذه النظرة إلى التأويل ذات أهمية كبرى لأنها تساعد على إعادة توزيع العناصر في الجملة إلّا أنها، في نظرنا، قد انحرفت عن الأصل الذي كانت عليه فيما سبق. فلقد كانت هذه النظرة عند سيبويه مثلاً تعني الكشف عن بنى خلفية أو تحتية ــ وهذا ما تُعنى به القواعد التوليدية حالياً ــ للجملة، وما كانت تعني البحث عن عنصر بمفرده سقط من الكلام. والمقارنة التي سنجريها بين القواعد التعليمية وبين سيبويه حول هذه الجمل ستظهر قيمة الدور الذي أعطاه سيبويه للقواعد التي ترسم الخطوط البنيوية للجملة، وهي توحي بطريقة جد مبتكرة على فوقية وتحتية هذه البنى وتدل عليها.

بالنسبة لهذه الجملة، فإن القواعد التعليمية تقول إن هناك حرف جر حذف بعد الفعل. ولو صورنا شكل القاعدة بناء على هذا التأويل فسنجد أنفسنا قد حصلنا على القاعدة الثالثة من قواعد الفعل في النظرية الشكلية والتي تتكون من: (ف + م جر) وهذا يعني أن القواعد التعليمية تستعمل قاعدتين في وصف هذا النوع من الجمل، على حين أن القواعد الشكلية تستعمل قاعدة واحدة. وهذا يعني أيضاً أن المركب الاسمي في هذه الجملة يقوم على توزيعين: الأول ويكون في البنى الخارجية، والثاني ويكون في البنى الداخلية. وهذا يكشف لنا عن مدى أهمية القواعد التوليدية. أما ما كان في البنى الخارجية فيجب النظر إليه على أنه اسم دخل في علاقة نحوية مباشرة مع الفعل. وأما ما كان في البنى الداخلية فيجب اعتباره عنصراً أضيف إلى أصل الجملة وذلك اعتماداً على نظرية المسند والمسند إليه والتي تقول إنه ما زاد عن ذلك، أي عن المسند والمسند إليه فهو فضلة[٨].

٣ ــ سيبويه والقواعد الشكلية والقواعد التعليمية

إنه لا يعقل، وليس من هدفنا، أن نعقد مقارنة هنا بين المناهج الثلاثة. إننا نريد فقط أن نستثمر ما في هذه المناهج في دراسة الجملة رقم / ٣ / الواردة في الفقرة السابقة. وإذا كانت القواعد الشكلية قد عجزت عن وصف جملة (تمرون الديارَ)، فلأنها لا تملك منهجياً ما يساعدها على القيام بهذه المهمة. وإذا كانت القواعد التعليمية، كما رأينا، قد نجحت فإن هذه القواعد نفسها باعتبار أنها غير منظمة وغير منهجية لا تستطيع أن تذهب إلى أبعد مما ذهبت إليه. وكأنما الجمل

الثلاث في الفقرة السابقة تمثل مراحل، وكل مرحلة مرتبطة بسابقتها، أي أن الثالثة مرتبطة بالثانية والثانية بالأولى. وقد قامت القواعد الشكلية بتحليل المركب الفعلي للجملة الأولى، وهذه هي المرحلة الأولى، ثم وقفت عاجزة عن الانتقال إلى الثانية، وكان من نتيجة هذا أنها لم تستطع الانتقال إلى الثالثة. وبالنسبة للقواعد التعليمية، فإنها تخطت المرحلة الأولى إلى الثانية، إلّا أنها بدل أن تنتقل إلى الثالثة خلطت الاثنتين مع بعضهما. ولكي ندلك على ذلك نعود إلى جملتي /٢/ و /٣/. ولنفترض هنا أنهما (أ، ب).

أ ــ قال الشاعر:

تَمُـرونَ الديـارَ ولَـمْ تعوجــــوا   كـلامُـكُـمُ علـيَّ إذاً حـــرامُ

ب ــ قال الله تعالى:

﴿ اختارَ موسى قومَـهُ سبعينَ رجلاً ﴾.

يضع أصحاب المدرسة التعليمية هاتين الجملتين في مستوى واحد، وهم يعتقدون أن لهما البنية نفسها. ويخالفهم سيبويه في ذلك، إذ إنه يعكف على دراسة جملة (ب) وأمثالهما دراسة يظهر لنا فيها اهتمامه بإقامة الفوارق بين جمل تقوم على مركب اسمي واحد، وجمل تقوم على مركبين اسميين.

إن القضية التي نريد أن نبرزها هي أن سقوط حرف الجر بعد الفعل المتعدي لا يعني بتاتاً أن بنى الجمل متساوية، وأن المركبات التي تدخل فيها تقوم على العدد نفسه، أو تتخذ الصورة نفسها من حيث اعتبارها مركبات اختيارية أو إجبارية. إننا نرى أنه عندما يسقط حرف الجر بعد الفعل المتعدي فقد تتخذ الجمل أشكالاً بنيوية متعددة.

إذا بدأنا بدراسة جملة (ب) بدلاً من البدء بدراسة جملة (أ) فإننا نكون قد قدمنا أداة سهلة المنال للمقارنة بين الجملتين من جهة، ولإبراز نظرية سيبويه بشكل أوضح من جهة أخرى.

جملة (ب)

إذا نظرنا إلى هذه الجملة فسنرى أنها تقوم على: ف + موسى + م إ + م إ. ولو عدنا إلى سيبويه لوجدنا أن له رأيين في الجمل الفعلية التي تقوم على فعل ومركبين اسميين:

• يقول سيبويه:

١ ــ «هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول

الأول ، وإن شئت تعدي إلى الثاني كما تعدي إلى الأول (...) وإنما فصل هذا أنها أفعال تفصل بحروف الإضافة ، (..) ، فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل»[٩] .

٢ ــ «هذا باب الفاعل الذي تعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر (..) وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تعين ما استقر عندك من حال المفعول الأول ، يقيناً أو شكاً ، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر عندك من هو»[١٠] .

أما إذا نظرنا في قواعد الغلاييني التعليمية فسنرى أنها تضع (أ) و (ب) في باب الفعل المتعدي الذي سقط بعده حرف الجر ، دون أن تشير بكلمة واحدة :

١ ــ إلى الفارق بين الجملتين .

٢ ــ إلى الفارق بين الجمل التي تقوم على فعل ومركبين اسميين[١١] .

هذا فيما يخص وجه المقارنة بين القواعد التعليمية وسيبويه ، أما فيما يخص دراسة الجملتين فسنقوم بطرح فرضيتين حول جملة (ب) وسنكتفي بمناقشة بسيطة حول جملة (أ) .

لقد قلنا إن جملة (ب) تقوم في بناها الخارجية على فعل ومركبين اسميين :

م ف = ف + موسى + م إ + م إ .

وتحليل هذه الجملة يقودنا إلى الفرضيتين التاليتين : الأولى ممكنة ومقبولة ، والثانية مستحيلة وغير مقبولة بالنسبة لهذه الجملة بالذات .

• **الفرضية الأولى**

تخضع البنية في الفرضية الأولى لتأويل الجملة ، ولذلك فهي تتبنى جملة :

اختارَ موسى منْ قومِـهِ سبعينَ رجلاً .

• **الفرضية الثانية**

يخضع التأويل في الفرضية الثانية للبنية ، ولذلك فهي تتبنى جملة :

اختيارَ موسى قومَـهُ سبعينَ رجلاً .

وفيما يلي سنجد عرضاً لكل من الفرضيتين مع مناقشتهما :

الفرضية الأولى : ممكنة ومقبولة :

يمكننا أن نقيم الفرضية الأولى على أحد وجهين:

الوجه الأول: وهو أن نتبع طريق القواعد الشكلية فنأخذ بنية الجملة الخارجية، مع إلغاء التأويل كبنية داخلية للجملة. وإننا إذا قمنا بهذا فسنحصل على بنية مكونة من:

فعل + موسى + م إ + م إ.

إلّا أننا في هذه الحالة سنصطدم مع طبيعة الفعل في اللغة العربية. فهناك طبقة من الأفعال في اللغة العربية إذا كانت تقوى أن تتعدى إلى مفعولين من غير واسطة، فهناك طبقة أخرى لا تقوى على التعدي إلّا بواسطة. ولو أمعنّا النظر في فعل (اختار) الموجود في الجملة، فسنرى أنه ينتمي إلى طبقة من الأفعال التي تمتاز بشيئين:

١ ــ إنها تقوى أن تتعدى إلى مفعول واحد فقط، وذلك كأن تقول:

اختار موسى قومه.

أو كأن نقول:

اختار موسى سبعين رجلاً.

٢ ــ إنها تقوى أن تتعدى إلى مفعولين، ولكن بشرط وجود واسطة بين الفعل وأحد المركبين الاسميين.

ومن هنا يظهر لنا أن استعمال طريقة القواعد الشكلية يؤدي بنا إلى توليد جمل لا يقبلها نظام القواعد، ولا تتناسب مع طبيعة البنى في اللغة العربية. ويدل على ذلك أيضاً الرأي الثاني الذي سقناه لسيبويه والذي يكشف فيه عن الكيفية التي يتعدى بها الفعل إلى مفعولين بواسطة. وسنعود إلى الكلام عن هذا في الفرضية الثانية.

الوجه الثاني: وهو الوجه الذي قدمنا له وقلنا فيه إن البنية تخضع لتأويل الجملة. ويقوم هذا القول على الفرضية التالية: إنه عندما يسقط حرف الجر بعد التعدي فقد يتبع بمركبين اسميين أحدهما إجباري ويقيم علاقة مباشرة مع الفعل، بالإضافة إلى أنه يشكل طرفاً مباشراً في المركب الفعلي، والثاني اختياري ولا يقيم علاقة مباشرة مع الفعل ولكن يشكل طرفاً مباشراً في المركب الفعلي، ويمكن الاستغناء عنه نحوياً وإن كان يعتبر جزءاً من دلالة المعنى.

ولكي تتضح مقاصد هذا الكلام فقد فضلنا أن نقيم التحليل على محورين: محور دلالي، ومحور بنيوي. ونقدم هنا المحور الدلالي على المحور البنيوي باعتبار أننا افترضنا أن البنية تخضع للتأويل.

١ ـــ المحور الدلالي

لقد اعتاد المفسرون[١٢] والنحاة[١٣] تأويل جملة: «اختار موسى قومَـهُ سبعينَ رجلاً» بـ «اختيارَ موسى منْ قومِـهِ سبعينَ رجلاً»، أي بزيادة حرف الجر. ويبدو أن هذا التأويل هو الممكن الوحيد. فإن كان ذلك كذلك، فإن هذه الجملة تنطوي كما يظهر لنا، على أربع جمل، تكون فيها جمل: ١، ٢، ٣، بمثابة أجزاء أو مراحل لتكون المعنى الموجود في جملة /٤/. هذه المراحل هي:

١ ـــ اختارَ موسى قومَـهُ.

٢ ـــ اختارَ موسى سبعينَ رجلاً.

٣ ـــ اختارَ موسى منْ قومِـهِ سبعينَ رجلاً.

٤ ـــ اختارَ موسى قومَـهُ سبعينَ رجلاً.

أما الجملة الأولى فتحدد اختيار موسى لقومه بالذات وليس لسواهم، وأما الثانية فتحدد اختيار موسى لعدد من الرجال، وأما الثالثة فتحدد أن هذا الاختيار للعدد كان من القوم الذين اختارهم، وأما الرابعة فتجمع كل هذه المعاني. والمتأمل في الجمل الثلاث الأولى يرى أنه لا يمكن لأي جملة أن تجمع المعاني الواردة فيها.إلّا إذا كانت الجملة الرابعة. وعلى ذلك تكون البنية الداخلية لهذه الجملة كالتالي:

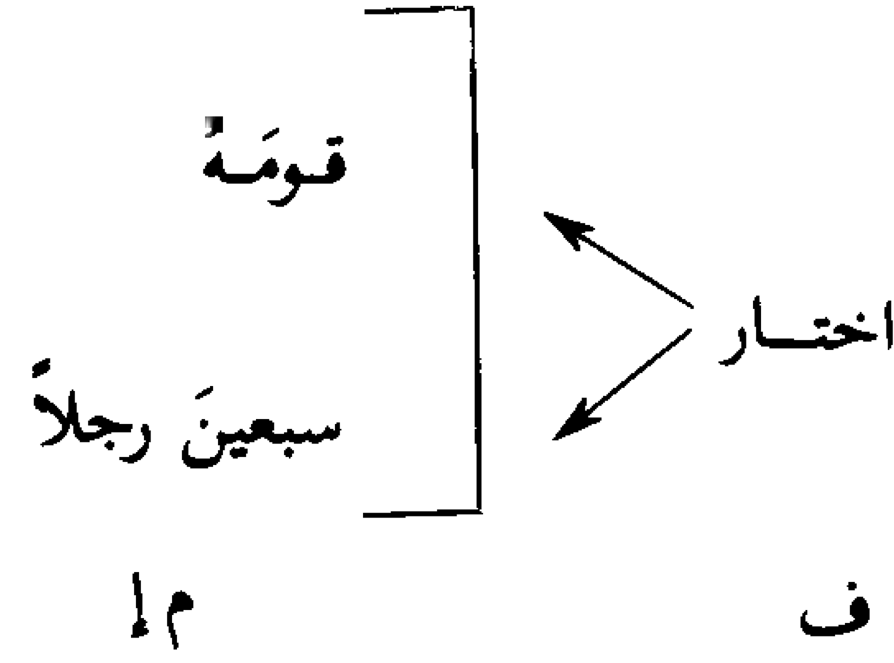
ف + موسى + من + م إ /١/ + م إ /٢/.

إذا عدنا إلى سيبويه الذي يقول: «هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدي إلى الثاني كما تعدي إلى الأول» فسنرى بأنه كان يهدف في حرية الاختيار بين أحد المركبين أو باختيار المركبين معاً، البنى الداخلية. وبعبارة أخرى، إنه كان يقصد، كما نعتقد، أن المركبين يوجدان في البنية الداخلية، وإننا على هذا المستوى نستطيع أن نقتصر على أحد المفعولين، كما نستطيع أن نعدي الفعل إلى المفعولين معاً، وذلك بإدخال الواسطة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نرى أننا في مستوى البنى الداخلية نستطيع أن نحدد هدف الاختيار. فإن كان هدف الاختيار هو (سبعين رجلاً) جعلنا صلة هذا المركب بالفعل مباشرة من غير واسطة، بينما نجعل المركب الآخر يقوم على صلة غير مباشرة، وذلك بإدخال حرف الجر عليه، ثم نقوم بعد ذلك بتمثيل هذه المقاصد في بنية نهائية، أي في بنية خارجية تخضع للتأويل الذي رأيناه.

نريد أن ننبه إلى أننا ربما نكون قد حملنا كلام سيبويه ما لا يتحمل، ولكننا نفترضه هكذا ونبني عليه أقوالنا ما دام أنه لا توجد مؤشرات تخالف هذه الفرضية.

٢ ـــ المحور البنيوي

تتألف هذه الجملة من فعل ومركبين اسميين:



• المركب الأول يتكون من بنيتين:

١ ـــ البنية الداخلية: ويظهر فيها الاسم ضمن مركب جر.

من + قومـ + ـه

٢ ـــ البنية الخارجية: ويظهر فيها الاسم كمركب اسمي يتألف من عنصرين:

قــوم + ــه

إ معر

• المركب الثاني: ويتكون من بنية واحدة مشتركة بين البنى الداخلية والخارجية، ويظهر فيها كمركب اسمي يتألف من عنصرين:

سبعين + رجـلاً

معــر إ

إن كل واحد من هذين المركبين يقيم مع الفعل علاقة نحوية بالصورة التي صورتها البنى الداخلية وحددتها:

١ ـــ المركب الأول:

م ف = ف + م إ

ف = اختــار

م إ = [بنى داخلية : من قومه
بنى خارجية : قومه]

علاقة نحوية :
لا يقيم علاقة نحوية مباشرة مع الفعل، ولكن يشكل طرفاً مباشراً في المركب الفعلي.

الجملة اختار موسى قومه.

٢ ـ المركب الثاني :

م ف = ف + م إ

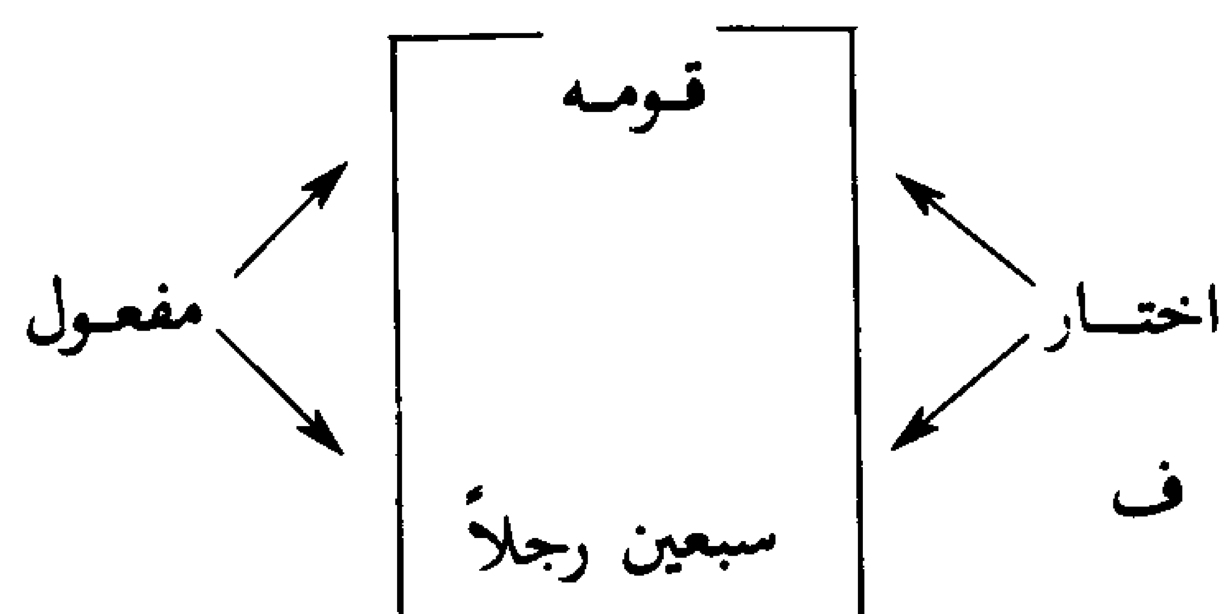
ف = اختـار

م إ = [سبعين رجلاً]

علاقة نحـوية :
يقيم علاقة نحوية مباشرة مع الفعل ويشكل طرفاً مباشرًا في المركب الفعلي.

الجملة اختارَ سبعينَ رجلاً.

(م إ / ١ /) تعتبر مفعولاً ضمن (م ف) و (م إ / ٢ /) تعتبر مفعولاً ضمن (م ف)



م إ

الجملة : اختارَ موسى قومَـهُ سبعينَ رجلاً.

المركب الفعلي لهذه الجملة في البنى الخارجية :

قومَـهُ سبعينَ رجلاً	اختـارَ
م إ	ف

المركب الفعلي لهذه الجملة في البنى الداخلية :

سبعيـنَ رجـلاً	من قـومـه	اختـارَ
م إ	م جر	ف

م ف

الفرضية الثانية : مستحيلة وغير مقبولة بالنسبة لهذه الجملة بالذات . وهي الفرضية التي قدمنا لها بقولنا : إن التأويل يخضع فيها لبنى الجملة . ويقوم هذا القول على الفرضية التالية : إذا جاء الفعل المتعدي غير متبوع بحرف جر ــ أي إذا اعتبرنا أن للجملة بنية واحدة ــ فقد يتبع بمركبين إجباريين يقيمان علاقة مباشرة معه ويشكلان طرفاً مباشراً في المركب الفعلي ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما دون تغيير كلي في معنى الجملة .

١ ــ المحور الدلالي

إذا أردنا أن نخضع التأويل للبنية ، أي أن نستخرجه منها مباشرة ، باعتبار أنها البنية الوحيدة التي تتكون الجملة منها فسنحصل على ثلاث جمل فقط :

١ ــ اختارَ موسى قومَـهُ سبعينَ رجلاً .

٢ ــ اختارَ موسى قومَـهُ .

٣ ــ اختارَ موسى سبعينَ رجلاً .

السؤال الذي يطرح في هذه الحالة هو : هل اختار موسى قومه ، أم اختار سبعين رجلاً ؟

إن الفرضية التي افترضناها لا تترك لنا الخيار ، لأنها ترى أن المركبين ما داما في الجملة فلا يمكن الاستغناء عن أحدهما دون تغيير كلي في معنى الجملة . ونحن نتساءل ثانية هل يقوم معنى الجملة على اختيار موسى لقومه أم على اختياره سبعين رجلاً .

إن الإشكال يأتي كما نرى من اعتماد بنية واحدة للجملة . ولذا فإننا لم نقدر أن نجد الصلة :

١ ــ بين المركبين معاً والفعل .

٢ ـــ بين المركبين مع بعضهما.

وإن التأويل الذي أعطيناه للجمل الثلاث إنما هو تأويل صنعته البنى، ولذلك نرى أن جملة /٢/ وجملة /٣/ لا تُعد مراحل في دلالة الجملة، وإنما تشكل كل واحدة منهما جملة مستقلة عن الأخرى من حيث المعنى.

أ ـــ المحور البنيوي

تقول هذه الفرضية إنه إذا جاء الفعل المتعدي غير متبوع بحرف جر، فقد يُتبع بمركبين اسميين إجباريين. وإذا حللنا هذا القول على طريقة القواعد الشكلية فسنحظى بالبنى التالية:

١ ـــ م ف = ف + م إ	٢ ـــ م ف = ف + م إ
ف = اختـــار	ف = اختـــار
م إ = قومـــه	م إ = سبعين رجلاً

إن العلاقة بين كل مركب اسمي في هذه البنى والفعل هي علاقة مباشرة، وهذا يؤكد صحة قول هذه الفرضية في هذه النقطة. إلّا أن الأمر يختلف عندما نتابع القول الموجود فيها. فهي تعتبر أن المركبين يوجدان في الجملة بصورة إجبارية من ناحية، ويشكلان معاً طرفاً مباشراً في المركب الفعلي من ناحية أخرى. ونحن نرى أن هذا لا ينطبق على الواقع اللساني لهذه الجملة. فلقد رأينا أن كل مركب اسمي ينفرد مع الفعل بإقامة علاقة على حدة ومنفصلة عن المركب التالي. ولعله يخطر لنا أننا نستطيع الإيفاء بالشروط الواردة في الفرضية إذا اتبعنا إحدى الوسيلتين التاليتين:

١ ـــ إدخال أداة ربط على الجملة.

٢ ـــ مقارنة هذه الجملة بجملة أخرى.

١ ـــ إدخال أداة ربط:

إن من أدوات الربط المعروفة لدينا في اللغة العربية، توجد حروف الجر، وحروف العطف.

أ ـــ إدخال حرف الجر:

إن دخول حرف الجر على الجملة يؤدي إلى إقامة نوعين من العلاقة:

• إنه يصل الفعل بأحد المركبات الاسمية التي لا يستطيع أن يتعدى إليها من غيره، فإذا كان المركب الاسمي (قومه) معزولاً عن المركب الفعلي (اختار موسى سبعين رجلاً) لأن الفعل لا يقدر أن يصل إليه، فإن دخول حرف الجر عليه يضعه ضمن المركب الفعلي، ويمكّن الفعل من الوصول إليه. وبذلك يصبح المركب الفعلي كالتالي:

اختار ← من قومه سبعين رجلاً.

• إنه يفترض نوعاً من المصاهرة، والملازمة النحوية والمعنوية بين المركبين، بمعنى أنه يمكن للمركب الاسمي / ١ / الذي دخل عليه أن يحتوي المركب الاسمي / ٢ / دون أن يفقد هذا الأخير خصائصه التي تعبر عن استقلاليته كمركب اسمي. وبهذا يكون المركب الاسمي (سبعين رجلاً) ضمن المركب الاسمي (قومه) من ناحية دلالية. ويدل على هذا قولنا: (من قومه اختار سبعين رجلاً). ثم إنه يعقد علاقة نحوية بين هذين المركبين. وذلك لأن دخول (من) على (م إ=قوم) يضيف إليه (سبعين رجلاً)، فتصبح الوحدة النحوية ممثلة في: (من قومه سبعين رجلاً). وكذلك فإن علاقة المصاهرة المعنوية بين (قوم) و (رجل) أدت بدخول (من) إلى ميلاد علاقة نحوية صفتها التلازم بين هذين المركبين:

اختارَ سبعينَ	رجـلاً مـن قـومِـهِ

ويدل على هذا أننا نستطيع أن نستبدل كلمة (سبعين) بما نشاء من الأرقام كما نستطيع أن نحذفها دون أن يحدث ذلك أي أثر على الوحدة القائمة بينهما. فكما أننا نستطيع أن نقول: اختار موسى سبعين رجلاً من قومه.

نستطيع أن نقول أيضاً:

اختارَ موسى رجـلاً منْ قومِـهِ.

وكأننا بإدخال (من) قد أنشأنا مركباً جديداً هو: (رجلاً من قومه) يقوم على أساس المصارهة والملازمة بين العنصرين (رجل) و (قوم) في الجملة.

أخيراً، إنه من الضروري أن نشير، وقد بلغنا نهاية هذه الفكرة التي تقضي بإدخال حرف الجر، إلى أننا لم نف بشرطين من شروط هذه الفرضية:

١ ـــ إنه من الصحيح أن نقول إننا بإدخال حرف الجر على المركب الاسمي قد أدخلنا هذا المركب ضمن المركب الفعلي، ولكننا لم نستطع أن نجعل من هذا المركب مركباً يوجد بشكل إجباري مع المركب الاسمي (سبعين رجلاً) وذلك لأنه بالرغم من كل ما قلنا عن إمكانية إقامة علاقات نحوية ومعنوية بين المركبين، فإننا نستطيع أن نتخلى عن المركب الاسمي الأول (قومه).

٢ ـــ ثم إننا لم نف بشرط آخر وهو أن المركب الاسمي مع حرف الجر لا يقيم علاقة مع الفعل تأخذ

صفة المباشرة، كتلك التي يقيمها المركب الاسمي (سبعين رجلاً) في: (اختار موسى سبعين رجلاً).

في الواقع، إننا نستطيع أن نقول إننا لبينا شروط الفرضية الأولى أكثر من تلبيتنا لشروط الفرضية الثانية، ولذلك فإننا نستبعد هذه الوسيلة هنا.

ب ـ إدخال حرف العطف:

إن إدخال حرف العطف على هذه الجملة يؤدي إلى تحقيق شرطين من شروط هذه الفرضية، وهما:

١ ـ إن دخول حرف العطف على الجملة يمكننا من جعل المركبين الاسميين إجباريين.

٢ ـ وإن دخوله يمكننا أيضاً من إقامة علاقة مباشرة بين الفعل وكل مركب من المركبين.

الجملة بعد دخول حرف العطف:

اختارَ موسى قومَـهُ واختارَ سبعينَ رجلاً.

بعد التأمل في هذه الجملة سنرى أنه إذا كنا بهذه الطريقة قد حققنا شرطين فقد أخللنا بشرطين آخرين وهما:

١ ـ إننا لم نستطع أن نقيم علاقة اندماجية من أي نوع بين المركبين.

٢ ـ وإننا لم نتمكن من إدخال المركبين معاً في دائرة المركب الاسمي.

ونفسر هذا الأمر بما يلي: إنه وإن أصبح وجود المركبين الاسميين شيئاً إجبارياً في الجملة، فإنهما لا يشكلان بالضرورة، لا وحدة نحوية ولا وحدة معنوية. وإذا بحثنا عن السبب فسنجد أن العلاقة بين الفعل وكل مركب بقيت علاقة منفردة انعزل فيها المركب الاسمي مع الفعل على حدة في علاقة مباشرة. وكان أن نتج عن هذا أن كل مركب اسمي قد شكل مع الفعل وحدة نحوية قائمة بذاتها دون أن تكون لها علاقة بالمركب الاسمي الثاني. وقد ساعد على ذلك تكرار الفعل ـ الأمر الذي استوجبه دخول حرف العطف مرتين أمام المركبين الاسميين. وإنه لمن المعروف أن استخدام أداة كحرف العطف لا يؤدي إلى علاقة فيها نوع من الدمج بين العناصر التي يربط بينها، وإنما يؤدي إلى نوع من التناسق بين العناصر، اللهم إلّا إذا أخضعنا الجملة إلى القواعد التحويلية وهذا لسنا بصدده هنا. ونريد أن نضيف أن حرف العطف في هذه الجملة قد أكد استقلالية كل عنصر عن الآخر. وهذا يعني أنه إذا استقل كل مركب اسمي عن الآخر فإنه يستطيع أن يكوّن مع الفعل جملة تامة وغير منقوصة المعنى.

وهكذا نرى أن استخدام إحدى الأداتين لا يعني أننا نستطيع أن نحقق كل الشروط الموجودة في هذه الفرضية والتي نبحث عن تطبيق لها على هذه الجملة. ولعله من المفيد أن نشير إلى شيء آخر إضافة إلى الأشياء التي عرضناها حتى الآن ولا يقل أهمية عنها: إننا إذا قمنا بإدخال أي عنصر (حرف جر، حرف عطف... إلخ) ليس له وجود سابق في الجملة نكون قد عدنا إلى الفرضية الأولى، أي نكون قد أخضعنا البنى للتأويل، وهذا إخلال بالأساس الذي بنيت من أجله هذه الفرضية.

٢ ــ المقارنة:

لم يبق لنا إلّا أن نستخدم الوسيلة الثانية، ومن أجل ذلك، فإنه لا بد من تصور الأمر بشكل آخر. إننا نستطيع، لحسم الموقف، أن نلجأ إلى المقارنة بين جملتين تتوفر فيهما الشروط المطروحة في الفرضية الخاصة بهذه الجملة. وعلى هذا الأساس نضرب مثلاً في الجملة التالية:

ـ ظنَّ عمرُ زيداً أخاكَ.

تتألف هذه الجملة من فعل وفاعل ومفعولين. وهي في بناها الخارجية تنطبق على بناها الداخلية. يتعدى فيها الفعل إلى مفعولين، ولا يمكن الاقتصار على واحد منهما دون الآخر من غير إحداث خلل في دلالة الجملة المعنوية وبناها النحوية. وإذا نظرنا في البنى الداخلية فسنجدها كالآتي:

م ف = ف + م إ + م إ

ف = ظنَّ.

م إ / ١ / = زيداً.

م إ / ٢ / = أخاكَ.

وسنلاحظ كذلك أن الفعل يتعدى إلى المفعولين دون واسطة، لأن كل واحد منهما يقيم مع الفعل علاقة مباشرة، وإنهما معاً يدخلان ضمن المركب الفعلي. وهذا يعني أن (م إ ١) و (م إ ٢) يرتبطان بعلاقة شبه اندماجية تجعل وجود الواحد منهما إجبارياً إلى جانب الثاني. وإضافة إلى كل هذا، فإن الفعل ينتمي إلى طبقة من الأفعال التي تقدر نحوياً أن تتعدى إلى مفعولين دونما واسطة.

إذا كانت هذه الشروط قد انطبقت على هذه الجملة فلأننا لم نتخذ إزاء تحليلها نفس الموقف الخاطئ الذي اضطرتنا إليه منهجية القواعد الشكلية. ولو أن هذه القواعد تضمنت في منهجها ما يساعدنا على التفريق بين جملتين اتفقتا في البنية الخارجية، لما كنا في حاجة إلى كل هذا التطوير

لكي نظهر أن الجملة تختلف من ناحية البنية لا على أساس ظاهر الجملة، أي على أساس بنيتها الخارجية، ولكن على أساس بنيتها الداخلية.

جملة (١): نعود الآن إلى الجملة الأولى:

قال الشاعر:

تمـرونَ الديـارَ ولـمْ تعوجـوا كـلامُـكُـمُ علـيَّ إذاً حـرامُ

لقد قلنا إن القواعد التعليمية تضع جملتين مثل (أ) و (ب)، (اختارَ موسى قومَهُ سبعينَ رجلاً) في المستوى نفسه دون أن تأخذ بعين الاعتبار الفارق البنيوي الموجود بينهما، مع العلم أن هذا الفارق هو الذي يحدد القواعد التي تولد هذا النوع من الجمل المختلفة البنى.

رأت القواعد التعليمية أن الفعل (تمرون) في جملة (أ) قد تعدى إلى المفعول بواسطة حرف الجر، فوضعت الفعل (اختار) مع الجملة التي يدخل فيها ضمن الإطار نفسه لأنه تعدى إلى المفعول بواسطة حرف الجر أيضاً، وبذلك فقد خفيت عن هذه القواعد الفوارق التالية:

١ ــ يوجد في جملة (ب) مركبان اسميان، بينما تحتوي جملة (أ) على مركب اسمي واحد.

٢ ــ يتعدى الفعل في جملة (ب) إلى مركبين يقومان بدور مفعولين، ويتعدى الفعل في جملة (أ) إلى مركب واحد يقوم بدور المفعول.

٣ ــ يتعدى الفعل في جملة (ب) إلى أحد المركبين بواسطة، ويتعدى إلى المركب الآخر دون واسطة.

٤ ــ لا يملك الفعل في جملة (أ) أن يتعدى إلى المفعول إلّا بواسطة.

٥ ــ إن اختلاف الفعلين في التعدي أو في أسلوب التعدي يدل على اختلاف الفعلين من حيث الانتماء إلى طبقة الأفعال. فالفعل، (تمرون) في جملة (أ) ينتمي إلى طبقة من الأفعال لا تتعدى إلّا بواسطة. والفعل (اختار) ينتمي إلى طبقة أخرى من الأفعال التي يمكنها أن تتعدى من غير واسطة إذا وقعت في جملة لا تحتوي إلّا على مركب اسمي واحد يقوم بمهمة المفعول. وتتعدى بواسطة إذا وقعت في جملة تتطلب مفعولين في الوقت نفسه، وفي هذه الحالة تتعدى إلى أحدهما ــ كما في جملة اختار موسى ــ بواسطة، وإلى الثاني دون واسطة.

٦ ــ ومن الفوارق بين الفعلين في جملتي (أ) و (ب) أيضاً أن الفعل إذا تعدى بغير واسطة فإنه يقيم علاقة مباشرة مع المركب الاسمي، وإنه إذا تعدى بواسطة فإنه لا يقيم علاقة مباشرة مع

المركب الاسمي. وهذا دليل على اختلاف الفعلين وطريقة عملهما في الجملة، وإن كانا في جزء من العمل، أي في التعدي بواسطة يتوافقان.

وأخيراً كخلاصة لكل ما أتى ذكره يمكننا أن نقول إنه إذا كانت القواعد التعليمية لا تفرق بين جملة مؤلفة من فعل ومركب اسمي، وجملة أخرى مؤلفة من فعل ومركبين اسميين، فإن القواعد الشكلية بالإضافة إلى عجزها التام عن وصف جملة لم يظهر أحد عناصرها في البنى الخارجية، فإنها تقودنا ــ كما رأينا ــ إلى طرح فرضيات لا تتلاءم والواقع البنيوي للجملة التي يراد وصفها، وذلك لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار إلّا العناصر التي توجد في سطح البنية، أو في البنية الخارجية للجملة فقط. ولذا فإننا نتصور أنه من الضروري إعادة النظر في مفهوم الجملة الذي تتبناه القواعد الشكلية.

٤ ــ مناقشة مفهوم الجملة في القواعد الشكلية

نود في هذه المناقشة أن نلقي نظرة إلى بعض الأسباب التي أدت بالقواعد الشكلية إلى الولوج في «شرك الصياد» واتخاذ الطريق المسدود كما يقال.

إن نقطة الضعف الأساسية في القواعد الشكلية، كنظرية من نظريات اللسانيات، تأتي، في رأينا، من طبيعة نظرتها إلى الجملة. فأسلوب التحليل في هذه القواعد يقوم على اعتبار الجملة سطحاً لا شيء فوقه ولا شيء تحته وغير قابل للتأويل. وعلى هذا السطح ترصف مجموعة من العناصر نسميها اصطلاحاً لتقريب الصورة المتوالية. وتتألف هذه المتوالية من الكلمات، والكلمات من المورفيمات، والمورفيمات من الفونيمات، والفونيمات من فونيمات أصغر منها وهكذا دواليك. وتتناسق كل هذه العناصر على شكل طبقات، تأتي كل واحدة فوق الأخرى. فلننظر إلى هذا النظام الطبقي، والذي اصطلحنا عليه بالمتوالية ضمن الكلمة الواحدة أولاً، ثم لننظر إليه ثانياً في توالي الكلمات ضمن الجملة:

• **المورفيم**

لا توجد مدرسة واحدة لدراسة المورفيم، بل توجد عدة مدارس نقتصر منها على ذكر اثنتين:

١ ــ هناك مدرسة تعتبر المورفيم (morphéme) أصغر وحدة وظيفية في الكلام، وهي تربط بين المورفيم معنى وبين المورفيم صوتاً لغوياً له خصائصه التي تميزه. ويقوم تحليلها للمورفيم على الشكل التالي: إذا نظرنا إلى كلمة مثل (الآكلون) فسنجد أنها تتألف من ثلاثة مورفيمات: (الـ)،

(أكل) ، (ون) . وإن كل مورفيم من هذه المورفيمات يستطيع أن يدخل في تكوين كلمة أخرى ويؤدي باشتراكه مع المورفيمات فيها معنى معيناً ، وذلك لأنه سيحتل ضمن الكلمة الجديدة جزءاً من المعنى . فالمورفيم (الـ) يستطيع أن يدخل على كل الأسماء (الولد ، الرجل ... إلخ) ، والمورفيم (أكل) يستطيع أن يدخل في (أكل ، الأكل ، مأكل ... إلخ) والمورفيم (ون) يستطيع أن يدخل في كلمات اسمية وفعلية مثل (يأكلون ، الآكلون ، يلعبون ، اللاعبون ... إلخ) .

إن ارتباط المورفيم بالمعنى لا يعطي لهذه الطريقة إمكانية وصف كل أجزاء الكلمة . وهي إذا صلحت لتحليل كلمة مثل (الآكلون) فلأن هذه الكلمة مركبة في الأصل من عدة مورفيمات . وإذا جئنا إلى كلمات أخرى غير مركبة فسنجدها عاجزة تماماً عن وصف أجزائها ، وعن تقسيمها إلى مورفيمات . ونضرب على ذلك مثلاً بالكلمات : على ، من ، قد ، لو ، ذا ، إلى ... إلخ .

٢ ـــ وهناك مدرسة ثانية . ولقد ظهرت بين أخريات غيرها كنتيجة من نتائج الاختلاف في تعريف (الفونيم) . إنها ترى أن (الفونيم) لا يعتبر أصغر وحدة صوتية . وهي تقسمه إلى وحدات أخرى أصغر فأصغر وذلك خلافاً للتعريف القائل : إن الفونيم يعتبر أصغر وحدة صوتية وغير قابل للتجزئة . وللحصول على تعريف أوضح للفونيم وللمدارس التي عنيت بدراسته ، نشير إلى كتاب الدكتور كمال محمد بشر[1] .

أياً كانت منهجية القواعد الشكلية في تحليل الكلمة فإنها لا تؤدي إلّا إلى زيادة العقبات ، فهي تعمد أولاً إلى تفكيك الكلمة ، ثم تقود ثانياً إلى جمعها بمقتضى القاعدة التي رسمتها لنفسها والتي بموجبها يأخذ كل مورفيم توزيعه ضمن النظام الطبقي في المتوالية ، أو بناءً على إمكانية استبداله بآخر ، أو بدخوله في كلمة أخرى .

• **الكلمات ضمن الجملة**

تقوم هذه النظرية كما اتضح لنا من كل ما سبق على اعتبار الجملة متوالية تترتب الكلمات فيها حسب نظام طبقي . وهي ترى أن الطبقات تعرف وتحدد عن طريق مميزات موجودة في المحيط ، أو في السياق الذي تنتظم فيه . وندل على هذه ببعض الأمثلة : تمتاز طبقة المعرفات بأن تكون متبوعة بكلمات مثل : (صغار ، صغير ، أب ، آباء ... إلخ) . وقد تعتبر كلمة مثل (أكثر) كمعرف ، وفي هذه الحالة نجدها تتبع بكلمات على صيغة الجمع داخل المركب الاسمي :

أكثر	الصغار الآباء الأصحاب	يقرأون القرآن .

وتمتاز طبقة الأسماء في اللغة العربية بأنها قد تكون مسبوقة أو متبوعة بكلمة أو بكلمتين في الوقت نفسه من الكلمات التالية : (الـ ، هؤلاء ، ي ، ون ، ين) .

الـ صغار
هؤلاء صغار
صغار ي

إ

الـ لاعب
الـ لاعب ون
الـ لاعب ين

إ

إن مميزات المحيط حسب هذه النظرية ، تسمح بتعريف الطبقات ، كما تسمح باستخراج خصائصها الذاتية . وإن النظام الذي تخضع له الطبقات يعتبر إحدى خصائص الجملة ، ولذا فإننا نستطيع أن نقول جملة :

الأولادُ يلعبونَ .

وأن نعتبرها صحيحة بناءً على خصائص النظام الموجود فيها ، ولكننا لا نستطيع أن نقول :

* يلعبونَ الأولادُ .

والسبب أن النظام الطبقي الذي تخضع له الجملة يقوم على المتوالية: (معر+إ+ف) ولا يقوم على غيرها.

إن هذه النظرية قد استبعدت في تعريفها للطبقات الخصائص المعنوية، واكتفت بالوقوف على الأماكن التي تقع فيها. وأصبح التعريف الخاص بكل طبقة يُحدد من توزيعها ومن الأدوار التي تتقلدها في الجملة.

إذا أخذنا بمفهوم الطبقة وحاولنا أن نطبقه على اللغة العربية فإننا سنقع في كثير من الأخطاء. ونستطيع أن نضرب مثلاً على ذلك: تعتبر هذه النظرية /الـ/ التعريف كمعرف للإسم الذي يأتي بعدها. ونحن نعلم أن /الـ/ التعريف في العربية لا تقوم إلّا بمهمة واحدة وهي نقل الإسم من التنكير إلى التعريف. غير أنها لا تمدنا بأي معلومات عن طبيعة الاسم الذي يأتي بعدها سواء كان ذلك فيما يخص التذكير والتأنيث، أو المفرد والتثنية والجمع، أي بخلاف /الـ/ التعريف في اللغات الأخرى كالفرنسية مثلاً. ثم إن استعمال /الـ/ التعريف في العربية، كما يبدو لنا، إنما يكون لغرض دلالي بالإضافة إلى الدور البنيوي الذي لها. فأنا حين أقول: (جاء رجل) أشعر بفرق عن قولي (جاء الرجل). ولذا فإن استبعاد الدور المعنوي من التحليل إنما يعني بالنسبة لنا القضاء على أداة هامة من أدوات التحليل في اللسانيات.

أخيراً، لو أن هذه القواعد ـــ بما أنها تستبعد المعنى ـــ اعتبرت أن الجملة تتألف مثلاً من متوالية من المورفيمات فقط تربط بينها علاقات تركيبية لكان ذلك أجدى من اعتبارها أن الجملة تتألف من مجموعة من الكلمات أو الطبقات. وندل عل صحة هذا الرأي بالجملة التالية:

الأولادُ يضربونَ الفتياتِ «اللا متحجباتِ».

إذا اعتبرنا أن هذه الجملة تقوم على متوالية من المورفيمات فإننا سنحظى على معلومات أوفر مما لو أقمناها على متوالية من الطبقات:

(الـ)، (ولد + جمع + مذكر)، (ضرب + مضارع + شخص ثالث جمع مذكر)، (الـ)، لا + نفي + متحجب + جمع + مؤنث).

٥ ـــ القواعد التركيبية نموذج توليدي

عندما نقيم التحليل على أساس المركبات المباشرة، فإننا نقوم في الواقع بعملية توسيع وتحسين للتحليل الذي يطبق على جملة من الجمل بناءً على المحور التركيبي، وسنحاول في هذه الفقرة أن

نتبين كيف أن القواعد التركيبية تستطيع أن تصبح نموذجاً، أي أن تصبح جهازاً آلياً وتسمح بتوليد مجموعة من الجمل، كما سنحاول أيضاً أن نتبين حدود هذا النموذج ومقدار طاقته، والتحسينات التي أدخلتها عليه القواعد التوليدية لكي يبلغ مستوى من التناسق المُرضي.

إذا كانت القواعد تريد أن تصبح قادرة على توليد الجمل فيجب أن تحتوي على مجموعة من التوجيهات أو التعليمات. وتبرز هذه التوجيهات على شكل شبيه بالقوانين، وتفضي إلى إعادة كتابة الرموز ضمن متوالية. ولقد رأينا في القواعد الشكلية أن الجملة قد تتكون من مركب اسمي وآخر فعلي، ولكن مشكلتنا هنا لا تنحصر في دراسة هذا النوع من بنى هذه الجمل بصورة خاصة، إنها مشكلة تتعلق ببنى كل جملة بشكل عام.

لقد درسنا في القواعد الشكلية نوعاً مميزاً من الجمل أطلقنا عليه اسم الجمل الاختيارية، ويبدو أن أكثر هذا النوع من الجمل يتكون في اللغة العربية من مركب اسمي ومركب فعلي أو العكس. ولهذه الحالة نستطيع أن نصوغ قانوناً يقول: كلما وقفنا على الرمز (جم) أي جملة، فإننا نستطيع إعادة كتابته بـ (م إ+م ف) أو بـ: (م ف+م إ). ويأخذ هذا القانون شكل القاعدة التالية:

جم=م إ+م ف. جم=م ف+م إ

ويسمى هذا النوع من القوانين بقواعد إعادة الكتابة أو بالقواعد التركيبية.

إذا أردنا أن نولد جملة مثل:

التلميذُ يحملُ الكتبَ.

ثم أردنا بعد ذلك أن نقوم بوصف شكلي لها كالذي رأينا، فيجب علينا أن نقوم بطرح عدد من قواعد إعادة الكتابة. وقبل أن نقوم بهذه العملية نريد أن ننبه إلى شيئين:

١ ــ إلى أن هذه القوانين ليست إلّا وقتية، وعليه فيجب اعتبارها كمرحلة ضمن سلسلة من المراحل. وهي بعد ذلك ستخضع فيما سيأتي إلى بعض التحسينات.

٢ ــ نريد أن نشير إلى أن الرمز (ع) يعني العدد، وأن الرمز (مفر) يعني المفرد، وأن الرمز (عص) يعني العلامات الصرفية (الحركات)، وأن الرمز (ش) يعني شخص و (٣) يعني ثالث، و (حا) يعني الزمن الحاضر، وأن (مج) يعني مجموعة:

١ ــ جم ← م إ+م ف .
٢ ــ م إ ← ع+مج إ.
٣ ــ مج إ ← معر+إ.
٤ ــ م ف ← ش ٣ حا+مج ف .
٥ ــ مج ف ← ف+م إ.

٦ ــ ع [مفرد / جمع]

٧ ــ ش ٣ حا شخص ثالث مفرد حاضر .

لقد قلنا إن هذه القواعد إنما هي وقتية ، ولو نظرنا إليها من / ١ / إلى / ٧ / فسنلاحظ بأنها غير كافية لتوليد الجمل ، وإنه من المستحسن أن يضاف إليها مجموعة أخرى من القواعد التي تحمل اسم قواعد المفردات :

أ ــ إ ← تلميذ ، كتاب ... إلخ .
ب ــ معر ← الـ ... إلخ .
جـ ــ ف ← يحمل ... إلخ .

وبتطبيق هذه القواعد ، القاعدة تلو الأخرى ، سنجد أننا قد حصلنا على ما يسمى بالتفريع (Dérivation) . ويأخذ التفريع بالنسبة للحالة التي بين أيدينا الشكل التالي :

أ ــ جم ← م إ+م ف .
ب ــ جم ← ع+مج إ+م ف .
ت ــ جم ← ع+معر+إ +م ف .
ث ــ جم ← ع+معر+إ+ش ٣ حا مفر+مج ف .
ج ــ جم ← ع+معر+إ+ش ٣ حا مفر+ف+م إ.
ح ــ جم ← ع+معر+إ+ش حاضر مفر+ف+ع+مج إ.
خ ــ جم ← ع+معر+إ+ش ٣ حا مفر+ف+ع+معر+إ.
د ــ جم ← مفر+معر+إ+ش ٣ حا+مفر+ف+ع+معر+إ.
ذ ــ جم ← مفر+معر+إ+ش ٣ حاضر مفر+ف+ع+معر+إ.

ر ـ جم ← مفر + معر + إ + ش ٣ حاضر مفر + ف + جمع + معر + إ.
ز ـ جم ← مفر + الـ + إ + ش ٣ حاضر مفر + ف + جمع + معر + إ.
س ـ جم ← مفر + الـ + تلميذ + ش ٣ حاضر مفر + ف + جمع + معر + إ.
ش ـ جم ← مفر + الـ + تلميذ + ش ٣ حاضر مفر + يحمل + جمع + معر + إ.
ص ـ جم ← مفر + الـ + تلميذ + ش ٣ حاضر مفر + يحمل + جمع + الـ + إ.
ض ـ جم ← مفر + الـ + تلميذ + ش ٣ حاضر مفر + يحمل + جمع + الـ + كتب.

إن كل سطر من سطور التفريع يشير إلى تطبيق قاعدة جديدة من قواعد إعادة الكتابة أو يشير إلى قاعدة جديدة من قواعد المفردات:

ـ يأتي السطر (أ) نتيجة لتطبيق القاعدة (١).
ـ يأتي السطر (ب) نتيجة لتطبيق القاعدة (٢) على السطر (أ).
ـ يأتي السطر (ت) نتيجة لتطبيق القاعدة (٣) على السطر (ب).
ـ يأتي السطر (ث) نتيجة لتطبيق القاعدة (٤) على السطر (ت).
ـ يأتي السطر (ج) نتيجة لتطبيق القاعدة (٥) على السطر (ث).
ـ يأتي السطر (ح) نتيجة لتطبيق القاعدة (٢) على السطر (ج).
ـ يأتي السطر (خ) نتيجة لتطبيق القاعدة (٣) على السطر (ح).
ـ يأتي السطر (د) نتيجة لتطبيق القاعدة (٦) على السطر (خ).
ـ يأتي السطر (ذ) نتيجة لتطبيق القاعدة (٧) على السطر (د).
ـ يأتي السطر (ر) نتيجة لتطبيق القاعدة (٦) على السطر (ذ).
ـ يأتي السطر (ز) نتيجة لتطبيق قواعد المفردات (ب) على السطر (ر).
ـ يأتي السطر (س) نتيجة لتطبيق قواعد المفردات (أ) على السطر (ز).
ـ يأتي السطر (ش) نتيجة لتطبيق قواعد المفردات (ت) على السطر (س).
ـ يأتي السطر (ص) نتيجة لتطبيق قواعد المفردات (ب) على السطر (ش).
ـ يأتي السطر (ض) نتيجة لتطبيق قواعد المفردات (ب) على السطر (ص).

يسمى كل سطر من سطور التفريع (سلسلة) أو (متوالية). ويسمى السطر الأخير السلسلة النهائية أو المتوالية النهائية. ويجب أن نلاحظ أن السلسلة النهائية تبقى مجردة نسبياً من الدلالة الواقعية. ونعتقد أنه من الضروري أن يضاف إليها مجموعة جديدة من القواعد، حتى نتمكن

من الحصول على جملة ذات تكوين نهائي. ولهذا الاعتقاد ما يبرره عندنا، فلقد لاحظنا أننا حين قمنا بالتفريع جئنا بالرمز (معر) بديلاً عن (الـ) الموجودة في كل من الكلمتين: (التلميذ) و (الكتب) وقد بدا هذا الرمز البديل وكأنه يضع أداتي التعريف (الـ) على قدم المساواة في كل من الاسمين، ونحن نعلم أن (الـ) التي في (التلميذ) تختلف نطقاً عن (الـ) التي في (الكتب).

ومن أجل هذا الأمر اقترح تشومسكي مجموعة من القواعد سماها بـ: (morphophonologie). وبالطبع، إننا لن ندرس تفاصيل هذه القواعد هنا، وسنكتفي بعرض لاقتراح تشومسكي مع صورة عملية تمثله، إنه يقول:

«لنفترض بأننا نستطيع، بمساعدة القواعد أن نولد كل المتواليات القاعدية لمورفيمات (morphèmes) لغة من اللغات. ولكن لكي تكتمل القواعد، يجب علينا أن نقيم البنى الصوتية: (phonologique) لهذه المورفيمات بشكل تنتج فيه القواعد متواليات من المورفيمات القاعدية لهذه اللغة»(١٥).

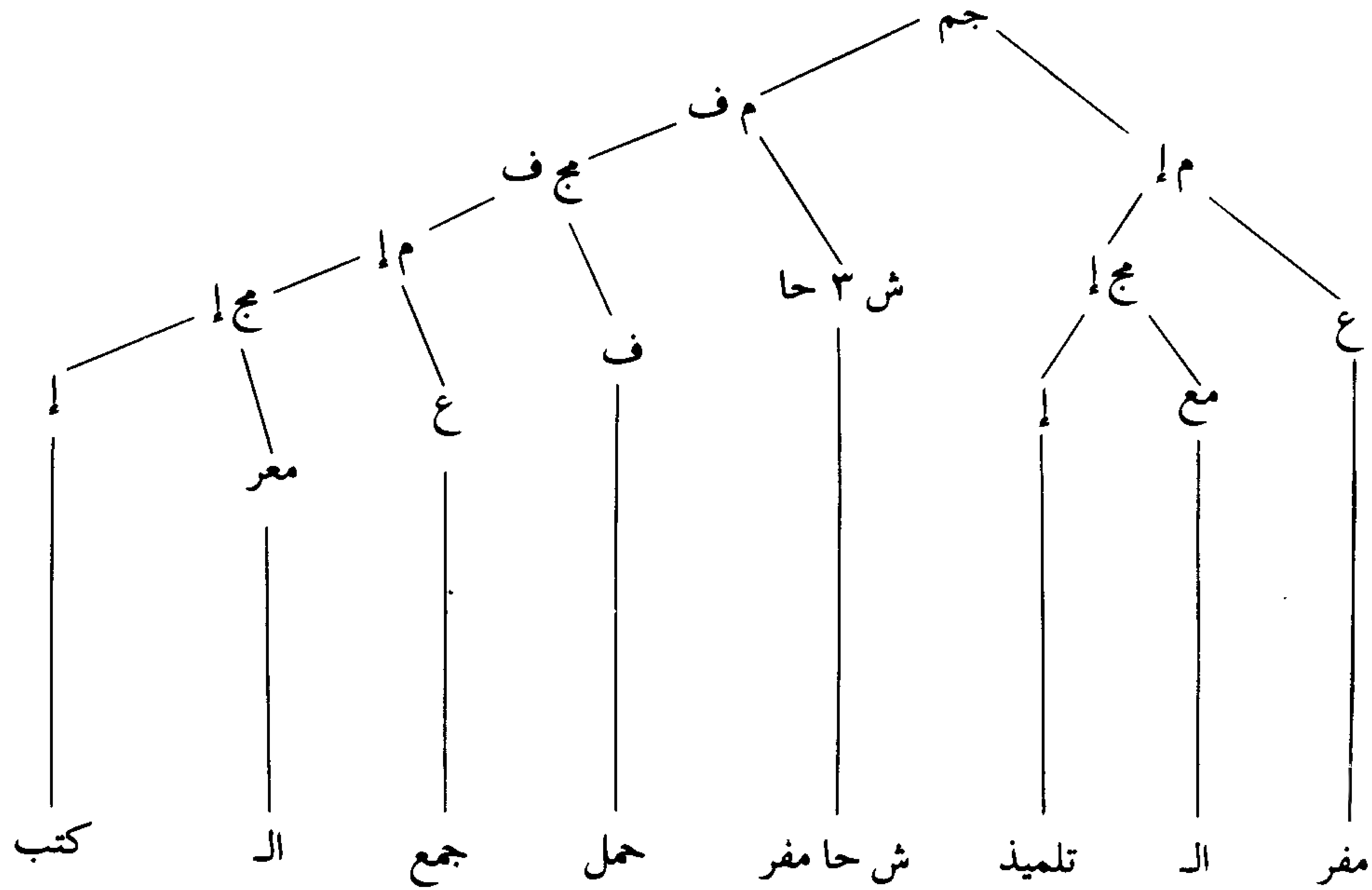
هذا النوع من القواعد (morphophonologique)(١٦) يسمح بإعطاء متوالية المورفيمات (التي أتينا على رسمها فيما سبق) مع تحققها الصوتي النهائي، وذلك بشكل نستطيع تجسيده كما يلي:

مفر + الـ + تلميذ	+ ش ٣ مفر + حمل	+ جمع + الـ + كتب
١		٢
التلميـذ	يحمـل	الكتـب

التلميذ يحمل الكتب

نلاحظ أن كلاً من الرقمين /١/ و /٢/ قد وضعا تحت (الـ) التعريف الأولى والثانية تمييزهما، وبالتالي لإعطائهما وصفاً يتناسب مع خصائص كل كلمة منهما على حدة.

يمكننا أن نصف عملية التفريع هذه بصفتين: إنها صعبة، وإنها جد معقدة. ولذا فقد ارتأت المدرسة التوليدية وعلى رأسها تشومسكي تبديل هذه الطريقة بأخرى تتمثل فيها بنية الجملة، وتكون سهلة من حيث التطبيق. هذه الطريقة تحمل اسم (المؤشر التركيبي) أو تحمل الإسم المعروف (التشجير) وهي تأخذ شكل رسم بياني يقرأ من أعلى إلى أسفل:



إن عملية التشجير تصل في النهاية إلى إعطاء نفس المعلومات المتعلقة ببنى الجملة التي تعطيها عملية التفريع، إلّا أنها تتسم بالاقتصاد فيما يخص التفاصيل. ومن فوائد هذه العملية:

١ ـــ أنها تسمح لنا أن نعرف ضمن أي نظام طبقت قواعد إعادة الكتابة من أجل توليد الجملة.

٢ ـــ وهي تسمح لنا أيضاً أن نعرف إذا كنا قد بدأنا بإعادة كتابة (م إ) أولاً أم بـ (م ف).

هذه المعلومات حول النظام تعتبر ذات أهمية بالنسبة لقواعد تقوم على المنهج التركيبي. فالزوائد الموجودة في (م ف) مثلاً لم تكن عبثاً. إنها على العكس من ذلك. ويدل على هذا تعلقها بطبيعة (م إ). فإذا كان (م إ) مفرداً، فإن الزوائد في الفعل تدل على المفرد، وإذا كان (م إ) على صيغة الجمع فإن الزوائد في الفعل تدل على الجمع. وهذه القاعدة هي على عكس القاعدة التي تولد جملة تبدأ بإعادة كتابة الفعل أولاً ثم الاسم ثانياً. ولذا فإنه من الواجب أن نأخذ في الحسبان نظام الجملة من جهة، وطبيعة العلاقة بين (م إ) و (م ف) من جهة أخرى وذلك حين نقوم بإعادة كتابة (م إ) قبل (م ف).

ما عدا هذه الفوائد، فإن عملية التشجير تبقى غير قادرة على تناول كل عناصر الجملة. ويدل على هذا أننا عندما نعيد كتابة (م إ) نجد أنه ليس فيه أي أثر يدل على الجزء الأول من الجملة، وذلك لأن عملية التشجير لا تستطيع أن تعطينا أي معلومات من هذا النوع. إلّا أنه، إذا كانت

هذه الناحية لا تعيق التحليل البنيوي للجملة فإن التشجير يصبح كافياً تماماً، ولا سيما عندما لا نقصد معرفة شيء آخر غير تحليل البنى.

٦ ــ القواعد التركيبية: نموذج غير سياقي

إنه من البدهي أن نقول إن القواعد المقترحة سابقاً ليست كافية لكي تأخذ في حسابها القدرة اللغوية للمتكلم في مجموعها. ومع ذلك فإن القواعد السبع التي وردت في الفقرة السابقة تعتبر كافية من أجل توليد عدد كبير من الجمل، ولكن بشرط أن تلحق بقواعد للمفردات أكثر تفصيلاً. أما فيما يخص قواعد إعادة الكتابة من / ١ / إلى / ٧ / فيمكن أن تضاعف انطلاقاً من قواعد المفردات التالية:

إـــ تلميذ، كتاب، ولد، عصفور، ماء... إلخ.

فـــ حمل، شرب، زعج... إلخ.

تعرـــ الـ (للمذكر المفرد)، الـ (للمذكر الجمع).

نستطيع أن نولد عدداً كبيراً من الجمل اعتماداً على هذه القواعد:

التلميذُ يحملُ الكتابَ.

التلميذُ يحملُ الكتبَ.

التلاميذُ يحملونَ الكتبَ.

التلاميذُ يحملونَ الكتابَ.

الولدُ يشربُ الماءَ.

الأولادُ يشربونَ الماءَ.

العصفورُ يشربُ الماءَ.

الولدُ يزعجُ العصفورَ.

الولدُ يزعجُ العصافيرَ.

الأولادُ يزعجونَ العصافيرَ.

التلميذُ يزعجُ الولدَ.

الولدُ يزعجُ التلميذَ.

العصفورُ يزعجُ التلميذَ.

إننا نكتفي بهذا العدد من الجمل مع العلم أنه بإمكاننا أن نأتي بأخرى. وإن هذا يدل على

قدرة القواعد التركيبية في توليد عدد كبير من الجمل اعتماداً على عدد قليل من القواعد . إلّا أننا لو تأملنا في طريقة عمل هذه القواعد فسنرى أول بادرة من بوادر الضعف فيها ، ونعني أنها تسمح بتوليد جمل غير معنوية مثل :

* الكتابُ يحمـلُ التلميـذَ .
* الماءُ يشربُ التلميـذَ .

نقول إنها تسمح بتوليد هذا النوع من الجمل ، لأننا مع هذه النظرية لا نجد في الواقع ما يمنعنا من القيام بأي عملية إبدال بين مفردات من أصناف الأسماء وبين الرمز (إ) في المتوالية النهائية . والسبب في هذا يعود إلى أن هذه القواعد لا تدخل الدلالة المعنوية في العملية النحوية مع العلم أن الدلالة هي التي تضع القوانين القادرة أن ترفض هذا النوع من الجمل على اعتبار أنها غير صحيحة معنوياً . وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن هذه الطريقة في عرض الوقائع ليست كافية أو مرضية ، وإن قواعد إعادة الكتابة تبقى أكثر قدرة في تمثيل الجملة .

يبدو أن القواعد التركيبية ، بسبب استقلالها عن السياق ، لا تستطيع أن تتلافى توليد هذا النوع من الجمل . وهذا ما أدى بتشومسكي[١٧] إلى وضع قواعد جديدة قادرة أن تبعد هذا النوع وتتلافاه .

بقي علينا أن نعرف بعض المصطلحات المتعلقة بالمؤشر التركيبي .

ـــ إن الرمز النوعي (جم) يمثل نقطة البدء في عملية التشجير . ويسمى هذا الرمز النوعي أيضاً (الأصل) .

وتحتوي كل عقدة من عقد الشجرة على رمز نوعي يتفرع عنه عدد من الفروع .

ـــ إن كل الفروع تتفرع من عقدة تمثل المكونات المباشرة لهذه العقدة ، فالعقدة (جم) تتكون من :

م ب + م ف .

والعقدة (م إ) تتكون من :

ع + مج إ .

إلى آخر ذلك . والسطر الأخير للشجرة يمثل المتوالية النهائية للاشتقاق مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة القواعد المورفوفونولوجية التي يجب أن تطبق عليه .

يمكن إذن اعتبار القواعد التركيبية نموذجاً توليدياً إذا عرضت بهذه الطريقة. والسبب في ذلك أن قواعد إعادة الكتابة تسمح بتوليد متواليات من المورفيمات، ثم تقوم قواعد الصرف بتحويل هذه المتواليات المورفيمية إلى متواليات من الفونيمات.

مـراجـع البحـث

(١) انظر مثال ذلك كتاب : الدكتور تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، حيث ينطبق عليه هذا القول إلى حد ما .

(٢) Nicola Ruwet: Introduction à la grammaire générative. P 144.

(٣) Structures Syntaxiques. P 39.

(٤) يجب أن نلاحظ أن هذا التقسيم خاص بالقواعد العربية .

(٥) جامع الدروس العربية ١ / ٣١ .

(٦) المرجع السابق ١ / ٤٣ .

(٧) سورة الأعراف : آية / ١٥٤ / .

(٨) انظر جامع الدروس العربية : (الخلاصة الإعرابية . الفضلة وإعرابها) ١ / ٢٦ ، ٢٩ .

(٩) الكتاب ١ / ٣٧ .

(١٠) الكتاب ١ / ٣٩ــ ٤٠ .

(١١) الغلاييني : جامع الدروس العربية ١ / ٤٦ .

(١٢) تفسير الجلالين ص : ٢٢٤ .

(١٣) سيبويه : الكتاب : ١ / ٣٧ .

(١٤) علم اللغة العام ــ الأصوات ص : ١٥٥ وما بعدها .

(١٥) Structures Syntaxiques. P 35.

(١٦) يستحسن لفهم هذه المصطلحات مراجعة كتاب الدكتور كمال بشر (علم اللغة العام ــ الأصوات) .

(١٧) انظر كتابه : Aspects de la Théorie Syntaxique .

المحتوى

القسم الثالث

بنية اللغة العربية
بين القواعد الشكلية والقواعد التوليدية